

كتاب دورى رقم (١) لسنة ١٩٩٦

نصت المادة (٣٠١) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات على الشروط الواجب توافرها لكي تكون الخزينة عامة .

وحيث صدر كتاب دورى رقم ١ لسنة ١٩٩٥ لوزارة المالية بشأن الضوابط والشروط الواجب توافرها في كل من الخزائن الرئيسية والفرعية .

لذا تعلن وزارة المالية انه تقرر تعديل المادة (٣٠١) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات لتصبح كالآتي :-

تعتبر الخزينة عامة متى توافرت فيها الشروط التالية :-

- ١ - ان يكون لها رصيد محدد من أوراق البنكnotes لمواجهة عمليات الصرف والاستبدال
- ٢ - ان تقوم الخزينة بقبول المتحصلات النقدية بموجب قسائم التحصيل او حوافظ التوريد
- ٣٧ ع . ح .
- ٣ - ان تقوم الخزينة بعمليات الصرف سواء بأذن الصرف ٩ ع . ح او من السلفة المستديمة او كشوف الصرف المختلفة او صرف وبيع النماذج الحكومية المدفوعة .
- ٤ - ان تكون لها وظيفة صراف او اكثر مد رجة بموازنة وظائف الجهة .
- ٥ - ان يخضع صياغة الخزينة الى رسم الضمان الحكومى لراب العهد .
- ٦ - ان يباشر الصياغة العمل الصيرفى من خلال مكان مخصص يتوافر فيه مقومات الامان للحفاظ على المال العام .

فاذا أُنقضى الشرط الاول من الشروط السابقة اعتبرت الخزينة فرعية بشرط ممارسة العمل الصيرفى باستمرار على مدار الشهر وليس بطريقة عرضية .

وعلى السادة المسئولين الماليين بكافة الجهات والمديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين ومديري ومراقبي عموم الحسابات ووكلائهم مراعاة ذلك بكل دقة .

رئيس
قطاع الحسابات والمديريات المالية
عاطف
(محاسب/ عبد الحميد صالح ح)

في ١٩٩٥/١٢/٢١
محرر

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(ملف رقم : ٦٤٠ - ١ / ١ ج ٣)

كتاب دورى رقم ٣ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٩٦ مايلى :-

أولا : انشاء وحدة حسابيه بأسم :

الرقم الكودى
١٠١٠٣٠١٠٤

(الوحدة الحسابيه للإدارة المركزيه لتطوير الرى بالمراقبه الماليه لوزارة الاشغال

والموارد المائيه بالقاهره)

(موازنة جهاز ادارى)

ويكون مقرها شبرا المظلات جنبى حماية الشواطىء .

ثانيا : تؤمن أرصدة الحسابات الخاصه بالإدارة المركزيه لتطوير الرى بعد تصفيته وتسيوتها
من كل من الوحدة الحسابيه لديوان عام وزارة الاشغال العامه والموارد المائيه والوحده
الحسابيه للإدارة العامه لتطوير الرى بالرقازيق الى الوحدة الحسابيه الجديده المقترحه .

القاهره فى : ١ / ١ / ١٩٩٦

رئيس

الإدارة المركزيه لحسابات الحكومة

١ / ١

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

٩٦

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
الإدارة العامة للشئون الإدارية

(ملف رقم : ٦٣٥ - ١/١ ج ٣)

كتاب دورى رقم ٣ لسنة ١٩٩٦

إيطاء الى الكتب الدورية لوزارة المالية أرقام ٨٢ لسنة ١٩٨٩ و ٦٢ لسنة ١٩٩٠ و ٩١ لسنة ١٩٩٣

الرقم الكودى

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/١/١٥ مالى :

أولا : انشاء وحدتين حسابيتين تابعتين لجامعة الازهر باسم :-

١٠٩٠٤٠٢٢٢

١ - (الوحدة الحسابية للكلية الطبية لجامعة الازهر بأسسوط)

ويكون مجال اشرافها وخدمتها :

كلية العلوم - كلية الصيدلة - كلية الطب - طب الاسنان - كلية الزراعة -
مركز البحوث الزراعيه

١٠٩٠٤٠٢٢٢

٢ - (الوحدة الحسابية لكلية البنات الاسلاميه بأسسوط)

ويكون مجال اشرافها وخدمتها :

كلية البنات الاسلاميه والعربيه بأسسوط - كلية التجاره بنات بأسسوط
المدينه الجامعيه للطالبات والتفديه لفرع البنات بأسسوط

موازنة جهاز ادارى

ثانيا : تؤمن أرصدة الحسابات الخاصه بالجهات المشار اليها الى الوحدات الحسابيه المنشأ

كل فيما يخصه .

ثالثا : تعديل مجال اشراف وخدمة الوحدة الحسابيه الفرعيه لكليات جامعة الازهر بأسسوط ليصير

على النحو التالى :-

كلية الشريعة والقانون بأسسوط

كلية اللغة العربيه بأسسوط

كلية أصول الدين والدعوة بأسسوط

المدينه الجامعيه للطالب بأسسوط

الامانة العامة الساعده .

موازنة جهاز ادارى

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

القاهرة فى : ١٩٩٦/١/

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

ع

ع

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية

ملف رقم : ٧٢٣-١/١-١٥٠٤

كتاب دورى رقم (ع) لسنة ١٩٩٦

أوضحت المادة ١٨٠ من اللائحة المالية للموازنة والحسابات قيمة وحدود المبالغ التى يجوز صرفها من السلفة المستديمة ونصت الفقرة الأخيرة منها على :

(وفيما عدا الحالات المذكورة لايجوز صرف مبالغ أكثر من خمسين جنيها وبما لايجاوز ٢٠٠ جنيه من السلفة المستديمة الا بترخيص من رئيس الجهة شخصا أو من يحل محله وبشرط أن يكون الصرف فى الأغراض المخصصة من أجلها السلفة المستديمة أصلا) .

وفى ضوء ما أظهره التطبيق العملى فى هذا الخصوص وحرصا من وزارة المالية على مواكبة التطور وما قد تفرضه بعض الظروف الطارئة أو حالة الضرورة .

تعلن وزارة المالية تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٨٠ من اللائحة المالية للموازنة والحسابات لتكون كالتالى :

وفيما عدا الحالات المذكورة لايجوز صرف مبالغ أكثر من خمسين جنيها وبما لايجاوز ٢٠٠ جنيه من السلفة المستديمة الا بترخيص من رئيس الجهة شخصا أو من يحل محله وبشرط أن يكون الصرف فى الأغراض المخصصة من أجلها السلفة المستديمة أصلا .
ومع ذلك يجوز لرئيس الجهة الادارية الترخيص بصرف مبالغ من السلفة المستديمة تزيد عن الـ ٢٠٠ جنيه وذلك فى حالة الضرورة القصوى وفى أضيق الحدود .

وعلى السادة المسئولين الماليين بكافة الوحدات للجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المستقلة والسادة المراقبين الماليين والمديرين الماليين بالمحافظات ومديرو عموم الحسابات ووكلائهم مراعاة تطبيق ذلك بكل دقة .

رئيس
قطاع الحسابات والمديريات المالية

(محاسب / محمد امين محمد القاويش)

تدريفاً فى : ١٩٩٦/١/٨

محمد عبد

٩٦/١/٨

mahmoudmr2015

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ٧٨٨ - ١ / ١)

كتاب دورى رقم ٥ لسنة ١٩٩٦

تعلى وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/١/١٥ ما يلى :-

اولا : انشاء وحدة حسابية بمنطقة جنوب القاهرة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى
للعاملين بالقطاع العام والخاص باسم :

الوحدة الحسابية لمكتب البساتين لصندوق التأمين الاجتماعى للعاملين

بالقطاع العام والخاص

ثانيا : تؤول الارصدة الخاصة بمكتب البساتين الى الوحدة الحسابية المنشأة
(موازنة هيئات اقتصادية)

القاهرة فى : ١٩٩٦/١/٠١

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة
(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ٧٨٨ - ١ / ١)

كتاب دورى رقم ٥ لسنة ١٩٩٦

تعلى وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/١/١٥ ما يلى :-

اولا : انشاء وحدة حسابية بمنطقة جنوب القاهرة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى
للعاملين بالقطاع العام والخاص باسم :

الوحدة الحسابية لمكتب البساتين لصندوق التأمين الاجتماعى للعاملين

بالقطاع العام والخاص

ثانيا : تؤول الارصدة الخاصة بمكتب البساتين الى الوحدة الحسابية المنشأة
(موازنة هيئات اقتصادية)

القاهرة فى : ١٩٩٦/١/٠٧

الادارة المركزية لحسابات الحكومة
(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

الإدارة العامة للشئون الإدارية

(ملف رقم : ٦٢٥ - ٩ / ٥٤ / ٤١)

كتاب دورى رقم (٦) لسنة ١٩٩٦

الحاقاً للكتاب الدورى رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ الخاص بتعديل احكام الكاين الدورين
رقى ٢٠٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن اختصاصات المديريات المالية بالمحافظات .

والحاقاً للكتاب الدورى رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ الخاص باستثناء وزارة الدفاع من أحكام
الكتاب الدورى المشار اليه والذي يقضى بأن تقوم المراقبه المالية لوزارة الدفاع بالاشراف
الإدارى والفنى على الوحدات الحسابيه لوزارة الدفاع بالمحافظات .

توجه وزارة المالية النظر الى أنه تقرر تعديل ماجاء بالكتاب الدورى رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢
وذلك بأن تقوم المراقبه المالية لوزارة الدفاع بالاشراف الفنى فقط على الوحدات الحسابيه
لوزارة الدفاع بالمحافظات وان يكون الاشراف الإدارى للمديرية المالية الواقعه فى نطاقها
هذه الوحدات .

القاهره : ١٩ / ١ / ١٩٩٦

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب/ أحمد صلاح الدين أحمد)

مكتب السيد الأستاذ / المدير العام للشئون

mahmoudmr2015

المالية والادارة للنيابة

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

الادارة العامة للشئون الادارية

الادارة

(ملف رقم : ٨١٢ - ٣ / ١)

كتاب دورى رقم ٧ لسنة ١٩٩٦

اياء الى الكتاب الدورى رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ المتضمن انشاء الوحدات الحسابية

الآتية :-

- | | |
|-----------------|--|
| بمحافظة الغربية | ١ - الوحدة الحسابية للوحدة المحلية بقرية ببرا ملس |
| بمحافظة الغربية | ٢ - الوحدة الحسابية للوحدة المحلية بقرية الراهبيين |
| بمحافظة الغربية | ٣ - الوحدة الحسابية للوحدة المحلية لقرية الشمين |
| بمحافظة الغربية | ٤ - الوحدة الحسابية للوحدة المحلية لقرية محلة حسن |
| بمحافظة الغربية | ٥ - الوحدة الحسابية للوحدة المحلية لقرية لكفر كلاباب |
| بمحافظة الغربية | ٦ - الوحدة الحسابية للوحدة المحلية لقرية دفره |
| بمحافظة الغربية | ٧ - الوحدة الحسابية للوحدة المحلية لقرية الوالغر |
| بمحافظة الغربية | ٨ - الوحدة الحسابية للوحدة المحلية لقرية قراشو |

تعلم وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦ / ٧ / ١ الغاء الوحدات الحسابية المشار

اليها بعاليه على ان تؤول الارصده الدائنة والمدينة الخاصة بهذه الوحدات الى الوحدات

الحسابية التالية على التوالى :-

- ١ - الوحدة الحسابية لمركز ومدينة زفتى
- ٢ - الوحدة الحسابية لمركز ومدينة سمندود
- ٣ - الوحدة الحسابية لمركز ومدينة قطور
- ٤ - الوحدة المحلية لمركز ومدينة المحله الكبرى
- ٥ - الوحدة الحسابية لمركز ومدينة السنطه
- ٦ - الوحدة الحسابية لمركز ومدينة طنطا
- ٧ - الوحدة الحسابية لمركز ومدينة كفر الزيات
- ٨ - الوحدة الحسابية لمركز ومدينة بسين

رئيس

القاهرة فى فى : ١ / ٣ / ١٩٩٦

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

م

م

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ١٤٠ / ١٥ / ١)

كتاب دورى رقم ١ لسنة ١٩٩٦

ايحاء الى الكتاب الدورى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنه من انشاء وحدة حسابية

باسم :

(الوحدة الحسابية الفرعية لمعهد بحوث الآثار الجانبية للسد العالى مركز البحوث

المائية - بالقاهرة)

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٢ / ١٩٩٦ ما يلى :

اولا : تعديل اسم الوحدة الحسابية المشار اليها بعاليه ليصبح على النحو التالى :

(الوحدة الحسابية لمعهد بحوث النيل)

(موازنة هيئات خدمية)

ثانيا : تؤول الارصده الخاصة بالوحدة الحسابية القائمة قبل تعديل سماها الى الوحدة الحسابية المعدل سماها .

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

القاهرة ن : ١ / ٢ / ١٩٩٦ .

م

م

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ٨١١ - ٧/١ ح ٢)

كتاب دورى رقم ٩ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقر اعتبارا من ١٩٩٦/٢/١ ما يلى :

اولا : انشاء وحدة حسابية باسم :
الوحدة الحسابية لمستشفى دسوق المركزى لمحافظة كفر الشيخ
الرقم الكودى : ٢٠٦٠١٠٩٠١٠١
(موازنة حكم محلى)

ثانيا : ينتهى اشراف الوحدة الحسابية للادارة الصحية بدسوق على حسابات
مستشفى دسوق المركزى بمحافظة كفر الشيخ *

ثالثا : تؤول للوحدة الحسابية لمستشفى دسوق المركزى بمحافظة كفر الشيخ
الارصده الخاصة بها نقاء من الادارة الصحية بدسوق *

القاهرة فى : ١٩٩١/٢/١

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

مكتب

مدير

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية

ملف رقم : ٧٢٥ - ٧ / ٦ / ١٥ م ٣

كتاب دورى رقم (١٠) لسنة ١٩٩٦

سبق أن أصدرت وزارة المالية الكتاب الدورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥ للتنبيه على كافة الوحدات بالجهاز الادارى للوفاء بواجبات الادارة المحلية والاجهزة المستقلة والهيئات العامة بضرورة الالتزام بأحكام المواد أرقام : ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ من لائحة المخازن وذلك من حيث ارسال مشروعات مقاييماتها السنوية طبقا لاحتياجاتها الفعلية والضرورية من المستلزمات السلعية وتوخي الدقة في اعداد تلك المقاييم واعتمادها من السلطة المالية المختصة ثم ارسالها للهيئة العامة للخدمات الحكومية لسمرا جمعها تمهيدا لاطلاع قطاع الموازنة العامة بوزارة المالية بها في المواعيد المقررة وحتى تأتى الاعتمادات المدرجة بالموازنة معبرة عن الاحتياجات الفعلية للمجتمعات وذلك ترشيدا وهبطا للاتفاق العام .

كما صدر الكتاب الدورى رقم ٩٤ لسنة ١٩٩٥ للتنبيه على كافة المسؤولين الماليين لكافة الجهات العمل على تلافي ماورد من ملاحظات الهيئة العامة للخدمات الحكومية وكذا ارسال مشروعات المقاييم للهيئة مع مندوب مختص من كل جهة لا مكان مناقشته والرد على الملاحظات التى تسفر عنها المراجعة .

وحيث تبين للهيئة العامة للخدمات الحكومية أن الجانب الاكبر من الجهات لم تقسم بارسال مشروعات المقاييم الخاصة بها والمطلوب مراجعتها من الهيئة قبل اخطار قطاع الموازنة بها .

لذا تهبب وزارة المالية بكافة المسؤولين الماليين بوحدات الجهاز الادارى للوفاء بواجبات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المستقلة العمل على ضرورة ارسال مشروعات مقاييماتها مع مندوب مختص للهيئة العامة للخدمات الحكومية في المواعيد المقررة وذلك ليتسنى ارسالها لقطاع الموازنة العامة لادراج الاعتمادات الخاصة بها في الموازنة .

تحريرا في : ٨ / ٢ / ١٩٩٦

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

مختص

(محاسب / محمد أمين محمد القاريش)

٩٦/٢/٨

ملف رقم : ٢٢٣ - ١ / ١ / ٥٣ م ٢ مؤقت

كتاب دوى رقم (١١) لسنة ١٩٩٦

سبق لوزارة المالية اصدار الكتب الدورية أرقام ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٤٨٠ لسنة ١٩٩٤ بشأن ماورد من ملاحظات الجهاز المركزى للحسابات على حساب ختامى السنة المالية ١٩٩٢/٩١ لكل من الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية وكذا الهيئات العامة الخدمية والهيئات الاقتصادية .

ونظرا لما تلاحظ من تكرار نفس ملاحظات الجهاز المركزى للحسابات الواردة في تقريره سنة بعد أخرى وكذلك بتقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب في دور الانعقاد العادى الخامس من الفصل التشريعى السادس للمجلس المدة من ٩ نوفمبر ١٩٩٤ الى ١٠ يونيو ١٩٩٥ ومنها بصفة عامة مايلى :-

- ١- عدم مراعاة الدقة لدى تقدير اعتمادات الموازنة العامة في اطار القواعد المقررة في هذا الصدد .
- ٢- عدم الالتزام بعد أى شمول وعمومية الموازنة .
- ٣- عدم تحميل الامتدادات الاستثمارية أو تضمينها بقيمة ماتم توريده أو انجازه .
- ٤- الخصم على اعتمادات الباب الثالث بهالغ لا تشمل استثمارة عينا أو انجازا فعليا أو لم يتم التعاقد أصلا مقابل التعلية بحساب جارى المستحقات أو جارى المبالغ الدائنة .
- ٥- تراخى بعض الجهات في سداد المبالغ المحصلة بممرقتها لحساب رسم تنمية الموارد المالية للدولة أو اضافة هذا الرسم ليراداتها وعدم اتباع التعليمات المالية في سداد ماتم تحصيله أولا بأول للحساب المختص بالبنك المركزى المصرى حتى يمكن احتفاظها ليرادات السنة المالية المختصة .
- ٦- وجود بعض أوجه القصور التى تشوب اجراءات تنفيذ العقود والاعمال مثل الخطأ فى المحاسبة على قيمة التوريدات أو الاعمال وعدم حساب وعدم تحصيل الغرامات فى الأحوال التى توجب ذلك أو تحصيلها بأقل مما يجب .
- ٧- تكديس المخازن والورش والوحدات الانتاجية بالعديد من المعدات والالات والاجهزة أو تشوينها بالمعرض مما يعرضها للتلف وعدم اتخاذ اجراءات التخلص من الزائد والتصرف فيه .
- ٨- عدم تضمين الاصول الثابتة بقيمة مشروعات بدأت فى الانتاج أو تضمينها بقيمة مشروعات مازالت لم تدخل الخدمة بعد .
- ٩- عدم جرد عناصر الاصول الثابتة ببعض الهيئات أو عدم تحقيق نتائج الجرد الفعلى (صورة الجرد) .
- ١٠- عدم تحقيق أقصى استفادة ممكنة من موجودات المهازن .
- ١١- عدم تحليل حسابات العملاء وعدم اجراء مطابقات واعادة مصادقات فى بعض الهيئات .

- ١٢- تراكم مد يونيات لدى بعض الجهات منذ عدة سنوات دون تحصيل
 - ١٣- عدم تطابق أرصدة حسابات الدائنة تحت التسوية والمدينة تحت التسوية بسجلات ود فاطر الجهات مع الاستمارة ٢٥ ع. ح .
 - ١٤- بقاء مجال بحساب الدائنين كان يتعين اضافتها الايرادات أو رد ها للجهات الواردة منها بانتهاء الغرض منها .
 - ١٥- تحميل الاستخدامات الاستثمارية بمبالغ لا تخصصها أو بمبالغ يعود الخصم بها على الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية بمبالغ الاستخدامات الاستثمارية .
 - ١٦- اشتغال العديد من أرصدة الحسابات المدينة على أرصدة شاذة (دائنة) بالمخالفة لطبيعتها دون أن يتم بحثها والوقوف على أسبابها وذلك بالمثل للحسابات الدائنة .
 - ١٧- عدم تسجيل بعض الاراضى والمباني المملوكة للعديد من الهيئات الاقتصادية .
- لذلك تعلن وزارة المالية أنه يتعين على المادة المسئولين الماليين بكافة الجهات والمدبرين الماليين بالمخافطات والمراقبين الماليين ومد يسرى عموم الحسابات ومد يسرى الحسابات ووكلائهم بالجهاز الادارى والهيئات العامة والاجهزة المستقلة ووحدات الادارة المحلية وكافة مستويات التنفيذ بها العمل على وضع ملاحظات الجهاز المركزى للحسابات وتوصيات لجنة الخطة والموازنة موضع التنفيذ واتخاذ اللازم لتلافي تلك الملاحظات .

تحريرا فى : ١٩٩٦ / ٢ / ٧

رئيس قطاع

الحسابات والميزانيات المالية

(محاسب / محمد أمين محمد القاويش)

٩٦/٢/٨

مراجعة

كتاب دورى رقم (٧٥) لسنة ١٩٩٦

الحاقا للكتاب الدورى رقم (٧١) لسنة ١٩٩٤ والتعليقات اللاحقة له والصادرة في أغسطس ١٩٩٤ بشأن معالجة تضخم أرصدة الحسابات الجارية الدائنة والمدبيرة الحسابات النظامية وما جاء به من تعليمات مالية يجب اتباعها لتسوية وتصفية أرصدة هذه الحسابات وذلك للوصول بأرصدها الى أدنى حد ممكن .

وظفوا لما تلاحظ في الفترة الاخيرة من تأخير وصول النماذج التي تتضمن أرصدة الحسابات الدائنة والمدبيرة والحسابات النظامية عن كل مدة حسابية فيجب الالتزام بالتسليم الانسى :-

أولاً : يمسك الى أحد وكلاء حسابات الوحدة الحسابية - ويعاونه أحد الموظفين بها متابع تصفية المبالغ المقيدة بالحسابات الجارية والنظامية المدبيرة والدائنة دورياً من واقع كشف يقدم كل ثلاثة شهور عقب تقبيل حسابات مدة الثلاثة شهور مينا بها المبالغ الباقية بهذه الحسابات من حيث نوع وتاريخ القيد به وأسباب القيد وكذا لسبب أسباب تأخير تسويته ويحتفظ بهذه الكشف في ملف خاص والعمل على الاتصال بالادارات والاقسام المعنية لتسوية هذه المبالغ وعلى أن تخطر الادارة المركزية لحسابات الحكومة في ميعاد أقصاه يوم ٢٠ من الشهر التالى لانتهاء الددة الحسابية وذلك على النماذج السابق ارمالها من أصل بصورة .

ثانياً : مراعاة عدم الخصم على حساب جارى المبالغ المدبيرة تحت التسوية الا بعد الحصول على الترخيص اللازم من المدير المالى أو المراقب المالى وفي حدود الحالات التي أقرتها اللجنة الفنية الدائمة للنظام المحاسبى الحكومى وعلى أن يتخذ اجراءات تسوية المبالغ في المواعيد المحددة وقبل نهاية السنة المالية .

ثالثاً : مراعاة عدم القيد في الحسابات النظامية لاية مبالغ الا اذا كان ذلك ضرورياً وفي حدود القواعد المنظمة لذلك وعلى أن يتخذ ما يكفل متابعة اجراء التسوية النهائية لهذه المبالغ .

لذا تعلن وزارة المالية أنه يتعين على المادة المسئولين الماليين بالجهات الادارية - للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المستقلة والمدبيريين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومدبيري عموم الحسابات ومدبيري الحسابات وكلائهم مراعاة تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة .

رئيس قطاع
الحسابات والمدبيرة المالية

(محاسب / محمد أمين محمد القايض)
٩٦/٩/١٤

تحريراً في ١٤ / ٢ / ١٩٩٦
نظمه البليغ
فصح

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم ١٤ / ١ / ٦٩١)

كتاب دورى رقم (١٣)

ايحاء الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٩

تعلن وزارة المالية اذ تقرر اعتبارا من مايلى :-

تغيير مسمى الوحدة الفرعية لكليات جامعة حلوان بحلوان بالقاهرة

ليصير على النحو التالى :-

(الوحدة الحسابية الفرعية لكلية الهندسة والتكنولوجيا جامعة حلوان بحلوان)

ويكون مجال اشرافها وخدمتها :-

- ١ - كلية الهندسة والتكنولوجيا بحلوان
- ٢ - كلية الحاسبات والحسابات بحلوان
- ٣ - مستشفى الطلبة بحلوان
- ٤ - مركز الحاسب العلمى بحلوان

موازنة هيئات خدمية

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

القاهرة فى ١٩٩٦ / ٧

=====

ع

محمد السيد

كتاب وري رقم (١٤) لسنة ١٩٩٦

نصت الفقرة اولا من المادة ٥٩٠ مكرر ٣ من اللائحة المالية للموازنة والحسابات على :
" تقبل التبرعات والمساعدات التي تقدمها هيئات اجنبية او افراد اجانب بشرط الحصول على موافقة رئيس الجمهورية على قبول تلك التبرعات " .

وحيث صدر قرار السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٠ لسنة ٩٦ مقرر في مادته الاولى :

" يفوض السادة الوزراء - كل فيما يخصه - في اختصاص رئيس مجلس الوزراء في الموافقة على قبول المنح او الهبات او التبرعات المقدمة من جهات اجنبية او د ولاية اذا بلغت قيمتها عشرة الاف جنيه فأكثرا لا يجاوز مائة وخمسون الف جنيه مع مراعاة القواعد الاخرى الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه واعتبارات الامن القومي ومسمع اخطار الامانة العامة لمجلس الوزراء بما يتم قبوله من المنح او الهبات او التبرعات المذكورة " .

لذا تعلن وزارة المالية انه تقرر تعديل البند اولا من المادة ٥٩٠ مكرر ٣ من اللائحة المالية للموازنة والحسابات لتكون كالآتي :

" يفوض السادة الوزراء - كل فيما يخصه - في اختصاصات رئيس مجلس الوزراء في الموافقة على قبول المنح او الهبات او التبرعات المقدمة من جهات اجنبية او د ولاية اذا بلغت قيمتها عشرة الاف جنيه فأكثرا وما لا يجاوز مائة وخمسون الف جنيه " .

وتتطلب وزارة المالية بالسادة المسؤولين الماليين بولايات الجهاز الاداري للدولة - ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المستقلة مراعاة ما تقدم بكل دقه مع وضع ماورد بقرار السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٠/١٩٩٦ موضع التنفيذ .

وعلى السادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومراقبي عموم الحسابات ووكلائهم متابعة التنفيذ .

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

١٤/٢٨

في: ١٩٩٦/٢/٢٨

مختتم

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ٨١٢ - ٣/١)

كتاب دورى رقم ١٥ لسنة ١٩٩٦

تعلمن وزارة المالية انه تقررا اعتبارا من ١/٥/١٩٩٦ ما يلى :

الرقم الكودى
الوحدة الحسابية للهيئة العامة لمحو الامية وتعليم الكبار بمحافظة الغربية ٣٠٩٢٢٠١٠٦
(موازنة هيئات خدمية)

القاهرة فى : ٣/٣/١٩٩٦

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ٨١٢ - ٣/١)

كتاب دورى رقم ١٥ لسنة ١٩٩٦

تعلمن وزارة المالية انه تقررا اعتبارا من ١/٥/١٩٩٦ ما يلى :

الرقم الكودى
الوحدة الحسابية للهيئة العامة لمحو الامية وتعليم الكبار بمحافظة الغربية ٣٠٩٢٢٠١٠٦
(موازنة هيئات خدمية)

القاهرة فى : ٥/٣/١٩٩٦

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

عنا 4

كتاب دورى رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية أنه قدرا اعتبارا من ١ / ٥ / ١٩٩٦ ما يلي :-

الرقم الكودى

انشاء وحدة حسابية بأسم

٣٠٩٢٢٠١٠٧

الوحدة الحسابية للهيئة العامة لحو الامية وتعليم الكبار بمحافطة
الفيوم

موازنة هيئات خدمية

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / أحمد صلاح الدين أحمد)

القاهرة في ٣ / ٥ / ١٩٩٦

ع

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة العامة للمفتون الادارية

ملف رقم ٨١٨ / ١ / ٧

كتاب دورى رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية أنه قدرا اعتبارا من ١ / ٥ / ١٩٩٦ ما يلي :-

الرقم الكودى

انشاء وحدة حسابية بأسم

٣٠٩٢٢٠١٠٧

الوحدة الحسابية للهيئة العامة لحو الامية وتعليم الكبار بمحافطة
الفيوم

موازنة هيئات خدمية

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / أحمد صلاح الدين أحمد)

القاهرة في ٣ / ٥ / ١٩٩٦

ع

ما صيغ

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم: ٨٢٠ - ١ / ٥ ج ٣)

كتاب دورى رقم ٧ \ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من / / ١٩٩٦ ميلادى :

الرقم الكودى

٢٠٨٠١٢٢١١

انشاء وحدة حسابيه باسم :

"الوحدة الحسابيه للادارة الصحيه بالفتح بمحافظه اسيوط

(موازنه حكم محلى)

ثانيا : ينتهى اشرف الادارة الصحيه بابتوب على حسابات الادارة الصحيه بالفتح بمحافظه

اسيوط .

ثالثا : تؤول للوحده الحسابيه للادارة الصحيه بالفتح بمحافظه اسيوط الارصد الخاصه

بها نقلا من الادارة الصحيه بابتوب .

القاهره فى : ١٩٩٦ / ٣ / ٥

ما جيع

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

وزارة المالية
قطاع الحسابات والاداريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

=====
(ملف رقم : ٨١٨ - ٧/٢)
=====

كتاب دورى رقم (١٨) لسنة ١٩٩٦

سبق وان صدر الكتاب الدورى رقم ١١١ لسنة ١٩٨٢ المتضمن انشاء وحدة حسابية باسم :
(الوحدة الحسابية لمرفق مياه الشرب بمحافظة الفيوم)

ومناسبة صدور القرار الجمهورى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٥ بالانشاء هيئة عامة اقتصادية لمياه الشرب
والصرف الصحى بمحافظة الفيوم .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٤/١ مايلى :
=====

أولا : تعديل مسمى ومجال اشراف الوحدة الحسابية المشار اليها بعاليه ليكون باسم

الهيئة العامة الاقتصادية لمياه الشرب والصرف الصحى بمحافظة الفيوم .

ثانيا : توويل الارصدة الخاصة بالوحدة الحسابية لمرفق مياه الشرب بمحافظة الفيوم الى الهيئة

العامة الاقتصادية لمياه الشرب والصرف الصحى بمحافظة الفيوم .

القاهرة فى : ١٩٩٦/٣/١٠
=====

مأمع

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزيه لحسابات الحكومه

الادارة العامه للشئون الاداريه

=====

(ملف رقم ٧ / ١ / ٨١٧)

=====

كتاب دورى رقم ١٩ لسنة ١٩٩٦

=====

تعلمن وزارة المالية انه تقررا اعتبارا من ١٩٩٦/٤/١ مايلى :

الرقم الكودى
المممم

انشاء وحده حسابيه باسم :-

اولا : الوحده الحسابيه للاداره الزراعيه بالفشن بمحافظه بنى سويف ٠١٠١٢٠٠٣

=====

(موازنة ادارته محليه)

ثانيا : توول للوحده الحسابيه المذكوره الارصده الخاصه بها نقلا من الجهه

=====

التي كانت تقوم بالصرف عليها .

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

المحاسب / احمد صلاح الدين احمد

القاهره فى ٧ / ٣ / ١٩٩٦

=====

ع

ع

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ٦٩١ - ١ / ٥)

كتاب دورى رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٦

ايما الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٣ والمتضمن انشاء وحدة
حسابية للهيئة العامة للابنية التعليمية بمحافظة القليوبية *

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٤ / ١٩٩٦ ما يلى :
اولا : الغاء الوحدة الحسابية للهيئة العامة للابنية التعليمية بمحافظة القليوبية
ثانيا : تؤول الارصده الدائنه والمدينة الخاصة بالوحدة الملغاه الى الوحدة -
الحسابية للهيئة العامة للابنية التعليمية بالقاهرة *

القاهرة فى : ١٩٩٦ / ٣ / *

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)
٩٦ / ٤ / ٥

ك

ح

ما جمع

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الإدارة العامة للشؤون الإدارية

ملف رقم : ١٥٣ / ٢ / ١

كتاب دورى رقم (٢١) ١٩٩٦

بمناصفة صدور القرار الجمهورى رقم ٤٠٧ لسنة ٩٥ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية

رقم ٢٥٩ لسنة ٧٦ بتعديل مسى الهيئة العامة للطرق والكبارى - وايعا الى كتب وزارة -

المالية الدورية ارقام ٢٣ لسنة ٧٧ و ٦١ لسنة ١٩٨٠ .

الرقم الكسودى

٣٠٤٠٢

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٣ / ٩٦ طابلى :-

تغيير مسى الوحدة الحسابية للهيئة العامة للطرق والكبارى - الديوان العام بالقاهرة ليصير

على النحو التالى :

" الوحدة الحسابية للهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى الديوان العام بالقاهرة "

" موازنة هيئات خدمية "

القاهرة فى : ٢ / ٣ / ١٩٩٦

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

٢ / ٩

محرر
كسود

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
الاداره العامه للشئون الاداريه

مهم

(ملف رقم : ٨١٤-١/٢١٣ ج ٢)

مهم

كتاب دورى رقم ٢ لسنة ١٩٩٦

مهم

الحاقا للكتاب الدورى رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٣ المعدل للكتاب الدورى رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٣ المتضمن تعديل مجال واشراف وخدمة الوحدة الحسابيه لمنطقة الدقهليه للتأمين الصحى بالهيئه العامه للتأمين الصحى ليشمل على :-

عياده الفردوس بالمنصوره - عيادة ابن لقمان بالمنصوره

مهم

تعلن وزارة المالية أنه تقرر اعتبارا من ١ / ٤ / ١٩٩٦ ما يلى :-

مهم

أولا :- تعديل مجال واشراف الوحدة الحسابيه لمنطقة الدقهليه للتأمين الصحى

بالهيئه العامه للتأمين الصحى بالمنصوره ليشمل على :-

مهم

مركز المنصوره - مركز دكرنس - مركز منيه النصر - مركز سلسيل

مركز الجماليه - مركز المنزل - مركز المطريه - مركز طلخا

ثانيا :- تعديل مجال اشراف الوحدة الحسابيه بمستشفى الهيئه العامه للتأمين

الصحى بميت غمر ليشمل على :-

مهم

مركز ميت غمر - مركز أجا - مركز السنبلوين - مركز المقاطعه

مركز تمى الامديد - مركز شربين - مركز بلقاس - مركز نبروه

ثالثا :- تؤول لكل من الوحدة الحسابيه لمنطقة الدقهليه للتأمين الصحى بالهيئه

العامه للتأمين الصحى بالمنصوره الارصده الخاصه بها والوحده الحسابيه

مهم

بمستشفى الهيئه العامه للتأمين الصحى بميت غمر الارصده الخاصه بها من المراكز التى ألت اليها .

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب/احمد صلاح الدين احمد)

٢١٨

القاهره فى : ١٩٩٦/٣/٨

مهم

ماهر

غالب

.....

کتاب دوری

75 7513/CC-VCO

رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٦

.....

إيحاء إلى المنشورات والكتب الدورية السابق صدورها بشأن إجراءات سداد الأمانة النقدية التي تدفع للهيئة القومية للبريد لمواجهة ما يتم سحبه من اذون الصرف ٩٠٤ ح وكان آخرها الكتاب الدوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٩ ، والمنشور العام رقم ٤ لسنة ١٩٨٤ ، وفي إطار ما أبدته الهيئة القومية للبريد من عدم التزام العديد من الوحدات الحسابية بسداد قيمة مسحوباتها من اذون الصرف ٩٠٤ ح .

وايماء الى قواعد التعامل بالحولات البريدية الموضحة بالكتاب الدوري
رقم ٥ لسنة ١٩٨٤ •

ويناء على ما ارتأته اللجنة الفنية الدائمة للنظام المحاسبي
الحكومي بجلستها بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٩٦ •

تقرر أن تقوم الوحدات الحسابية بأستيعاب النظام الاتى :-

أولاً : تصرف أمانة نقدية للهيئة القومية للبريد في بداية السنة المالية وفى موعد غايته اليوم العاشر من شهر يوليو من كل عام وتحادل قيمتها مجموع ما تم سحبه من اذون صرف خلال شهرى يوليو وأغسطس من العام المالى السابق .

ويجوز القيود التالى :-

من ح / جاري نقدية بالبريد " امانة "

الس ح / الشيكات

على أن يرحب الشريك "مدِينين"

مع مراعاة اجراء اذون المناقطة البنكية اللازمة •

ثانيا : يسحب شيك بأسم الهيئة القومية للبريد بقيمة مجموع ما تم سحبه من اذون صرف على مكاتب البريد خلال شهر يوليو ، وذلك فى موعد غايته اليوم العاشر من شهر

أغسطس، وهكذا بالنسبة للشهور التالية وحتى نهاية شهر مايو من كل عام.

ثالثا : تتابع الوحدات الحسابية الهيئة القومية للبريد في ارسال المطالبات وذلك كـ

ثلاثة شهور مرفقا بها اذون الصرف ١٠٤ ح التي تم صرفها لمستحقيها بمعرفة

الهيئة وذلك لعمل المراجعة اللازمة ، وأجراء القيد الاتى :-

من ح / الحوالات

الى ح / جارى نقديه بالبريد "أمانه"

رابعاً : يراعى عند سداد الامانات النقدية الشهرية أن يخصم منها قيمة اذون الصرف المستخرج عنها بدل فاقد أو تالف ، أو تلك المستخرج بدلا منها ~~شيكات~~ .

خامساً : فى نهايه السنه المالية يتم حصر ماتم صرفه من الامانات النقدية الشهرية والامانة النقدية التى سبق صرفها فى بداية شهر يوليو ويقارن بمجموع ماتم سحبه من اذون صرف " ع ٩٠ ح " على مكاتب البريد من بداية السنة المالية حتى نهايتها .
ويتم سداد الفرق بشيك " مدينين " اذا كان مجموع ماتم سحبه من اذون صرف يزيد عن مجموع ماسبق سداده كأمانه نقدية ، أو يخصم من قيمة الامانة النقدية التى تسدد فى شهر يوليو والفرق اذا كان أكثر مما تم سحبه من اذون صرف خلال العام .

سادساً : ضروره مراعاة تنفيذ ماورد بالكتابين الدوريين رقمى ٥ لسنة ٨٤ ، ٨٠ لسنة ٩٢ بشأن الاجراءات التى تتبع فى شأن حوالات البريد الاميريه .

وعلى الحسابات والمسؤولين الماليين بالجهات الادارية والمديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين ومدىرو عموم الحسابات ومدىرو الحسابات ووكلائهم ، مراعاة تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة واجراء مايلزم من تسويات مع العناية بمراجعة حساب الامانة وحساب الحوالات على المطالبات التى ينبغى أن ترسلها الهيئة القومية للبريد للجهات الادارية بصفة دورية .

رئيس

قطاع الحسابات والمديريات المالية

" محاسب / محمد أمين محمد القاويش "

٩٦١٢/١٦

كتاب دورى رقم ٢ لسنة ١٩٩٦
=====

إيحاء إلى كتاب دورى وزارة المالية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٦ بشأن إلغاء الوحدة
الحسابية للمهينة العامة للإبنية التعليمية لمحافظة القليوبية .
تعلن وزارة المالية أنه تقرر اعتباراً من ١٦/٤/٩٦ مايلي :-

أولاً : إنشاء الوحدة الحسابية للمهينة العامة للإبنية التعليمية بمحافظة " الرقم الكودى "
===== القليوبية " ٣٠٩١٧١٥

ثانياً : تمهول جميع الارصدة الدائنة والديونة السابق تحويلها بالهند ثانياً من الكتاب
الدورى رقم (٢٠) لسنة ٩٦ إلى الوحدة الحسابية للمهينة العامة للإبنية التعليمية
التعليمية بالقاهرة إلى الوحدة الحسابية للمهينة العامة للإبنية التعليمية بالقليوبية

(موازنة هيئات خدمية)

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
١/٤٨
(محاسب / أحمد صلاح الدين)

القاهرة في ١٩٩٦/٣/٢٨
=====
عاطف

قطاع الحسابات والمديرية المالية

الادارة العامة للشؤون الادارية

(ملف رقم / ٧٢٢ - ١ / ١ ج ٢)

کتاب دہری رقم ۲۵ لسنة ۱۹۹۶

إهداء إلى القرار الجمهوري رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المعهد تاليفي لعلوم الليزر بجامعة

القائمة

وايحاء الى الكتب الدورية لوزارة المالية ارقام ٤٦٠٧٧٠٦٦٠٤٩٠٣٥٠ للسنوات ١٩٧٢ و ١٩٧٤

• 199 16 19 29 6 19 23/256

الرقم الكـودى

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/٤/١٩٩٦ مالى /

7.9.5.115

اولا / تعديل مسعى الوحدة الحسابية الفرعية للإدارة العامة للشئون الهندسية والبحوث والإيرادات
المخصصة بمعهد الإحصاء بجامعة القاهرة ليخبر باسم: /
" الوحدة الحسابية الفرعية للإدارة العامة للشئون الهندسية والبحوث والإيرادات المخصصة ومعهد
الإحصاء بمعهد الإحصاء بجامعة القاهرة "

ويكون مجال اشرافها وخدمتها /

١- معاد الايام

٢- مركز الحاسب الآلي

٣- الادارة العامة للشئون الهندسية بجامعة القاهرة

٤- المعهد القومى لعلوم الليزر

موازنة (هيئات خدمية)

القاهرة في ١٩٩٦ / ٤ / ١٩

رہنمائی

الإدارة المركزية لحسابات الخكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

١
٢٧/٢٢/١-٧٢٤

كتاب دورى رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٦

تبدى هذه الوزارة انه ازاء ما جاء بالمادة ٣٩٧ من اللائحة المالية للموازنة والحسابات ان يكون نموذج ع ٣٣ ح والخاص بتحصيل كافة المبالغ النقدية فى الجبهات الادارية للدولة من اصل وثلاث صور يبقى الاصل ثابتا فى الدفتر وترسل الصورة الزرقاء الى الوحدة الحسابية المختصة وتعطى الصورتان الاخريان لدافع النقدية لى تسلم الصورة الرمادية ومعها صورة امر توريد النقدية الى الجبهة للحصول على الخدمة المطلوبة ويحتفظ لنفسه بالصورة الحمراء . . . الخ .

وباستطلاع رأى الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية افادت بأن الرصيد المخزون من دفاتر قسائم ع ٣٣ ح الجارى استخدامه حاليا ذات الاصل والصورتين يكفى حتى نهاية العام العالى ١٩٩٧/٩٦ حسب معدلات الصرف السدوية للجهات المستخدمة لهذه النوعيات عن الدفاتر .

لذا تعلن وزارة المالية انه يتعين على المسؤولين الماليين بالجهات التى تستخدم هذه القسائم والمراقبين الماليين والمديرين الماليين بالمحافظات ومديرى عموم الحسابات ومديرى الحسابات ووكلائهم بمراعاة الاستمرار فى استخدام دفاتر قسائم ع ٣٣ ح ذات الاصل والصورتين لحين نفاد المخزون منها على ان يتم استخدام دفاتر قسائم ع ٣٣ ح ذات الاصل والثلاث صور اعتبارا من بداية العام العالى ٩٨/٩٧ ونفاد الكمية المخزونه ذات الاصل والصورتين ايهما اقرب .

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية
(محاسب/ محمد امين محمد القاويش)

٩٦/٤/١٠

فى : ١٠/٤/١٩٩٦
ل

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
للادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ٨١٥ - ٤/١ ج ٢)

كتاب دورى رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦

ايضا الى الكتابين الدوريين لوزاره المالية رقمى ٣ لسنة ١٩٩٤ و ٨١ لسنة ١٩٩٥ .
تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/٥/١٩٩٦ مالى :-

اولا : تحديد مجال اشراف وخدمه الوحدة الحسابيه لمنطقه الازهر الشريف بالاسكندريه
ليقتصر على محافظه الاسكندريه فقط .

ثانيا : استمرار العمل بالكتاب الدورى رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ الخاص بانشاء الوحدة الحسابيه
لمنطقه مطروح الازهرية .

ثالثا : تؤول للوحده الحسابيه لمنطقه مطروح الازهرية الارصده الخاصه بها من الوحده
الحسابيه لمنطقه الاسكندريه الازهرية .

رابعا : يستمر مجال اشراف وخدمه الوحدة الحسابيه لمدينه البحوث الاسلاميه بالقاهره على
مدينه البحوث الاسلاميه فرع الاسكندريه .

القاهره فى : ١٩٩٦/٤/١٦

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

(ملف رقم : ٨٨٣ - ١ / ١)

كتاب دورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦

بمناصفة صدور القرار الجمهورى رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بشأن نقل تبعية وزارة الدولة لشئون
السكان والاسره الى وزارة الصحة والسكان والقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٩٦ بشأن اختصاصات
وزارة الصحة والسكان .

تعلم وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٥ / ١٩٩٦ ما يأتى :

أولا : تعديل مسمى الوحدة الحسابية لوزارة الدولة لشئون السكان والاسره بالقاهرة ليصبح مسمى :
(الوحدة الحسابية لقطاع السكان والاسره بوزارة الصحة والسكان بالقاهرة)

ثانيا : تزول الارصد الخاصه بالوحده الحسابية لوزارة الدولة لشئون السكان والاسره بالقاهرة -
الى الوحدة الحسابية لقطاع السكان والاسره بوزارة الصحة والسكان بالقاهرة .

القاهرة فى : ١٩٩٦ / ٤ /

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

(ملف رقم : ٢٨٢ - ٥ / ٨ ج)

كتاب دورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٦

ايما الى كتب دورية وزارة المالية ارقام ٤٣٠ لسنة ١٩٩٦ + ١٩٩٧ + ١٩٩٨ السنة ١٩٩٢

تعلن وزارة المالية انه تقدر اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٦ مايلي :

الرقم الكـ ودى

أولا : انشاء الوحدات الحسابية الاتية :

١٠٦٠١٠٦٠١٢٨

١- الوحدة الحسابية الفرعية لمصلحة الضرائب على المبيعات لمنطقة

شرق القاهرة

ويكون مجال اشرافها (م. ص. م. السلام - م. ص. م. مصر الجديدة
م. ص. م. مدينة نصر)

١٠١٠٦٠١٢٦

٢- الوحدة الحسابية الفرعية لمصلحة الضرائب على المبيعات لمنطقة

شمال الجيزة

ويكون مجال اشرافها (م. ص. م. امبابه - م. ص. م. الدقي)

١٠٦٠١٠٦٠١٢٧

٣- الوحدة الحسابية الفرعية لمصلحة الضرائب على المبيعات لمنطقة

غرب القاهرة

ويكون مجال اشرافها (م. ص. م. قصر النيل - م. ص. م. عابدين
م. ص. م. الظاهر)

ثانيا : تعديل مسمى ومجال اشراف الوحدات الحسابية التالية :

١٠٦٠١٠٦٠١٠٢

١- الوحدة الحسابية الفرعية لمصلحة الضرائب على المبيعات لمنطقة

شمال القاهرة

ويكون مجال اشرافها (م. ص. م. شبرا - م. ص. م. شبرا الخيمة - م. ص. م.
الويل)

١٠٦٠١٠٦٠١٠١

٢- الوحدة الحسابية الفرعية لمصلحة الضرائب على المبيعات لمنطقة

جنوب القاهرة

ويكون مجال اشرافها (م. ص. م. مصر القديمة - م. ص. م. السيد زينب)

١٠٦٠١٠٦٠١٠٣

٣- الوحدة الحسابية الفرعية لمصلحة الضرائب على المبيعات لمنطقةالجيزة لتصير الوحدة الحسابية لمنطقة جنوب الجيزة .

ويكون مجال اشرافها (م . س . م . الهرم - م . س . م . الحوامدية)

١٠٦٠١٠٦٠١٠٦

٤- الوحدة الحسابية الفرعية لمصلحة الضرائب على المبيعات لمنطقةالقتان وسيناء .

ويكون مجال اشرافها (م . س . م . السويس - م . س . م . جنوب سيناء)

١٠٦٠١٠٦٠٢١

٥- الوحدة الحسابية الفرعية لمصلحة الضرائب على المبيعات لبورسعيد

ويكون مجال اشرافها (م . س . م . بورسعيد - م . س . م . شمال سيناء)

٦- الوحدة الحسابية الفرعية لمصلحة الضرائب على المبيعات بالرقا زسق
ليصير:

١٠٦٠١٠٦٠١٢٠

٧- الوحدة الحسابية الفرعية لمصلحة الضرائب على المبيعات لمنطقةشرق الدلتا ومقرها مدينة الرقا زسق بمحافظة الشرقية

ويكون مجال اشرافها (م . س . م . الرقا زسق - م . س . م . بنها)

١٠٦٠١٠٦٠١١٤

٨- الوحدة الحسابية الفرعية لمصلحة الضرائب على المبيعات بالمنصورة

ويكون مجال اشرافها (م . س . م . المنصورة - م . س . م . ميت عمير

م . س . م . المحلة الكبرى - م . س . م . دمياط)

١٠٦٠١٠٦٠٢٣

٩- الوحدة الحسابية الفرعية لمصلحة الضرائب على المبيعات لمنطقةوجه بحرى لمنطقةعرب الدلتا ومقرها مدينة طنطا بمحافظة الغربية

ويكون مجال اشرافها (م . س . م . طنطا - م . س . م . كفر الشيخ)

القاهرة ت : ١٩٩٦/٥/٩

رئيس

الإدارة المركزية لحماية البيانات الحكومية

(محاسب/احمد صلاح الدين احمد)

محمد (مستلم)

كتاب دورى رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٦

سبق لهذه الوزارة أن اصدرت الكتاب الدورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٤ بضرورة التزام كافة الجهات باستعمال النماذج ٨٦ع ح حرف ١ ب المطبوعه بمعرفة الهيئة العامه لشئون المطابع الاميرية .

وحيث انه قد تلاحظ للبنك المركزى المصرى ما يلى :-

- ١- ارسال استمارات ٨٦ع ح حرف ١ ب مطبوعه بمعرفة الجهات او مضمومة فوتغرافيا .
 - ٢- عدم الالتزام بالتوقيع بالقلم الجاف الازرق أو الاسود ذو السن الكروى .
 - ٣- عدم ختم النماذج بخاتم شعار الجمهورية بجوار التوقيع المطلوب ابلاغ توقيعهم
 - ٤- التوقيع فى المكان المخصص بتوقيع السيد الاستاذ رئيس الادارة المركزية لوزارة المالية .
 - ٥- ان معظم الجهات تقوم بسحب شيكات موقع عليها توقيعات مضى عليها مده طويله .
- لذا تعلن وزارة المالية بضرورة التزام كافة الجهات بما يلى :-
- ١- ان يوافق البنك المركزى كل ثلاث سنوات بنماذج توقيعات الساده المخول لهم حق التوقيع اول وثانيا .
 - ٢- الالتزام بالتوقيع بالقلم الجاف الازرق أو الاسود ذو السن الكروى .
 - ٣- ختم النماذج بخاتم شعار الجمهورية بجوار توقيع المطلوب ابلاغ توقيعهم .
 - ٤- عدم التوقيع فى المكان المخصص بتوقيع السيد الاستاذ / رئيس الادارة المركزية لوزارة المالية وان تكون البيانات داخل الاستمارة مكتوبه بالاله الكاتبه .
 - ٥- استعمال النماذج ٨٦ع ح حرف ١ ب المطبوعه بمعرفة الهيئة العامه لشئون المطابع الاميرية والخاصه بتوقيع الوظائف المرخص لشاغلها توقيع الشيكات توقيعها اول وثانيا والوظائف المرخص لشاغلها بطلب دفاتر الشيكات مع مراعاة اعتماد الشيكات بتوقيعات تطابق النماذج المبلغه للبنك المركزى المصرى .

وعلى السادة مسئولين الماليه بالجهات المختلفه والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات ومدى فهم ومدى يرى الحسابات ووكلائهم مراعاة تنفيذ

ما تقدم بكل دقه .

رئيس
قطاع الحسابات والمديرين الماليين

(محاسب محمد امين محمد القاويش)

٩٦/٥/١٤

فى تاريخ ١٩٩٦/٥/١٤

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف: ٧٨٨ - ١ / ١)

كتاب دورى رقم ٣١ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ مايلى :-

اولا : انشاء وحدة حسابيه بمنطقة شرق القاهرة للهيئة القويه للتأمين الاجتماعى للعاملين
بالقطاع العام والخاص باسم :-
الرقم الكودى ٤١٤٠٥٢٥٦

(الوحدة الحسابيه لمكتب سيارات شرق القاهرة لصندوق التأمين الاجتماعى للعاملين

بالقطاع العام والخاص)

ثانيا : تحويل الارصد الخاصه بمكتب سيارات شرق القاهرة الى الوحدة الحسابيه المنشاه .

(موازنه هيئات اقتصاديه)

رئيس

القاهرة فى : ١٩٩٦/٥/٢

الادارة المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

موسن /

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
الاداره العامه للشئون الاداريه

(ملف رقم : ٨٠٤ - ١/٥ ج ٢)

كتاب دورى رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٦

تحلن وزارة الماليه أنه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٢/١ ما يلى :-

- أولاً : إنشاء وحده حسابيه بأسم :
الوحده الحسابيه لاداره حقائق القيم الاجتماعيه
بمحافظة القاهره • (موازنة اداره محليه)
الرقم الكودى : ٢٠٨٠٢٠١٢٣
- ثانياً : تحويل للوحده الحسابيه المشار اليها بحاليه الارصده الخاصه
بها من الوحده الحسابيه القائمه بالصرف •

رئيس
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

القاهره فى : ١٩٩٦/٥/١٢

غيا 4

مايخ

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
الإدارة العامة للشئون الإدارية

(ملف رقم : ١/١/٨١٠)

5555

کتاب دوری رقم ۳۳ لسنة ۱۹۹۶

000000

تحلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ مايلي :-

الرقم الكودي
ممم

أنشاء وحده حسابيه بأسم :-

٣٠٩٢٢٠١٠١

الوحده الحسابيه للمهيئه العامه لمحو الاميه وتعليم الكبار بمحافظه المنوفيه

(موازنة هئيات خد ميه)

وہابیہ

القاهرة فى : ١٩٩٦/٥/١٢

~~~~~

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

25

.....

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات الماليه  
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه  
الاداره العامه للشئون الاداريه

~~~~~

(ملف رقم : ١٠٨١-١ /)

240220

کتاب دوری رقم ۳۳ لسنة ۱۹۹۶

~~~~~

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٥/٧/١ ما يلي :-

الرقم الكودى

444

أنشاء وحده حسابيه بأسم :-

२०१२२०१०२

الوحده الحسابيه للهيئه العامه لمحو الاميه وتعليم الدبار بمحافظه المنوفيه

( موازنة هيئات خدميه )

رئیس

القاهرة في : ١٢ / ٥ / ١٩٩٧

\*\*\*\*\*

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(مستأجر / احمد صلاح الدين احمد)

لا

mahmoudmr2015

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم: ٨٢٠ - ١ / ٥ ج ٣ )

كتاب دورى رقم ٣ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ مايلى :-

الرقم الكودى

"الوحدة الحسابية للهيئة العامة لمحو الامية وتعليم الكبار بمحافظه اسيوط" ٣٠٩٢٢٠١٠٩

( موازنة هيئات خدمية )

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

مستشار / احمد صلاح الدين احمد

القاهرة فى ١٩٩٦/٥/١٥

مدير

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم: ٨٢٠ - ١ / ٥ ج ٣ )

كتاب دورى رقم ٣ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ مايلى :-

الرقم الكودى

"الوحدة الحسابية للهيئة العامة لمحو الامية وتعليم الكبار بمحافظه اسيوط" ٣٠٩٢٢٠١٠٩

( موازنة هيئات خدمية )

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

مستشار / احمد صلاح الدين احمد

القاهرة فى ١٩٩٦/٥/١٥

مدير

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

ملف رقم : ٢٢٥ - ١ / ١ / ١١ م

كتاب دورى ( ٣٥ ) لسنة ١٩٩٦

بناء على توجيهات السيد الاستاذ الدكتور وزير المالية تم فتح حساب ضمن حسابات وزارة المالية - المتنوعة ذات الارصدة - الادارة المركزية للحسابات المركزية - باسم " حصيلة بيع الاراضى التى تملكها الدولة فى مختلف المواقع " وذلك لايذاع الحصيلة المتولدة عن فائض بيع اراضى الدولة والمخصصة لكل من الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية والهيئة العامة للتنمية السياحية بالإضافة الى ما يتم من حصيلة بيع الاراضى المملوكة للدولة بمعرفة محليات على مختلف درجاتها وكذا الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة .

وتتطلب وزارة المالية بالسادة المسئولين الماليين بكافة الجهات بايداع المتحصلات السابق الاشارة اليها فى الحساب المفتوح بالبنك المركزى المصرى مباشرة مع مراعاة التعليمات المنظمة لاسلوب التعامل على هذا الحساب .

وعلى السادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين ومديرى عموم الحسابات ووكلائهم متابعة التنفيذ بكل دقة .

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

(محاسب / محمد أمين محمد القاويش)

تحريرا فى : ١٩٩٦ / ٥ / ٨٥

فقيح

٩٦/٥/١٦

وزارة المالية

الإدارة العامة للشؤون الإدارية

(ملف رقم : ١٢٢-١/٩ ج ٢ )

کتاب دوری رقم ۳۶ لسنة ۱۹۹۶

تعلن وزارة المالية انه تقررا اعتبارا من ١/٧/١٩٩٦ ما يلي :-

انشاء وحده حسابيه بأسم :-

الرقم الكودي

(الوحدة الحسابية لصندوق العاملين بالقطاع الحكومي بالهيئة القومية ٢٠٨٠٤٠١٢٠٢١٦)

للتأمين بنجم حمادي • ( موازنة هيئات اقتصاديه )

القاهره في : ١٩٩٦/٥/٢١

رئيس  
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة  
٥/٤١  
(محاسب / أحمد صلاح الدين أحمد)

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات الماليه

الاداره العامه للشئون الاداريه

(ملف رقم : ٨١٢-١/٩ ج ٢)

کتاب دوری رقم ۳۶ لسنة ۱۹۹۷

تعلن وزارة المالية انه تقر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ ما يلي :

انشاء وحده حسابه به باسم :-

الرقم الكودى

(الوحدة الحسابية لصندوق العاملين بالقطاع الحكومي بالهيئة القومية ٢٠١٦٠١٢٤٠٨٠٢)

( للتأمين بنجوم حمادي ) ( موازنة هيئات اقتصادية )

رئیس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه  
٢١ | ٥  
(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

القاهرة في : ١٩٩٦/٥/٢٧

257

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والمديريات المالية

٧٢٣ - ١٦٢ / ١ / ١

كتاب دورى رقم ( ٣٧ ) لسنة ١٩٩٦

سبق أن أصدرت هذه الوزارة الكتاب الدورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٥ بخصوص  
الحظر الوارد بقرار السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥١٦ لسنة ١٩٩٥ -  
بشأن ترشيد الانفاق

ونظرا لاستفسار بعض الجهات من رئاسة مجلس الوزراء عما اذا كان شـراء  
الادوات المكتبية والمعدات كأجهزة الكمبيوتر والفاكس والتكليف والوقاية من الحريق والالات  
التصوير والالات الكاتبة والمراوح وغير ذلك من الاجهزة التى تحتاجها الجهات يـسرى  
بشأنها الحظر الوارد بقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥١٦ لسنة ١٩٩٥ .

تعلم وزارة المالية أن شراء الادوات المكتبية والمعدات كأجهزة الكمبيوتر والفاكس  
والتكليف والوقاية من الحريق والالات التصوير والالات الكاتبة والمراوح وغير ذلك من الاجهزة  
يسرى بشأنها الحظر الوارد بالقرار المذكور ويلتزم الحصول على موافقة السيد الاستاذ  
الدكتور رئيس مجلس الوزراء وعلى كافة الجهات والسادة المسؤولين الماليين بها والمديريين  
الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات ومد يري عموم الحسابات ومد يري  
الحسابات ووكلائهم بكافة وحدات الجهات الادارية للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات  
العامة والاجهزة المستقلة والاجهزة الرئاسية مراعاة الالتزام بما ورد بقرار السيد الاستاذ  
الدكتور رئيس مجلس الوزراء بشأن ترشيد الانفاق الحكومى بكل دقة .

رئيس قطاع

تحريرا في ١٩٩٦ / ٥ / ٤

الحسابات والمديريات المالية

(محاسب محمد أمين محمد التاويش)

٩٦ / ٥ / ٤



ملف رقم : ٧٢٥-١/٧-١٥٠٦ موقت

كتاب دورى رقم (٧٨) لسنة ١٩٩٦

سبق لوزارة المالية أن أصدرت الكتاب الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٩٤ بشأن الملاحظات الواردة بتقارير الجهاز المركزى للحسابات ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن حساب ختامى السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ للعمل على تلافيها.

وحيث أن مجلس الشعب قد قرر بجلسته فى ١٩٩٦/١/٢٩ ضرورة اتخاذ اللازم بخصوص هذه الملاحظات

لذا توجه وزارة المالية نظر السادة المسؤولين الماليين بكافة وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة والاجهزة المستقلة والسادة المديريين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين ومديري عموم الحسابات ومديري الحسابات ووكلائهم ضرورة اتخاذ اللازم حيال هذه الملاحظات خاصة فيما يتعلق بـ

#### أولا : بالنسبة للباب الاول :

- ١- تطبيق احكام مبدأى عمل وعمومية الموازنه وذلك بشمول الموازنه وحسابها الختامى لجميع الاستخدامات والموارد وعدم تخصيص ايراد معين لمواجهه مصروف محدد الا فى الاحوال التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .
- ٢- صرف مبالغ خصما على اعتمادات الباب الاول يعود الخصم بها على اعتمادات الباب الثانى او الثالث او على صناديق خارج الموازنه .
- ٣- تحميل الباب الاول بقيمة حصة الحكومة فى اشتراكات التأمين الصحى على الاجور الصغيرة وذلك بالمخالفة لفتوى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة .
- ٤- قيام بعض الهيئات الاقتصادية بصرف مكافآت وحوافز من خارج الاعتمادات المخصصة لها بالموازنة خصما من بعض المبالغ التى تخص الإيرادات والتى يتم تجنيبها لهذا الغرض بالحسابات الدائنة بالمخالفة لمبدأى شمول وعمومية الموازنه .
- ٥- تجاوز بعض الهيئات جملة اعتمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية والمكافآت التجميعية وتكاليف الحوافز للعاملين دون الحصول على موافقة السلطة المالية المختصة والمحددة بالمادة ٢٥ من التأشير العامة .

ثانيا : بالنسبة للباب الثانى :

- ١- عدم الالتزام بتطبيق أحكام المبدأ النقدي ومظاهر ذلك اقبال الخصم على بنود الباب الثانى ببعض الاعباء التى صرفت فعلا حتى ١٩٩٣/٦/٣٠ حيث تم الخصم بها على حسابات جارية مدينة أودائة .
- ٢- عدم تلافى سلبات المبدأ النقدي وذلك بترحيل الخصم بقيمة بعض الاعباء التى تخص السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ والسنوات السابقة الى السنوات التالية وذلك بسبب نفاذ الاعتمادات أو عدم كفايتها دون تعزيزها قبل انتهاء السنة المالية .
- ٣- عدم الالتزام بمبدأ أى شمول وعمومية الموازنة .
- ٤- عدم تحميل الاستخدامات الجارية بكافة ما يخصها من نفقات .

ثالثا : بالنسبة للاستخدامات الاستثمارية :

- ١- عدم شمول نتائج تنفيذ الموازن الاستثمارية لبعض عناصر الانفاق الاستثمارى ومصادر تمويله بالمخالفة لقاعدة شمول الموازنة مثل اقبال بعض الجبهات تضمين الاستخدامات الاستثمارية والموارد الرأسمالية بقيمة المستخدم من القروض والتسهيلات الائتمانية وبقيمة ما تم تنفيذه من الاتفاقيات المبرمة مع حكومات او هيئات أجنبية أو دولية علاوة على اقبال اظهار فيممة المستخدم من المنح والمعونات والتبرعات الواردة لها ضمن نتائج التنفيذ الفعلى للموازنة الاستثمارية ايرادا واستخداما وتعديل موازنانها تبعاً لذلك .
- ٢- اقبال تضمين الاستخدامات الاستثمارية والايرادات الرأسمالية بقيمة المنصرف من الحسابات الخاصة لبعض المشروعات .
- ٣- تحميل الاستخدامات الاستثمارية بمبالغ عن اعمال أو توريدات لم يتم التعاقد عليها أصلا خلال السنة المالية مقابل تعليقاتها بحساب جارى المستحقات الاستثمارية أو جارى المبالغ الدائنة .

رابعا : بالنسبة للايرادات :

- ١- عدم تضمين الايرادات الجارية بكافة ما يخصها .
- ٢- تضمين الايرادات الجارية المحققة ببعض الهيئات بمبالغ بالخطأ .
- ٣- حرمان الايرادات ببعض الهيئات من بعض المبالغ التى تخصها .
- ٤- عدم تضمين الاستثمارات بكافة ما يخصها .

رئيس  
قطاع الحسابات والمديريات المالية  
( محاسب محمد امين محمد القاوش )  
٩٦/٦/٢

فى : ١٩٩٦/٥/٢٠

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والمديريات المالية  
الادارة المركزية لحسابات الحكومة  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم ٨٠٥ - ٤ / ١ ج ٢ )

كتاب دورى رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٦

ايحاء الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٦ المتضمن فى البند ثانى  
الوحدة الحسابية بمستشفى الرمد بالاسكندرية ومجان اشرافها وخدمتها

مستشفى الرمد بالاسكندرية - مستشفى الحيات بالاسكندرية

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٢/١ مايلى ن

الرقم الكسودى

٢٠٨٠١٠٩١٢

اولا : انشاء وحدة حسابيه بأسم

الوحدة الحسابية لمستشفى حيات الاسكندرية بالاسكندرية

ثانيا : تعديل مجان اشراف الوحدة الحسابية بمستشفى الرمد بالاسكندرية

ليقتصر على مستشفى الرمد بالاسكندرية .

ثالثا : تؤون الارصده الخاصه بمستشفى الحيات بالاسكندرية من الوحدة الحسابية

بمستشفى الرمد بالاسكندرية الى الوحدة الحسابية لمستشفى حيات

الاسكندرية .

( موازنه حكم محلى )

القاهرة فى ١٩٩٦/٦/٢

مجمع

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والمديريات المالية  
الادارة المركزية لحسابات الحكومة  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم : ٨١٠ - ١ / ١ )

كتاب دورى رقم ٤ لسنة ١٩٩٦

ايما الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٥ فيما تضمنه بالبند  
اولا الفقرة ٢ المتضمنه انشاء الوحدة الحسابية لكلية التربية الرياضية الرقم الكودى  
لمدينة السادات جامعة المنوفية \*

٣٠٩١٠١٧

والى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦

تعلم وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١

اولا : تعديل مجال اشراف الوحدة الحسابية المذكوره ليصير على النحو التالى :

م - كلية التربية الرياضية بمدينة السادات \*

م - معهد بحوث الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بمدينة السادات \*

ثانيا : تعديل مجال اشراف الوحدة الحسابية للادارة العامة لجامعة المنوفية بشيئين

م - الكوم ليشمل على ادارة فرع جامعة المنوفية بمدينة السادات \*

ثالثا : تؤول الارصده الخاصة بادارة فرع جامعة المنوفية بمدينة السادات والى الوحدة

م - الحسابية للادارة العامة لجامعة المنوفية بشيئين الكوم \*

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

القاهرة فى : ١٩٩٦/٩/١

ع

ع

ع

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والديريات المالية  
الادارة المركزية لحسابات الحكومة  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم ٨٢٠ - ٥/١ ج ٣ )

كتاب دورى رقم ١ لسنة ١٩٩٦

ايضا الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ والمتضمن فى البند  
اولا: انشاء الوحدة الحسابية لكليات العلوم والطب والمعهد العالى للتدريس ودرسه التدريس  
بجامعة اسيوط باسيوط .

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٢/١ مائلى :

اولا : انشاء وحدة حسابية باسم :

( الوحدة الحسابية لكلية الطب والمعهد العالى للتدريس ودرسه التدريس بكلية الطب  
بجامعة اسيوط باسيوط ) .

ويكون مجال اشرافها وخدمتها كلية الطب - المعهد العالى للتدريس - مدرسه التدريس

الرقم الكودى

( موازنه هـ / خدميه )

٣٠٩٠٤٠٧

ثانيا : تعديل مسمى الوحدة الحسابية لكليات العلوم والطب والمعهد العالى للتدريس ودرسه  
التدريس بجامعة اسيوط باسيوط ليصير باسم :

( الوحدة الحسابية لكلية العلوم بجامعة اسيوط باسيوط )

ويكون مجال اشرافها وخدمتها كلية العلوم .

ثالثا : تحويل الارصده الخاصه بالوحده الحسابية لكلية الطب والمعهد العالى للتدريس ودرسه  
التدريس بالوحده الحسابية بالبند ثانيا الى الوحدة الحسابية المنشأ بالبند اولا .

القاهرة فى ١٩٩٦/٥/١

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والديريات المالية  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم ٨١٥ - ١/٤٤٦ )

كتاب دورى رقم ٢ لسنة ١٩٩٦

ايضا الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦ المتضمن فى الفقره رابعه  
( يستمر مجال اشراف وخدمه الوحده الحسابيه لمدينه البحوث الاسلاميه بالقاهره على مدينه  
البحوث الاسلاميه فرع الاسكندريه )

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/٧/١٩٩٦ ما يلى :

الرقم الكودى

اولا : انشاء وحده حسابيه باسم

١٠٩٠٤٠٣٠١

( الوحده الحسابيه لمدينه البحوث الاسلاميه بالازهر بمحافظه الاسكندريه )

( موازنه جهاز ادارى )

ثانيا : ينتهى اشراف الوحده الحسابيه لمدينه البحوث بالقاهره على حسابات الوحده الحسابيه  
لمدينه البحوث بالاسكندريه .

ثالثا : تؤون الارصده الخاصه بالوحده الحسابيه لمدينه البحوث بالاسكندريه من الوحده  
الحسابيه لمدينه البحوث بالقاهره .

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

القاهره فى ١٩٩٦/٩/٢

مك

مجمع

ملف رقم : ٢٢٤-٣/١/١٥هـ ٣

كتاب دورى رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٦

نصت المادة ٤٢٥ من اللائحة المالية للموازنة والحسابات فى الفقرة الأخيرة منها  
بما يلى :-

( الشيكات المسحوبة بمعرفة الافراد أو الاشخاص الاعتبارية على فروع البنوك التجارية بالاقاليم لصالح الجهات الادارية بها تقدم رأسا الى فروع البنوك بالاقاليم التى تنوب عن البنك المركزى المصرى فى تأدية الخدمات الحكومية والمرغص للجهة بحق السحب عليها لتحصيل قيمتها من البنوك التجارية فى نفس الاقاليم أو بدائرة المحافظة لاضافة القيمة لحساب الجهة الادارية بالبنك المركزى المصرى بالقاهرة )

ونظرا لما تلاحظ للبنك المركزى المصرى من عدم التزام كثير من الجهات بذلك مما يستغرق وقتا طويلا قد يصل فى بعض الاحيان الى اكثر من شهر مما يؤثر على تغذية الحسابات الحكومية طرف البنك المركزى

لذلك يتعين على كافة وحدات الجهاز الادارى للدولة والادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المستقلة بالمحافظات مراعاة ضرورة ارسال الشيكات المسحوبة على بنوك غير مشتركة فى فرفة المقاصد لصالحها الى فروع البنوك التى تنوب عن البنك المركزى فى تلك الاقاليم " مراسلى البنك المركزى " مباشرة وعدم ارسالها الى البنك المركزى بالقاهرة .

وتتبع وزارة المالية بالسادة المسئولين الماليين بكافة الجهات سالفة الذكر والسادة المديريين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري عموم الحسابات ومديري الحسابات ووكلائهم تنفيذ ما تقدم بكل دقة .

رئيس  
قطاع الحسابات والمديريات المالية

( محاسب / محمد امين محمد الفاويش )

فى ١٩٩٦/٦/٥

مفعل

٩٦/٦/٥

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والمديريات المالية

ملف رقم : ٢٢٣-١/١-٢٠٠ مؤقت

كتاب دورى رقم (٤٤) لسنة ١٩٩٦

سبق أن اصدرت وزارة المالية الكتب الدورية ارقام ٣١، ٣٤ لسنة ١٩٩٥ بالتعليمات الواجب الالتزام بها تنفيذا لما تنص به المادة " ٥ " من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ - بشأن المحاسبة الحكومية والتي نصت على أن " يراعى الاساس النقدي فى استخدام الموازنة وكذلك ما ورد بالمادة " ١٦ " من اللائحة التنفيذية به لذات القانون من ان تسجل العمليات المتعلقة باستخدام اعتمادات الموازنه الجارية وفقا للاساس النقدي بحيث يعتبر استخدام كل مبلغ تم صرفه خلال السنة المالية ويعتبر موردا كل مبلغ تم تحصيله خلال السنة المالية .

وعلى ضوء ما ابداه الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا الخصوص عند مراجعته للحسابات الختامية عن عام ١٩٩٢/٩١ وردا على استفسار بعض الجهات وتأكيدا لما سبق اذاعته بالكتابين الدوريين المشار اليهما بعاليه تعلن وزارة المالية على جميع الجهات ضرورة مراعاة ما يلى :

١- ضرورة تحميل كل سنة مالية بالاستخدامات الجارية التى صرفت خلالها فعلا واعتبار المبالغ التى تم تحصيلها خلال السنة المالية موردا لها .

٢- التزام الجهات الادارية بتقديم طلبات الصرف الخاصة بالسنة المالية للوحدة الحسابية فى موعد غايته يوم ٦/٢٠ سنويا حتى يتسنى لها سحب شيكات فى موعد اقصاه يوم ٦/٣٠ / وان ما يستجد من حقوق واجبة الصرف فى الفترة من ٦/٢٠ / وحتى ٦/٣٠ - ويخص الموازنه الجارية " باب اول ، ثانى ، رابع " تكون الموافقة على صرفها من سلطة مدير المديرية المالية بالمحافظة او المراقب المالى بالوزارة على ان يوقف سحب اى شيك يخص السنة المنتهية بعد هذا التاريخ اى بعد ٦/٣٠ .

وتفهم كافة الوحدات الحسابية باخطار مدير المديرية المالية بالمحافظة او المراقب المالى بالوزارة برقم آخر مستند وآخر شيك من كل نوع تم سحبه حتى ٦/٣٠ .

وتتولى المديريات المالية والمراقبات المالية متابعة تنفيذ ذلك بكل دقة .

وتفهم الادارة المركزية للتفتيش المالى بوزارة المالية بواسطة مفتشيها بالتأكد من تنفيذ تلك التعليمات عن طريق التفتيش على الوحدات الحسابية فى نطاق مدينة القاهرة وتفهم المديريات المالية بالمحافظات عن طريق مفتشيها بالتأكد من التزام كافة الوحدات الحسابية بدائرة المحافظة من تنفيذ ذلك .

٣- بالنسبة للايرادات المحصلة سواء نقدا او بشيكات .  
فتقبل حتى يوم ٦/٣٠ على ان يكون الاساس فى هذه الحالة هو التوريد النقدي الفعلى او اصول الشيك او الحوالة الى الجهات الادارية حتى ٦/٣٠ .



( ٢ )

٤- بالنسبة للشيكات الواردة التي ترسل للبنك للتحويل حتى ٦/٣٠ فانه في حالة اعادتها من البنك دون اضافة لاي سبب بعد ٦/٣٠ تستبعد قيمتها من ايرادات السنة المالية الجديدة .

اما الشيكات المتبادلة بين الجهات الحكومية وبعضها البعض وكذلك معاملات الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وصناديق التمويل الخاصة فتدخل في حساب السنة المالية المختصة طبقا لتاريخ تحرير الشيك .

على ان يوضح في التظهير نوع الايرادات الذي يضاف اليه القيمة طرف البنك المركزى المصرى .

٥- التزام كافة الجهات بما في ذلك الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة بالصرف في حدود الاعتمادات المدرجة لها بالموازنة وتوجيه كل اعتماد الى الغرض الذى خصص من اجله مع ضرورة مراعاة ما ورد بمنشور عام هذه الوزارة رقم ١ لسنة ١٩٩٥ .

٦- قيام المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والمراقبين وممثلى وزارة المالية بالهيئات العامة الاقتصادية والخدمية والاجهزة المستقلة باستكمال حصر الصناديق والحسابات الخاصة وضبط حساباتها واظهار نتيجة اعمالها في ٦/٣٠ - بالحسابات الختامية واستكمال دراسة اللوائح المالية وتعديلها طبقا لما تقتضيه ظروف كل صندوق كل على حدة واتخاذ اجراءات اعتمادها واصدارها من السلطات المختصة بعد مراجعتها من وزارة المالية .

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهات المنوه عنها بعاليه وممثلى وزارة المالية مراعاة تنفيذ تلك التعليمات بكل دقة .

رئيس  
قطاع الحسابات والمهريات المالية  
( محاسب / محمد امين محمد الفاويش )

٩٦١٦١٨

١٩٩٦/٦/٨  
مستقبل

فى :

وزارة المالية

الإدارة العامة للشئون الإدارية

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

( ملف رقم: ٦٢٥ - ١٠٠ / ٥ / ٢٥٥٥ ج٢ )

كتاب دوري رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٦

إيماء إلى كتاب دوري وزارة المالية رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٨ و ٦٩٤ لسنة ١٩٨٨

تعلن وزارة المالية أنه تقرر اعتباراً من ١٩٩٦/٧/١ مايلي : —

أولاً : إلغاء الوحدة الحسابية لمجلس الصحة بالقاهرة

ثانياً : تحويل أرصدة الوحدة الحسابية المطفاة إلى الوحدة الحسابية لديوان عام

وزارة الصحة بالقاهرة .

القاهرة في ١٨ / ٥ / ١٩٩٦

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

( محاسب أحمد صلاح الدين أحمد )

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والمديرية المالية  
الادارة المركزية لحسابات الحكومة  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم : ٨١٥ / ١ / ١٠١٠٠ ج ٣ )

كتاب دورى رقم ٦ لسنة ١٩٩٦

ايضا الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٦٥ لسنة ١٩٩٣ والخاص بالوحدة الحسابية  
للمشروع الايطالى لتتبع الثروة الحيوانية بمحافظة الشرقية

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ ماينسب :-

اولا : الغاء الكتاب الدورى رقم ٦٥ لسنة ١٩٩٣ المشار اليه بعاليه .

ثانيا : تولول الارصد والخاصة بالوحدة الحسابية للمشروع الايطالى لتتبع الثروة الحيوانية  
بمحافظة الشرقية الى الوحدة الحسابية لمجلس مدينة فاقوس بمحافظة الشرقية .

التاخره في : ١٩٩٦/٦/١٢

رئيس  
الادارة المركزية لحسابات الحكومة  
محاسب ( احمد صلاح الدين احمد )

مخمس

مخمس

مخمس

كتاب دوى رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٦

بمناسبة قرب انتهاء السنة المالية وحثية الالتزام بقواعد ترشيد الانفاق العام وحفاظا على التوازن العام المخططى الموازنة العامة للدولة .

وايضا الى المنشور العام ١ لسنة ١٩٩٦ الصادر من السيد د. د. الوزير

تحلى وزارة المالية ضرورة الالتزام التام بالقواعد التالية خلال الفترة المتبقية من السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ -

— عدم انفاق الباقي من الاعتمادات المدرجة بالموازنة بغرض استفادها وعلى ان يقتصر الصرف منها لمقابلة الاحتياجات الضرورية للعمل ومراعاة توفير ما يتبقى منها .

— التأكيد على تنفيذ كافة القواعد الواردة بقرار السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥١٦ لسنة ١٩٩٥ بشأن ترشيد الانفاق العام وتحقيق الانضباط المالي وماورد بالكتب الدورية الصادرة في هذا الشأن .

— الاستفادة القصوى من المخزون السلمى بالجهات قبل الارتباط باى مشتريات جديدة .

— التقيد باحكام المادة ١٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بعدم تجاوز عمليات التمويل والصرف الشهرية عن — من اجمالى اعتمادات كل باب من ابواب موازنة الجهات وذلك بما يكفل ترشيد التدفق المالى لحساب الحكومة بالبنك المركزى المصرى .

— اتخاذ كافة الاجراءات الواجبة لتحقيق الايرادات الجارية والراسمالية المستهدفة فى الموازنة العامة والتأكد من ايداعها فى حسابات الحكومة المخصصة بالبنك المركزى اولا ياول وحقا قبل ٣٠ / ٦ / ١٩٩٦ .

ويعتبر السادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى عموم الحسابات ومديرى الحسابات ووكلاتهم مسئولين مستويين مباشرة عن تنفيذ هذه القواعد .

رئيس قطاع  
الحسابات والديريات المالية

( محاسب / محمد امين محمد الفاضل )

٩٦/٦/٣٠

٠١٩٩٦/٦/٣٠

ملف رقم : ٧٤٤ - ١٠١٣ / ١٩٩٦

كتاب دورى رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٩٦

نصت المادة ٢٢٤ من اللائحة المالية للموازنة والحسابات فيما يختص بطلب دفاتر الشيكات اللازمة للجهات الادارية بأن ترسل كل جهة الى وزارة المالية " الادارة المركزية للحسابات المركزية " خلال شهر يوليو من كل سنة خطابا معتمدا من لهم حق التوقيع المبلغ للبنك على الاستمارة ٨٦ ح حرف " ب " بحدود وانواع دفاتر الشيكات التى تحتاجها خلال السنة المقبلة ٠٠٠٠ الخ .

ونظرا لقيام البنك المركزى المصرى بتطوير نظام طبع الشيكات الحكومية به فقد طالبه فسادا الوحدات الحسابية بموافاته باحتياجاتها السنوية من عام مالى كامل فى ميعاد غايته آخر شهر ابريل من كل عام وعلى أن يكون العام المالى ١٩٩٧/٩٦ فترة انتقالية يسمح بتلقى احتياجات الوحدات الحسابية حتى نهاية شهر يونيو ١٩٩٦ مع مراعاة عدم مغالاة الوحدات الحسابية فى طلبها لدفاتر الشيكات وبحيث تعبر هذه الطلبات عن الاحتياجات الفعلية والضرورية فقط وان يتحدد بالطلبات المقدمة من الوحدات اقرب المواعيد المناسبة لارسال هذه الاحتياجات على أن تتولى الادارة العامة للحسابات بالبنك المركزى بالتنسيق بين هذه المواعيد بما يشترط سرعة وسهولة تلبية تلك الاحتياجات وذلك على العنوان التالى " البنك المركزى المصرى الادارة العامة للحسابات - فرع القاهرة " للشيكات العادية والمسطرة ذات اللون الاخضر وكذا الشيكات المسطرة ذات اللون البنى .

وعلى الوحدات القائمة بمحافظات القاهرة الكبرى تسليم طلباتها مباشرة الى البنك المذكور وعدم الاعتماد على البريد ووجه خاص فيما يتصل بالفترة الانتقالية السابق الاشارة اليها .

لذا تعلن وزارة المالية كافة المسؤولين بالجهات وكذا المديريين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري عموم الحسابات ومديري الحسابات وكلائهم بكافة الجهات مراعاة الالتزام بما تقدم .

فى : ١٩ / ٦ / ١٩٩٦

رئيس  
قطاع الحسابات والمديريات المالية  
(م.س.س. / م.ق.د. / م.ق.م.د. / الق.م.م.د.)

٩٦١٦١٥

ملف رقم : ٢٢٣ - ١ / ١ / ٣٠٠ مؤتم

كتاب دورى رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٦

أصدرت وزارة المالية عدة كتب دورية آخرها الكتاب الدورى رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٦ بالتعليمات الواجب الالتزام بها تنفيذا لما تقضى به المادة "٥" من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية والتي نصت على "يراعى الأساس النقدى فى استخدام الموازنة وكذلك ماورد بالمادة ١٦ من اللائحة التنفيذية لذات القانون من أن "تسجل العمليات المتعلقة باستخدام اعتمادات الموازنة الجارية وفقا للأساس النقدى بحيث يعتبر استخدام كل مبلغ تم صرفه خلال السنة المالية ويعتبر موردا كل مبلغ تم تحصيله خلال السنة المالية".

ونظرا لاستفسار بعض الجهات عن المقصود بما ورد بالهند ٤ من الكتاب الدورى رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٦ .

تعلن وزارة المالية أنه :

٤- بالنسبة للإيرادات المحصلة سواء نقدا وشيكات :

فقبل حتى يوم ٦ / ٣٠ على أن يكون الأساس فى هذه الحالة هو التوريد النقدى الفعلى أو وصول الشيك أو الحوالة الى الجهات الادارية حتى ٦ / ٣٠ .

بالنسبة للشيكات الواردة التى ترسل البنك للتحصيل حتى ٦ / ٣٠ فانه فى حالة اعادتها من البنك دون اضافة لاي سبب بعد ٦ / ٣٠ تستبعد قيمتها من إيرادات السنة المالية التى أضيفت لها على أن تدخل فى إيرادات السنة المالية الجديدة .

أما الشيكات المتبادلة بين الجهات الحكومية وبعضها البعض وكذلك معاملات الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وصناديق التمويل الخاصة فتدخل فى حساب السنة المالية المختصة طبقا لتاريخ تحرير الشيك .

على أن يوضح فى التظهير نوع الإيرادات الذى تضاف اليه القيمة طرف البنك المركزى المصرى .

رئيس قطاع  
الحسابات والمدريات المالية

(محاسب / محمد أمين محمد القاويش)

٩٢١٦١٢٧

تحريرا فى : ١٩٩٦ / ٦ / ٢٤

فهم

mahmoudmr2015

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف: ٦٢٥ - ٥٥/٥/١٠٠ ج ٢ )

كتاب دورى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١ انشاء وحدة حسابيه باسم :

( الوحدة الحسابيه لمشروع صحة الام والطفل بوزارة الصحة بالقاهرة )

الرقم الكودى

( موازنه جهه ادارى )

١٠٨٠١٠١٠٩

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

( محاسب احمد صلاح الدين احمد )

القاهرة فى ١٩٦٦/٦/٢

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف: ٦٢٥ - ٥٥/٥/١٠٠ ج ٢ )

كتاب دورى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١ انشاء وحدة حسابيه باسم :

( الوحدة الحسابيه لمشروع صحة الام والطفل بوزارة الصحة بالقاهرة )

الرقم الكودى

( موازنه جهه ادارى )

١٠٨٠١٠١٠٩

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

( محاسب احمد صلاح الدين احمد )

القاهرة فى ١٩٦٦/٦/٢

mahmoudmr2015

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والمديرية المالية  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم ٦٢٦ - ٣٧ / ٢ ج ٥ )

كتاب دورى رقم ٥١ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ مايلسى :-

انشاء وحدة حسابيه باسم :-

الرقم الكودى

( ٤٠٥٢٥٧ )

( الوحدة الحسابيه لمنطقه اسوان بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعى )

( صندوق العاملين بقطاع الاعمال العام والخاص )

( موازنه هيئات اقتصاديه )

رئيس

القاهرة فى ١٩٩٦/٦/٢٢

مايلى

الادارة المركزية لحسابات الحكومة  
( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديرية المالية  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم ٦٢٦ - ٣٧ / ٢ ج ٥ )

كتاب دورى رقم ٥١ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ مايلسى :-

انشاء وحدة حسابيه باسم :-

الرقم الكودى

( ٤٠٥٢٥٧ )

( الوحدة الحسابيه لمنطقه اسوان بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعى )

( صندوق العاملين بقطاع الاعمال العام والخاص )

( موازنه هيئات اقتصاديه )

رئيس

القاهرة فى ١٩٩٦/٦/٢٢

مايلى

الادارة المركزية لحسابات الحكومة  
( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )



mahmoudmr2015

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية  
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه  
الاداره العامه للشئون الاداريه

( ملف رقم : ٨٠٤ - ٥ / ١ ج ٣ )

كتاب دورى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١ ما يلى :-

أنشاء وحده حسابيه بأسم :-

الرقم الكودى

٣٠٩٢٢٠١١٠ (الوحده الحسابيه لفرع الهيئه العامه لمحو الاميه وتعليم الكبار

بمحافظة القاهره )

( موازنة هيئات خدميه )

القاهره فى : ١٩٦٦/٦/٦

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

( محاسب / احمد صالح الدين احمد )

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية  
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه  
الاداره العامه للشئون الاداريه

( ملف رقم : ٨٠٤ - ٥ / ١ ج ٣ )

كتاب دورى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١ ما يلى :-

أنشاء وحده حسابيه بأسم :-

الرقم الكودى

٣٠٩٢٢٠١١٠ (الوحده الحسابيه لفرع الهيئه العامه لمحو الاميه وتعليم الكبار

بمحافظة القاهره )

( موازنة هيئات خدميه )

القاهره فى : ١٩٦٦/٦/٦

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

( محاسب / احمد صالح الدين احمد )

وزارة المالية  
 قطاع الحسابات والمديريات المالية  
 الادارة المركزية لحسابات الحكومة  
 الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم : ١ / ١ / ٧٣٠ )

كتاب دورى رقم ٣ لسنة ١٦

بمناسبة صدور القرار الجمهورى رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ باعادة تنظيم بعض الوزارات والمتمن من نى مادته الثانية فقرة (٢) نقل قطاع التجارة الخارجية وقطاع التمثيل التجارى من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الى وزارة التجارة والتموين وماتضمنه فى مادته الثالثة نقل تبعية الهيئات التالية بعد انى وزارة التجارة والتموين وهى :

- ١ - هيئة التحكيم واختبارات القطن
- ٢ - الهيئة العامة للمعارز والاسواق الدولية
- ٣ - الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
- ٤ - الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية

وايماء الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢/٨١  
 تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١ ما يلى :-

( تعديل مسمى الوحدة الحسابية لديوان عام وزارة التموين والتجارة الداخلية ليصبح باسم :

( الوحدة الحسابية لديوان عام وزارة التجارة والتموين - بالقاهرة ) موازنة جهاز ادارى

الرقم الكودى

٠١٠٥٠١٠١

٢ - تعديل مسمى الوحدات الحسابية الاتية :

( وزارة الاقتصاد - التمثيل التجارى ) ( موازنة جهاز ادارى )

( وزارة الاقتصاد - الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

( موازنة هيئات خدمية )

( وزارة الاقتصاد - الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية -

( موازنة هيئات خدمية )

( وزارة الاقتصاد - الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن

( موازنة هيئات اقتصادية )

( وزارة الاقتصاد - الهيئة العامة للمعارز والاسواق الدولية

( موازنة هيئات اقتصادية )

لتصير باسم :

الرقم الكودى

- ١٠٥٠١٠١٠٥ ( وزارة التجارة والتموين - التمثيل التجارى ) موازنة جهاز ادارى
- ١٠٥٠١٠١٠٦ ( وزارة التجارة والتموين - الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ) موازنة هيئات خدمية
- ١٠٥٠١٠١٠٧ ( وزارة التجارة والتموين - الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية ) موازنة هيئات خدمية
- ١٠٥٠١٠١٠٨ ( وزارة التجارة والتموين - الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن ) موازنة هيئات اقتصادية
- ١٠٥٠١٠١٠٩ ( موازنة التجارة والتموين - الهيئة العامة للمعارض والاسواق الدولية ) موازنة هيئات اقتصادية

القاهرة فى : ٧/٦/١٩٩٦

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

عيب

قطاع الحسابات والمديريات الماليه  
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه  
الاداره العامه للشئون الاداريه

\*\*\*\*\*

( ملف رقم : ٦٢٦ - ٢٧ / ٥ ج ٢ )

\*\*\*\*\*

كتاب دورى رقم ٥ لسنة ١٩٩٦

\*\*\*\*\*

بمناسبة صدور القرار الجمهورى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٥ بإنشاء هيئة عامه اقتصاديه  
لمياه الشرب والصرف الصحى ببعض المحافظات .

تعلن وزارة الماليه انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ ما يلى :-

أولا : انشاء الوحدات الحسابيه الاتيه بأسم :-

الرقم الكودى

١-الوحده الحسابيه للهيئه العامه لمياه الشرب والصرف الصحى ٤٠٧٠٣  
بمحافظة أسوان \*

٢-الوحده الحسابيه للهيئه العامه لمياه الشرب والصرف الصحى ٤٠٧٠٤  
بمحافظة الغربيه \*

٣-الوحده الحسابيه للهيئه العامه لمياه الشرب والصرف الصحى ٤٠٧٠٥  
بمحافظة المنيا \*

( موازنة هيئات اقتصاديه )

\*\*\*\*\*

ثانيا : تول للوحدات الحسابيه المذكوره الارصده الخاصه بها من الجهات  
التي كانت تقوم بالصرف عليها .

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

١٩٩٦/٧/١

القاهره فى :

ع

مم

س

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والديريات المالية  
الادارة المركزية لحسابات الحكومة  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم ٦٦٥ - ٦/١ )

كتاب دورى رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٦

بمناسبه صدور القرار الجمهورى رقم ٣١ لسنة ١٩٩٦ باعادة تنظيم بعض الوزارات والمؤسسات  
فى مادته الاولى فقره ٦ دمج ديوان عام وزارة التعاون الدولى وديوان عام وزارة الاقتصاد  
فى ديوان عام وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى .

وايضا الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٤٤ لسنة ٨٨ ورقم ٨٠ لسنة ١٩٨٤

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ مايلى : -

١ - استمرار العمل بالوحده الحسابيه لوزارة التعاون الدولى والانشاء بالكتاب الدورى رقم ٤٤ لسنة  
١٩٨٨ بحسابى الدائنين والذنيين بها حتى ١٩٩٦/١٢/٣١ مع ايقاف الصرف على  
حساب الصروفات والايرادات اعتبارا من ١٩٩٦/٦/٣٠ .

٢ - تعديل مسمى الوحده الحسابيه لوزارة الاقتصاد والتجاره الخارجيه ليصبح باسم : -

رقم الكسب  
١٠٦٠٢٠١

( الوحده الحسابيه لديوان عام وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى بالقاهره )

( موازنه جهاز ادارى )

٣ - تؤمن الارصده الخاصه بالوحده الحسابيه لوزارة التعاون الدولى الى الوحده الحسابيه  
لديوان عام وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى بعد ١٩٩٦/١٢/٣١ .

القاهره فى ١٩٩٦/٧/١

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

مستشار / احمد صلاح الدين احمد

mahmoudmr2015

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية  
الادارة المركزية لحسابات الحكومة  
الإدارة العامة للشئون الإدارية

( ملف رقم : ٨٢٢ - ١٨/١ )

كتاب دوى رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦

أيضا إلى القرار الجمهورى رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٦٥ باعتبار الهيئة العامة لتسيه الشروع

المعكيه هيئه عامه خدميه اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١

الرقم الكسرى

تعلن رزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١ مايلي

٣٠١١٣

ماد ١ : تعديل الوجد الحسابيه للهيئه العامه لتسيه الشروع

المعكيه بوزاره الزراعه بالقاهره موازنه هيئات اقتصاديه

لتصير موازنه هيئات خدميه لتصبح كمايلي :-

الوجد الحسابيه للهيئه العامه لتسيه الشروع المعكيه

بوزاره الزراعه - بالقاهره

( موازنه هيئات خدميه )

ماد ٢ : استمرار العمل بالارصد والدائنه والمدينه بالوجد الحسابيه -

القائمه وحتى ١٩٦٦/١٢/٣١ لحين الانتها من تصيير

ارصد الحسابات ونقلها للوجد الحسابيه الجديد

القاهره فى : ١٩٦٦/٧/ ٢

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

( مطسب / احمد صلاح الدين احمد )

وزارة المالية

mahmoudmr2015

قطاع الحسابات والمديريات المالية  
الإدارة العامة للشئون الإدارية

( ملف رقم ٨١٤ - ١ / ١٣ ج ٣ )

كتاب دورى رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٦

بمناسبة صدور قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء

كلية الطب البيطرى وكلية التربية الرياضية وعلوم الرياضة للبنين تابعه لجامعة المنصوره .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٦ مايلى :-

الرقم الكسوى

اولا : انشاء الوحدة الحسابيه الفرعيه لكلية الطب البيطرى بجامعة المنصوره

١٠٦١٤

بمحافظة الدقهليه .

ويكون مجال اشرافها وخدمتها :-

كلية الطب البيطرى للبنين بجامعة المنصوره بالدقهليه .

كلية التربية الرياضية - علوم الرياضة بنين بجامعة المنصوره بالدقهليه .

كلية الاداب جامعة المنصوره بالدقهليه \* ( موازنة هيئات خدميه )

ثانيا : تعديل مجال اشراف الوحدة الحسابيه الفرعيه بكلية العلوم جامعة المنصوره بالمنصوره

المنشاء بالكتاب الدورى رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٢ ليصير على النحو التالى :-

١ - كلية العلوم جامعة المنصوره بالمنصوره بالدقهليه .

٢ - كلية التربية جامعة المنصوره بالمنصوره بالدقهليه .

٣ - كلية التربية جامعة المنصوره بدقهليه

ثالثا : تؤمن الارصده الخاصه لكليتى الطب البيطرى بنين بجامعة المنصوره وكلية التربية

الرياضيه بنين من الوحدة الحسابيه للإدارة العامه لجامعة المنصوره بالدقهليه .

والارصده الخاصه بكلية الاداب جامعة المنصوره بالدقهليه من الوحدة الحسابيه

الفرعيه بكلية العلوم جامعة المنصوره بالدقهليه الى الوحدة الحسابيه الفرعيه بكلية

الطب البيطرى بجامعة المنصوره بمحافظه الدقهليه .

رئيس

القاهرة فى ٥ / ١١ / ١٩٩٦

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

٤٥

عاصم

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والمديريات المالية  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم ٨١٢ - ٢/١ ج ٢ )

كتاب دورى رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٦

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٢/١ مايلي -

الرقم الكهـودى

انشاء وحدة حسابه باسم :-

٢٠١٠١٢٠٠٤

أولا : الوحدة الحسابية للادارة الزراعية بمركز بيا بمحافظة بنى سويف

ويكون مجال اشرافها وخدمتها على :

قطاعات الزراعة - والتعاون الزراعى بمحافظة بنى سويف

( موازنه اداره محليه )

ثانيا : تمويل للوحده الحسابيه المذكوره الارصده الخاصه بها نقلا من الجبهه

التي كانت تقوم بالصرف عليها .

القاهره فى ١٩٩٦/٦/٢٠

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

ما جمع



وزارة المالية  
قطاع الحسابات والمديريات المالية  
الادارة المركزية لحسابات الحكومة  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم : ٦٣٥ - ١/٩ ج ٣ )

كتاب دورى رقم ٩ لسنة ١٩٩٦

اياء الى الكتاب الدورية لوزاره المالية ارقام ٣ لسنة ١٩٨٧ ، ٤ لسنة ٩٢ ، ٨ لسنة ٩٣ ،  
٦ لسنة ٩٥ .

وايما الى قرار السيد الاستاذ / الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء  
كلية الدراسات الاسلاميه والعربيه بنات - جامعة الازهر - بالقنازى - شرقيه .

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/٧/١٩٩٦ ما يلى :

أولا : تعديل مجال اشراف وخدمة الوحدة الحسابيه بكلية اللغة العربيه بجامعة الازهر  
بالقنازى - بالشرقيه .

ليصير على النحو التالى :

- ١- كلية أصول الدين - جامعة الازهر بالقنازى - بالشرقيه .
- ٢- كلية الدراسات الاسلاميه والعربيه بنات - بجامعة الازهر بالقنازى - بالشرقيه .

ثانيا : تحويل الارصده الخاصه بكلية الدراسات الاسلاميه والعربيه بنات بجامعة الازهر بالقنازى  
بالشرقيه الى الوحدة الحسابيه الفرعيه بكلية اللغة العربيه بجامعة الازهر بالقنازى  
بالشرقيه .

القاهرة فى : ١٩٩٦/٦/٢٠

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة  
( محاسب / احمد صابر الدين احمد )

مست

مست

مست

(ملف رقم ٢٧/٥٤/١/٦٢٥)

کتاب دوری و قسم ٦٠ لسنة ١٩٩٦

بمناسبه صدور قرار رئيس الجمهوريه رقم ٣١ لسنة ١٩٩٦ •

• وإيماء إلى الكتاب الدوري رقم ١٩ لسنة ١٩٩٤ •

تعلن وزارة المالية انه تقر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ مالى

ماده اولی :-

١ - تعديل مسمى الوحدة الحسابية لديوان عام وزارة القوى العاملة والتشغيل ليصبح

بِسْمِ اللَّهِ

(الوحدة الحسابية لديوان عام وزارة القوى العاملة والهجرة) موازنة جهاز إداري

٢ - تعديل مسميات الوحدات الحسابيه بمديريات القوى العامله والتشغيل بالمحافظات

ليصير على النحو الاتي :

١ - مديريه القوى العامه والهجره بمحافظه القاهره - موازده حكم محلى

" " " الجيزه " " " " - ٢

" " " الموقف " " " " "

" " " الغربيه " " " " "

٥ الحجة

10 10 10 ba 10 10 10 10 10

" " " " " " " " " " " "

الوادی الجدید

١ - البحر الأحمر

" " لا سكر ربي " " " " " "

" — ١٥ " الشرقى " "

( — " " " " " بنی مسروقہ " " " "

— ١١ — " " " " " الدقهليـــــــــــــــــه " " " " " "

" " L 16 " " " " - 17

" "                      " " " " "



.....

525

~~~~~

الرقم الكودي
ممم

44430

ممممم ویکون مجال اشراغها وخذ متها

الاداره الصحيه بالقناره غرب

ثالثا : - تفويض للوحده الحسابيه للإداره الصحيه بالقنطره شرق الارصده

غُـرُوب

القاهرة في : ١٩٩٦/٤/٥

~~~~~

(محاسب / احمد صالح الدين احمد)

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية  
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه  
الاداره العامه للشئون الاداريه

\*\*\*\*\*

( ملف رقم : ٩٥٠ - ١ / ٥ )

\*\*\*\*\*

كتاب دورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٦

\*\*\*\*\*

اولا :- تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٨/١ ما يلى :-

\*\*\*\*\*

انشاء وحدات حسابيه باسم :-

الرقم الكودى

٤٠٤٠٦١٩

الهيئه القوميہ للبريد-الوحده الحسابيه لمنطقة بريد مداروح

٤٠٤٠٦٢٠

الهيئه القوميہ للبريد-الوحده الحسابيه لمنطقة بريد الوادى الجديد

٤٠٤٠٦٢١

الهيئه القوميہ للبريد-الوحده الحسابيه لمنطقة بريد البحر الاحمر

موازنة هيئات اقتصاديه

\*\*\*\*\*

ثانيا :- تؤول للوحدات الحسابيه المذكوره الارصده الخاصه بها نقلا من الجهات  
التي كانت تقوم بالصرف عليها .

\*\*\*\*\*

رئيس

القاهره فى : ٢ / ٧ / ١٩٩٦

\*\*\*\*\*

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

قطاع الحسابات والديريات المالية  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم ٨١٩ - ١/١ )

كتاب دورى رقم ٦٣ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/٨/١٩٩٦ مالى -

الرقم الكودى

انشاء وحدة حسابيه باسم

٣٠٩٢٢٠١١١

( الوحدة الحسابيه لفرع الهيئه العامه لمحو الاميه وتعليم الكبار

بمحافظة القاهرة )

( موازنه هيئات خدميه )

رئيس

القاهرة فى ٢٠/٧/١٩٩٦

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والديريات المالية  
الاداره العامه للشئون الادارية

( ملف رقم : ٨١٩ - ١/١ )

كتاب دورى رقم ٦٣ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/٨/١٩٩٦ مالى -

الرقم الكودى

انشاء وحدة حسابيه باسم

٣٠٩٢٢٠١١١

( الوحدة الحسابيه لفرع الهيئه العامه لمحو الاميه وتعليم الكبار

بمحافظة القاهرة )

( موازنه هيئات خدميه )

رئيس

القاهرة فى ٢٠/٧/١٩٩٦

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

mahmoudmr2015

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والمديريات المالية  
الادارة العامة للشئون الادارية

( ملف رقم : ٨١٤ - ١٣/١ ج ٣ )

كتاب دورى رقم ٦ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/٧/١٩٩٦ مايلي :-

الرقم الكودى

انشاء وحدة حسابيه باسم :-

٣٠٩٢٢٠١١٢

( الوحدة الحسابيه لفرع الهيئه العامه لمحو الاميه وتعليم الكبار

بمحافظة الدقهليه )

( موازنه هيئات خدميه )

القاهره فى : ١٩٩٦/٧/١٤

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

٧/١٤

وزارة المالية  
قطاع الحسابات والمديريات المالية  
الاداره العامه للشئون الاداريه

( ملف رقم : ٨١٤ - ١٣/١ ج ٣ )

كتاب دورى رقم ٦ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/٧/١٩٩٦ مايلي :-

الرقم الكودى

انشاء وحدة حسابيه باسم :-

٣٠٩٢٢٠١١٢

( الوحدة الحسابيه لفرع الهيئه العامه لمحو الاميه وتعليم الكبار

بمحافظة الدقهليه )

( موازنه هيئات خدميه )

القاهره فى : ١٩٩٦/٧/١٤

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

٧/١٤

mahmoudmr2015

وزارة المالىة

قطاع الحسابات والمديريات المالىة

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

الادارة العامة للشئون الادارية

=====

( تاريخ رقم ١٢ / ١ / ٨٢٦ )

=====

كتاب دورى رقم (٦٥) لسنة ١٩٩٦

=====

ايما الى كتاب دورى وزارة المالىة رقم ١٨ لسنة ١٩٨٨ .

تعلن وزارة المالىة انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٨/١ مايلى

اولا : انشاء وحدة حسابيه باسم : —

الرقم الكودى

=====

(الوحدة الحسابيه لكلية التربية والمدن الجامعيه جامعة ٣٠٦٠٤١٦

اسيوط بالوادى الجديد )

( موازنة هيئات خدمية )

ثانيا : توول للوحدة الحسابيه المذكوره الارصده الخاصه بها تقلا من

الجهه التى كانت تقوم بالصرف عليها .

=====

القاهره فى ١٩٩٦/٧/٨

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومة

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

=====

باجه



mahmoudmr2015

وزارة المالية

قطاع الحسابات والديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

( ملف رقم ٢٢٢ / ١ / ٢٠١٦ )

كتاب وري رقم ( ٦٦ )

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٦

اولا : انشاء وحدة حسابية فرعية بجامعة القاهرة باسم :

الوحدة الحسابية الفرعية لمستشفى قصر العيني التعليمي الجديد - جامعة القاهرة

الرقم الكودي

٣٠٩٠١١٧

ويكون مجال اشرافها وخدمتها مستشفى قصر العيني التعليمي الجديد .

ثانيا : تولي الارصد الخاصة لمستشفى قصر العيني الجديد الى الوحدة الحسابية

المنشأة .

موازنه ( هيئة خدمية )

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

( محاسب / احمد صلاح الدين احمد )

القاهرة في : ١ / ٧ / ١٩٩٦

مدير

**.۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰**

**XXXXXXXXXXXXXXX**

~~~~~

.....

أولاً : (الوحدة الحسابية للإدارة العامة لتتبع الموارد المائية بالوادي الجديد ١٠١٠٣٠٢٥٥

.....

القاهرة في : ١٠/٧/١٩٩٦

وٹھیں

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديرية المالية

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

الإدارة العامة للشؤون الإدارية

(ملف رقم ٦ / ١ / ٦٢٥)

كتاب دورى رقم ٦٨ لسنة ١٩٩٦

الحاقاً لكتاب دورى وزارة المالية رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٦ ونظراً لورود ميزانيته
مستقلة للتعاون الدولي بميزانيته العام المالى الحالى ١٩٩٧/٩٦ فصل ٢ التحصينات
الدولية

تعلن وزارة المالية انه تقر باعتباره من ١ / ٧ / ١٩٩٦ مالى

- ١ - الغاء العمل بما جاء بالكتاب الدورى رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٦ المشار اليه بهاليه
- ٢ - استمرار العمل بالوجده الحسابيه لوزارة التعاون الدولي والصرف على حساب
المصروفات والايرادات للسنة الماليه ١٩٩٦ / ١٩٩٧
- ٣ - استمرار العمل بالوجده الحسابيه لوزارة الاقتصاد

القاهره ن ١١ / ٧ / ١٩٩٦

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم ٩٩٩ - ١/٨٤)

كتاب دورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٩٦

الحاقا للكتاب الدورى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء الوحدة الحسابية للهيئة العامة

لتعاونيات البناء والاسكان .

وايماء للقرار رقم ٤٤٢٠ لسنة ١٩٩٥ بإنشاء صندوق الاقراض التعاونى .

والقرار رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٩٦ فى شأن تنظيم الصندوق .

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/٨/١٩٩٦ مايلى : -

الرقم الكودى

٤٠٧٠٤٠٢

أولا : انشاء وحدة حسابيه مستقله باسم :

(الوحدة الحسابيه لصندوق الاقراض التعاونى بالهيئة العامة لتعاونيات

البناء والاسكان) .

(موازنه هيئات اقتصاديه)

ثانيا : تؤمّن الارصده الخاصه بالصندوق الى الوحدة الحسابيه المنشأه .

القاهره فى ١٩٩٦/٧/٢٨

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم ٧٢٢ - ١ / ١ - ٤)

كتاب دورى رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٦

ايما الى الكتب الدورية لوزارة المالية ارقام ٦٢ لسنة ٨٨، ٥٠ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٨/١ م مايلى *

اولا : تعديل مجال اشراف وخدمه الوحدة الحسابيه الفرعيه للاداره العامه للشئون الهندسيه

والبحوث والايادات المخصصه ومعهد الليزر بمعهد الاحماء بجامعة القاهرة.

ليصير على النحو التالى :

١- معهد الاحماء

٢- الاداره العامه للشئون الهندسيه بجامعة القاهرة

٣- المعهد القومى لعلوم الليزر

ثانيا : تعديل مجال اشراف وخدمه الوحدة الحسابيه لكليتى الهندسه والاعلام ومعهد

التخطيط العمرانى بجامعة القاهرة بالجيزه *

ليصير على النحو التالى :

١- كليه الهندسه بجامعة القاهرة

٢- كليه الاعلام بجامعة القاهرة

٣- معهد التخطيط العمرانى بجامعة القاهرة

٤- مركز الحساب العلمى (الالى)

ثالثا : تولول الارصد الخاصه بمركز الحساب العلمى (الالى) الى الوحدة الحسابيه لكليتى

الهندسه والاعلام ومعهد التخطيط العمرانى بجامعة القاهرة بالجيزه *

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب احمد صلاح الدين احمد)

القاهرة فى ٧ / ٧ / ١٩٩٧ م

كاتب

(مصر)

محمد السيد

ملف رقم : ٧٢٣ - ١ / ١ / ١٤٠ م

كتاب دورى رقم (٧١) لسنة ١٩٩٦

تنفيذا للتأشير العام رقم ٣٣ من التأشير العامة لموازنة السنة المالية ١٩٩٧/٩٦
والذى ينص على ما يلى :-

" يجوز وفقا لما تصدره وزارة المالية من تعليمات وضع الاعتمادات الخاصة بالخدمات
المرفقية والمواد البترولية المدرجة بالموازنة العامة للدولة تحت تصرف الجهات القائمة
بالخدمة او البيع تم تتم المحاسبة على اساس المبالغ المستحقة لها فعلا خلال الثلاثة شهور
الاخيرة من السنة المالية "

تعلن وزارة المالية سريان القواعد الآتية :

تسرى احكام هذا الكتاب الدورى على الاعتمادات المدرجة بموازنة السنة المالية
٩٧/٩٦ الخاصة بالخدمة التى تؤدى بها الاجهزة المرفقية التالية :

- ١- الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى
- ٢- " " " " الاسكندرية
- ٣- " " " " القومية لمياه الشرب والصرف الصحى
- ٤- هيئة كهرباء مصر
- ٥- شركة توزيع كهرباء القاهرة
- ٦- " " " " الاسكندرية
- ٧- " " " " القناة
- ٨- " " " " الدلتا
- ٩- " " " " البحيرة والمناطق الشمالية والغربية
- ١٠- " " " " شمال الصعيد
- ١١- " " " " جنوب الصعيد

اما المواد البترولية فيتبع بشأنها ما ورد بمنشور عام هذه الوزارة رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ والكتاب
الدورى رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ على ان يراعى ما جاء بالمادتين ٣١ و ٣٢ من التأشير العامة
لموازنة السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ .

وتتم المحاسبة بين المرافق المشار اليها وبين كافة الجهات المدرجة بالموازنة العامة وفقا
لما يلى :

أولا : تقوم كافة الجهات المدرجة بالموازنة العامة للسنة المالية ٩٧/٩٦ التى تؤدى لهما
خدمات من المرافق المشار اليها عدا الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى والهيئة

العامه لمرقى مياه الاسكندرية فور اذاعة هذه التحليلات بسداد ما يعادل $\frac{1}{12}$ من قيمة الاعتمادات المدرجة بموازنة ١٩٩٧/٩٦ والمخصص لهذا الغرض بواقع $\frac{1}{12}$ من الاعتماد السنوى شهريا وذلك عن شهر يوليو واغسطس ١٩٩٦ .

ثانيا : اعتبارا من اول شهر سبتمبر ١٩٩٦ وحتى نهاية مارس ١٩٩٧ يراعى ان يتم شهريا سداد $\frac{1}{12}$ من جملة الاعتماد المخصص في موعد اقضاء اليوم الخامس من كل شهر .

ثالثا : بالنسبة للهيئة العامة لمرقى مياه القاهرة الكبرى والهيئة العامة لمرقى مياه الاسكندرية فيمراعى ان يتم السداد بالنسبة لجميع المطالبات المستحقة والمعتمدة في حدود الاعتمادات المدرجة بموازنات الجهات عن السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ دون تأخير ودون الاخلال بالمادة ٩ من التاشيرات العامة للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ .

رابعا : يتعين على الجهات عدم الارتباط على الخدمة التى تقدم بها جهات الخدمات الا فى حدود الاعتمادات المدرجة بموازناتها على ذمة الخدمات الموداه .

خامسا : يلتزم المرقى بارسال المطالبات الخاصة إما بفاتورة او كشف حساب بالاستهلاك او اداء الخدمة خلال شهر على الاكثر من تاريخ انتهاء الشهر التى تمت فيـهـ الخدمة او الاستهلاك .

سادسا : على الجهة الادارية اجراء التسويات العكسية لازالة المبالغ الملتزمة بحسابى الامانة وفقا لما تفضى به احكام اللائحة المالية للموازنة والحسابات وقانون المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية والقواعد المالية المقررة .

سابعا : على كل من المرقى او الجهة المتعاملة معه تسوية حساباتها بسداد الفرق قبل اقبال حسابات السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ فاذا كانت بالزيادة فيخصم من الربح الاخير المحتجز من الاعتمادات المختصة وفي حدودها او في حدود ما يسمح قطاع الموازنة العامة بتعزيزه لهذه الاعتمادات .

وعلى المادة المسئولين الماليين بالجهات المختلفة والمديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات ومديرو عموم الحسابات ومديري الحسابات ووكلائهم بالهيئات العامة والاجهزة المستقلة متابعة تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة والعمل على حسم اى خلاف يقع بين مدافق الخدمات والجهة الادارية .

محمد الحبره

في ١٩٩٦/٨/٢

رئيس
قطاع الحسابات والمديرية المالية
(محاسب / محمد امين محمد القاويش)

٩٧١٨/٢

ملف رقم : ٢٢٤ - ٣ / ١٥ / ١ ج ٣

كتاب دورى رقم (٧٣) لسنة ١٩٩٦

سبق لوزارة المالية أن أصدرت الكتب الدورية أرقام ٥٢ لمدة ٨٩ ٤ ٣٣ السنة ١٩٩٣ ٥ ١٩٩٣ بشأن ضرورة قيام الوحدات الحسابية عند طلبها من البنك المركزى كشوف أو حوافظ اضافة أو خصم لم تصلها أن تخطر البنك في حينه أولا بأول حتى لا يؤدى تأخير المطالبة بهذه الكشوف أو الاخطارات الى عدم ضبط حسابات البنك بد فاطر هذه الوحدات وعدم مطابقتها للحسابات المقابلة بالبنك المركزى بالاضافة الى تأثير ذلك على بعض أنواع الحسابات الاخرى مثل حساب الشيكات وحساب الشيكات المالية تحت التحصيل .

ونظرا لما تلاحظ للبنك المركزى المصرى من أن كثير من الوحدات الحسابية تتأخر في ارسال البيانات المطلوبة عن استفساراتها عن الشيكات المالية تحت التحصيل والتي تخص سنوات مالية سابقة والمنصوص عليها في الكتب الدورية السابقة والمشار إليها وهى ما يلى :-

- ١- صورة من الاستمارة ٤٧ مكرر ع ٢٠ المرسل رقمها الشيكات موضوع البحث موضحا بها :
 - أ- اسم الجهة الساحبة لكل شيك (الجهة التى أصدرت الشيك) .
 - ب- " " البنك المرسل اليه الاستمارة ٤٧ مكرر ع ٢٠ .
 - ج- " " المسحوب عليه كل شيك .
 - ٢- صورة لكل من حوافظ الاضافة والخصم الواردة اليكم من البنك وتخضع الشيكات الاخرى المرفقة بنفس الاستمارة ٤٧ ع ٢٠ المدون بها الشيكات المستفسر عنها .
- ولما كان سبب ذلك هو عدم عمل المتابعة اللازمة لمراجعة كشوف حسابات البنك المركزى أولا بأول وعدم متابعة طلب ما لم يرد من هذه الحوافظ أو الكشوف في حينه مباشرة ، لذا فانه يتعين على السادة المسئولين الماليين بالجهات المختلفة والمدبرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات ومد يرى عموم الحسابات ومراقبي الحسابات ووكلائهم بوحدة الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة الرئاسية والمستقلة ضرورة مراعاة ما تقدم مع الالتزام بموافاة البنك المركزى بالبيانات السابقة ودون تأخير عن نفسه طلب تلك الكشوف .

تحريرا لى : ٢ / ٨ / ١٩٩٦

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / أحمد صلاح الدين أحمد)

نقيب

=

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ١٣/١/٨١٤)

كتاب دورى رقم ٧٣ لسنة ١٩٩٦

بمناسبة صدور القرار الجمهورى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٥ بإنشاء هيئات عامة اقتصادية
لمياه الشرب والصرف الصحى ببعض المحافظات ومنها محافظة الدقهلية .

تعلن وزارة المالية انه تقر اعتبارا من ١٩٩٦/٨/١ ما يلى :

الرقم الكودى

٤٠٧٠٧

اولا : انشاء الوحدة الحسابية الاتية باسم

م.م (الوحدة الحسابية للهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحى
بالدقهلية - بمحافظه الدقهلية)
(موازنة هيئات اقتصادية)

ثانيا : تتول للوحدة الحسابية المذكوره الارصده الخاصة بها من
م.م الجهات التى كانت تقوم بالصرف عليها .

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / احمد صلاح الدين احمد)

القاهرة فى : ١٩٩٦/٨/٥

ت

م.م

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

الادارة العامة للشؤون الادارية

(ملف رقم: ٢٩٩/١/٨٢٢)

كتاب دورى رقم ٧٤ لسنة ١٩٩٦ م

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/٨/١٩٩٦ م مايلى :-

انشاء وحدة حسابيه باسم :-
الرقم الكودى
٣٠٩٢٢٠١١٣
(الوحده الحسابيه لفرع الهيئه العامه لمحو الاميه وتعليم الكبار بمحافظه قنا)

(موازنه هيئات خدميه)

القاهره ن: ٩٦/٧٥
رئيس
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
شربين / جامع
(محاسب/ أحمد صلاح الدين أحمد)

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الاداره المركزيه لحسابات الحكومة

الاداره العامه للشؤون الاداريه

(ملف رقم: ٢٩٩/١/٨٢٢)

كتاب دورى رقم ٧٤ لسنة ١٩٩٦ م

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/٨/١٩٩٦ م مايلى :-
الرقم الكودى
٣٠٩٢٢٠١١٣
(الوحده الحسابيه لفرع الهيئه العامه لمحو الاميه وتعليم الكبار بمحافظه قنا)

(موازنه هيئات خدميه)

القاهره ن: ٩٦/٧٥
رئيس
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
شربين / جامع
(محاسب/ أحمد صلاح الدين أحمد)

كتاب دورى رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٦

إيماءً الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٩٩ لسنة ٩٤ ، ٥٧ لسنة ١٩٩٦

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٥ / ٨ / ١٩٩٦ مائلى /

أولا : يكون مجال اشراف وخدمة الوحدة الحسابة الفرعية لكلية الطب البيطرى بجامعة

المنصورة بمحافظة الدقهلية كالاتى :

١- كلية الطب البيطرى بجامعة المنصورة بالدقهلية

٢- كلية التربية الرياضية - علوم الرياضة بنين بجامعة المنصورة بالدقهلية

٣- كلية الاداب جامعة المنصورة بالدقهلية

ثانيا : يكون مجال اشراف وخدمة الوحدة الحسابة الفرعية لكلية العلوم جامعة المنصورة كالاتى :

١- كلية العلوم جامعة المنصورة بالمنصورة بالدقهلية .

٢- كلية التربية جامعة المنصورة بالمنصورة بالدقهلية .

ثالثا : يكون مجال اشراف وخدمة الوحدة الحسابة بكلية التربية جامعة المنصورة بدسباط كالاتى :

١- كلية التربية جامعة المنصورة بدسباط .

٢- كلية العلوم جامعة المنصورة بدسباط

٣- كلية التجارة جامعة المنصورة بدسباط .

القاهرة فى : ١٨ / ٨ / ١٩٩٦

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / أحمد صلاح الدين أحمد)

مست

مأمور

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
الإدارة العامة للشئون الإدارية

(ملف رقم : ٨٢٥ - ١ / ١٠ ح ٣)

كتاب دورى رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٦

الحاقا لكتاب دورى وزارة المالية رقم ٤٦ لسنة ٩٦

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٩/١ ما يلى :-

١ - إلغاء الوحدة الحسابية للمشروع المصرى الايطالى لتنمية الثروة الحيوانية - بمحافظه الشرقية *

٢ - تؤول الارصده الخاصة بالوحدة الحسابية للمشروع المصرى الايطالى . لتنمية الثروة الحيوانية بمحافظه الشرقية المفتوح ضمن الحسابات المتنوعه ذات الارصده بالبنك المركزى المصرى الى حساب محافظه الشرقية (حكم محلى) حساب مركز ومدينه فاقوس *

القاهرة فى : ١٢ / ٨ / ١٩٩٦

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(مساعد/عبد الرحمن محمد قابيل)

ع

ص

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم :)

كتاب دورى رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٦

ايحاء الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٨ لسنة ٨١/٨٠

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/٩/١٩٩٦ مالى

أولا : تعديل مجال اشراف وخدمة الوحدة الحسابية الفرعية لكلية الطب جامعة المنصورة
بالمنصورة بالدقهلية ليصير كالآتى :-

- ١ - كلية الطب البشرى بالمنصورة بالدقهلية .
- ٢ - كلية طب الاسنان بالمنصورة بالدقهلية .
- ٣ - كلية الصيد بالمنصورة بالدقهلية .
- ٤ - المعهد العالى للتريض بالمنصورة بالدقهلية .

ثانيا : تمويل للوحدة الحسابية المشار اليها الارصده الخاصه بالمعهد العالى للتريض من الجبهه
التي تقوم بالصرف عليه .

القاهرة فى : ١٩٩٦/٨/

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / هدا الرحمن محمد فايز)

١٩٩٦/٨/٢٧

كتاب دورى رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٦ م

ايضا الى القرار الجمهورى رقم ٤١٩ لسنة ١٩٩٥ م والى كتاب دورى وزارة المالية

رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٥ م .

تعلن وزارة المالية انه تقر اعتبارا من ١٩٩٦/٩/١ م ما ياتى :-

اولا :- تعديل مسمى الوحدة الحسابية للمستشفى الجامعى وكلية الطب جامعة جنوب الوادى

بشوهاج ليصير باسم :-

(الوحدة الحسابية للمستشفى الجامعى - جامعة جنوب الوادى بشوهاج)

الرقم الكودى

ثانيا :- انشاء وحدة حسابية باسم :-

(الوحدة الحسابية لكليتى الطب والمزراعة بجامعة جنوب الوادى بشوهاج) (٣٠٩١٢٠٢)

(موازنات هيئات خدمية)

ثالثا :- تسوّل للوحدات الحسابية المشار اليها الارصدة الخاصة بها من الجهات التى

كانت تقوم بالصرف عليها . .

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / عبد الرحمن محمد قنايل)

تحريرا فى ٨ / ١٩٩٦ م

(مصر) فامخ

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ٨١٥ - ١٠ / ١ ح ٣)

كتاب دورى رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٦

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٩/١ مايلى :

انشاء وحدة حسابية باسم

الرقم الكسودى

(الوحدة الحسابية للهيئة العامة الاقتصادية لمياه الشرب والصرف

الصحي بمحافظة الشرقية)

(موازنة هيئات اقتصادية)

القاهرة فى : ١٩٩٦/٨/٠

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / عبد الرحمن محمد قابيل)

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ٨١٥ - ١٠ / ١ ح ٣)

كتاب دورى رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٦

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٩/١ مايلى :

انشاء وحدة حسابية باسم :

الرقم الكسودى

(الوحدة الحسابية للهيئة العامة الاقتصادية لمياه الشرب والصرف

الصحي بمحافظة الشرقية)

(موازنة هيئات اقتصادية)

القاهرة فى : ١٩٩٦/٨/٠

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / عبد الرحمن محمد قابيل)

كتاب دورى رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٦

تلاحظ للادارة العامة لحسابات الحكومة بالبنك المركزى العصى تزايد عدد الشيكات الحكومية واخطارات السحب المفقودة على بياض .

ولما كان فقد الشيكات على بياض يمثل خطورة كبيرة على المال العام

لذا تسترعى وزارة المالية نظر كافة الجهات الى ضرورة الالتزام بأحكام المادة ٢٢٤ من اللائحة المالية للموازنة والحسابات والكتاب الدورى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ و ٤٨ لسنة ٨٠ رقم ٦١ لسنة ١٩٩٢ و رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ والمادة ٢٩٤ من لائحة المخازن وخاصة فيما يختص بعملية استلام الشيكات وتداولها بالوحدة الحسابية خاصة فيما يلى :-
١ - يعهد الى اقدم وكيل حسابات بكل وحدة حسابية استلام دفاتر الشيكات بأنواعها المختلفة من ادارة المخازن او التوريدات بالجهة التى يعمل بها وتكون عهدة شخصية لديه .

٢ - تودع دفاتر الشيكات فى خزانة حديدية وتقيد عهدة طرف مندوب وزارة المالية بالوحدة الحسابية .

٣ - تسلم هذه الدفاتر فى اول كل يوم الى العامل المنوط به تحرير الشيكات بموجب سب محضر تسليم مبينا به ما تحتوية تلك الدفاتر من انواع الشيكات على بياض مع تحديد ارقامها وبانتهاء العمل اليومى يقوم العامل المذكور بتسليمها الى مندوب وزارة المالية وعلى مندوب وزارة المالية مراجعة ما استعمل فيها على كيوها والتأكد من صحة الاعداد المتبقية منها .

٤ - تبقى دفاتر الشيكات واذون الصرف التى تصرف كاحتياطى للدفاتر المستعملة بالخزينة طرف مندوب المالية ولا تصرف الا بعد انتهاء الدفتر المستعمل . . . الخ .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المركزية والاجهزة المستقلة والسادة مديري المديريات المالية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات ومديري عموم الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة الالتزام بما تقضى به التعليمات واللوائح المالية فى هذا الشأن .

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب/ عبد الرحمن محمد قابيل)

فى ١٩٩٦/٨/٢٨

بيل

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
الاداره العامه للشئون الاداريه

(ملف رقم ٨٢٧ - ١ / ١٨)

كتاب دورى رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦

تعلمن وزارة الماليه انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/٧/٢٢ تعديل الكتاب الدورى رقم ٥٦
لسنه ١٩٩٦ الصادر بالانئ :-

تعديل الوحد ه الحسابيه للهيئه العامه لتنميه الثروه السمكيه بوزارة الزراعه
بالقاهره - موازنه هيئات اقتصاديه لتصير موازنه هيئات خدميه لتصبح كالاتى :

الرقم الكودى
٣٠١١٣

اولا : الغاء الوحد ه الحسابيه للهيئه العامه لتنميه الثروه السمكيه
=====

(موازنه هيئات اقتصاديه)

ثانيا : انشاء وحد ه حسابيه للهيئه العامه لتنميه الثروه السمكيه
=====

(موازنه هيئات خدميه)

ثالثا : استمرار العمل بالارصد ه الدائنه والمعيذه بالوحد ه الحسابيه القائمه وحتى
=====

١٩٩٦/١٢/٣١ لحين الانتهاء من تصفير ارصد ه الحسابات ونقلها

• للوحد ه الحسابيه الجديد ه

(موازنه هيئات خدميه)

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(محمد الرحمن محمد قابيل)

١٩٩٦/٨/٥٨

القاهره فى ٩٦/٨/

=====

غائب



وزارة المالية

رئيس قطاع الحسابات الختامية

كتاب دورى رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٦

بشأن متابعة التنفيذ الفعلى للموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

أوجبت المادة (٢٤) من قانون المحاسبة الحكومية رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ على ممثلى وزارة المالية بالوحدات الحسابية تقديم بيانات المتابعة المالية الشهرية والمراكز المالية ربع السنوية الى وزارة المالية بما يطابق سجلات الوحدة الحسابية كما حددت المادة (٥٣) من لائحته التنفيذية المواعيد التى تلتزم بها الجهات لتقديم تلك البيانات .

والحاقا للمنشور العام رقم (٦) لسنة ١٩٨٦ والكتاب الدورى (٥٨) لسنة ١٩٩٥ بشأن المتابعة الفعلية الربع سنوية والمنشور العام رقم (٣) لسنة ١٩٩٦ بشأن تنفيذ الموازنة وتحقيقا للانضباط المالى لدى تنفيذ الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ .

يتعين على كافة المسؤولين المالىين بوحدات الجهاز الادارى والادارة المحلية والهيئات الخدمية والهيئات الاقتصادية اتخاذ الاجراءات التالية بكل دقة :-

أولا : المواعيد المحددة لتقارير المتابعة :-

١- التزام المراقبات المالية والمديريات المالية والوحدات الحسابية والمسؤولين المالىين بالجهات بتسليم الادارة المركزية المختصة بقطاع الحسابات الختامية بوزارة المالية تقارير المتابعة المالية عن الفترات (يوليه / سبتمبر - يوليه / ديسمبر - يوليه / مارس) من واقع البيانات الفعلية بالسجلات الحسابية فى موعد أقصاه اليوم العاشر من الشهر التالى لفترة المتابعة وبما يطابق الوارد بالاستمارة ٧٥ ح٠ ع عن الفترة موضوع المتابعة مع عدم الاخلال بالنظام والمواعيد المحددة للاستمارة ٧٥ ح٠ ع بالتعليمات المالية .

أما بالنسبة للتقرير الاخير يوليه ٩٦ / يونيه ١٩٩٧ الذى يصور نتائج السنة المالية

١٩٩٧/٩٦ كاملة تعد الجهة تقريرين احدهما مبدئى ويسلم فى موعد أقصاه اليوم العاشر من

شهر يوليه ١٩٩٧ وآخر فعلى ويسلم فى موعد أقصاه ١٥ سبتمبر ١٩٩٧ وبما يطابق

الاستمارة ٧٥ ح٠ ع



وزارة المالية

رئيس قطاع الحسابات الختامية

-٢-

كما يتعين على السادة المراقبين الماليين والمديرين المسئولين الماليين بكل جهة وبالتسيق مع الجهات المعنية وفي ذات المواعيد السابق ايضاحها ارفاق مذكرة تحليلية بالتقرير موضحا بها أسباب التغير (بالنقص أو الزيادة) عن الاعتمادات المخططة لفترة المتابعة .

٢- يتعين على كافة الجهات موافاة الادارة المركزية المختصة بقطاع الحسابات الختامية بوزارة المالية بتقرير المتابعة الشهرى المقرر ابلاغه في اليوم الرابع من الشهر التالى كالمعتاد ويعتبر بيان المتابعة الربع سنوى الفعلى المطلوب وفقا لهذا الكتاب الدورى بدلا لتقرير المتابعة التقريبي عن ذات الفترة .

ثانيا البيانات المطلوب تضمينها تقرير المتابعة :-

١- يراعى أن تتضمن بيانات التقرير الفعلى لكل فترة اعتماد الموازنة الاصلى والتعديلات التى طرأت عليه والاعتماد بعد التعديل والفعلى (استخداما وايرادا) والتغيرات عن الربط المعدل سواء بالزيادة أو النقص وموقف اعانات الخدمات السيادية الجارية والرأسمالية والمساهمات من الخزنة العامة المحصلة وفاغض الحكومة المسدد مقارنة بتقديراتها الاصلية وما طرأ عليها من تعديلات .

٢- يراعى ان تكون خانة المنصرف أو المحصل خلال الاشهر السابقة أو الفترة السابقة فى تقرير المتابعة المالية الشهرى أو الربع سنوى مطابقا لما سبق موافاة الادارة المركزية المختصة به فى التقرير السابق بحيث يدرج أى تصويب أو تعديل فى خانة الشهر أو الفترة الحالية .

٣- يراعى تضمين التقرير مصروفات وايرادات الصناديق والحسابات الخاصة دون انتظار لنهاية السنة المالية .

٤- يتعين على الجهات أن تجرى كافة التسويات التى تخص كل فترة وعدم تأجيلها الى الربع التالى حتى يكون التقرير المقدم عن كل فترة مثلاً للواقع .



وزارة المالية

رئيس قطاع الحسابات الختامية

- ٣ -

- ٥ - يتعين على الجهات الالتزام بمسميات التقسيم النمطى للموازنة العامة .
- ٦ - يتعين تضمين التقرير الفعلى ماتم تنفيذه فعلا من الاستثمارات .
- ٧ - ضرورة مراعاة الجهة تحقيق التوازن فى تقرير المتابعة المالية بين الاستخدامات الاستثمارية والتمويل المقابل لها مع ايضاح ماتحقق من مصادر التمويل المختلفة .

ثالثا : قواعد التنفيذ : -

طبقا لما نصت عليه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وما اشارت به القطاعات المختصة بوزارة المالية يتعين على كافة الجهات المختلفة الالتزام بالقواعد التالية عند التنفيذ :

أ - بالنسبة للموازنة العامة (جهاز ادارى - ادارة محلية - هيئات خدمية)

- ١ - تنفيذا لاحكام المادة ١٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ يراعى الالتزام بعدم تجاوز عمليات التمويل والصرف الشهرية عن $\frac{1}{4}$ من اجمالى اعتمادات كل باب من ابواب موازنات الاجهزة الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة او $\frac{1}{12}$ مما يخصص للجهات من تمويل الخزانة العامة ووفقا لبرامج التمويل المحددة الا فى حالة الضرورة القصوى وبعد موافقة وزارة المالية .

- ٢ - بالنسبة لفوائد واقساط والتزامات القروض فيراعى مواعيد استحقاقها لدى السداد .

ب - بالنسبة للهيئات الاقتصادية :

- ١ - على الهيئات الاقتصادية الالتزام بأحكام التأشيرات المرافقة لقانون خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ .



وزارة المالية

رئيس قطاع الحسابات الختامية

- ٤ -

٢ - على الهيئات الاقتصادية أن تدير انشطتها بطريقة اقتصادية لتنمية مواردها املا في الوصول الى التوازن المالى الذى يقلل من اعتمادها على الموازنة العامة للدولة ويزيد من الحوائد التى تؤول للدولة .

٣ - يرتبط سداد وزارة المالية لمبالغ المساهمة فى تمويل التحويلات الرأسمالية ببرنامج سداد الاقساط والالتزامات المستحقة على الهيئة .

٤ - يراعى أن تشمل بيانات الموازنة الجارية كافة الاستخدامات والايادات الجارية عن الفترة المعد عنها التقرير متضمنة النتيجة الفعلية سواء فائض أو عجز للعمليات الجارية لكى تحقق التوازن المطلوب طبقا لوضع الموازنة وانعكاس ذلك على كل من الاستخدامات والايادات الرأسمالية .

٥ - يراعى أن تتضمن الموازنة الاستثمارية وموازنة التحويلات الرأسمالية الاستخدامات المتعلقة بكل منها ومصادر تمويلها تفصيلا طبقا لوضع الموازنة .

رابعا : قواعد عامة :

١ - يتعين على كافة الجهات وعلى المسؤولين القائمين بتنفيذ الموازنة مراعاة الالتزام بأحكام وضوابط التأشيرات العامة والخاصة اذ تعتبر أحكام هذه التأشيرات جزءا لا يتجزأ من قانون ربط موازنة السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ .

٢ - ايداع كافة الايرادات التى تقوم بتحصيلها الجهات الداخلة ضمن الموازنة العامة أولا بأول فى حسابات الحكومة المختصة بالبنك المركزى .

٣ - موافاة الادارة المركزية لحسابات الحكومة ببيان اسبوعى بقيمة المحصل من الايرادات .

٤ - بالنسبة للباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) يتم مراعاة المخطط المعد بالتنسيق مع بنك الاستثمار القومى .



وزارة المالية

رئيس قطاع الحسابات الختامية

- ٥ -

٥ - بالنسبة للدفعات المقدمة والاعتمادات المستندية المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية فيراعى معالجتها بكل دقة على ضوء احكام كل من القرار الوزارى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ والقرار الوزارى رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وأحكام الكتابين الدوريين رقمى ١٢٤ لسنة ١٩٩٣ ، ٢ لسنة ١٩٩٤ .

٦ - تنفيذ احكام قرار السيد الاستاذ الدكتور وزير المالية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩١ يتعين التزام الهيئات العامة وصناديق التمويل الخاصة والشركات القابضة والشركات التى لا تتبع شركات قابضة وبنوك القطاع العام بسداد فوائضها تحت الحساب على دفعات شهرية بواقع $\frac{1}{12}$ من الاعتمادات المقدرة بالموازنات التخطيطية مع قيام الجهات بسداد متأخرات الدولة المستحقة عليها عن سنوات سابقة .

وتسترد هذه الجهات المبالغ المسددة منها لحساب فائض الايرادات بالزيادة على الفائض الفعلى المحقق .

كما يتم تحصيل فروق فائض الايرادات من الجهات التى تظهر حساباتها الختامية فوائضا تزيد عن المسدد وذلك فور ظهور نتائج الحسابات الختامية .

ولاهمية تقارير المتابعة الدورية وضرورة عرضها على السلطات المختصة فى المواعيد المحددة يتعين على السادة المسؤولين الماليين والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات الاقتصادية والمديرين الماليين بالمحافظات ومد يرى عموم الحسابات ومد يرى الحسابات ووكلائهم بوحدة الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المستقلة مراعاة الالتزام بالمواعيد ودقة ووضوح تلك البيانات وارسالها للادارة المركزية للختامى المختصة فى المواعيد المحددة ومساءلة المتسببين عن تأخير ارسالها فى تلك المواعيد .

والله نسال أن يوفق الجميع لتنفيذ ماتقدم تحقيقا للصالح العام .

تحريرا فى : ١٩٩٦/٨/٢٧

رئيس القطاع

الحسابات الختامية

(محاسب / فاروق عبد الرحمن عيد)

وزارة المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

ملف رقم : ٧٢٤ - ٣ / ١ / ١٥ مكرر

كتاب دورى رقم (٨٣) لسنة ١٩٩٦

سبق لهذه الوزارة أن أصدرت الكتاب الدورى رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٥ المتضمن عدم مغالاة الوحدات الحسابية في عدد دفاتر الشيكات التي تطلبها وأن يكون هذا العدد متناسبا مع مقتضيات وأبواب الصرف بكل جهة .

ونظرا لما تلاحظ للبنك المركزى المصرى في الاوتة الاخيرة من أن بعض الوحدات الحسابية تفالى في طلبها لدفاتر الشيكات وأذون التسوية بما يزيد عن احتياجاتها مما يؤدى الى زيادة الجهد المبذول لاعداد هذه الدفاتر وكذلك زيادة التكلفة التي يتحملها البنك في طباعة هذه الدفاتر .

وحيث أنه يجب مراعاة طلب دفاتر الشيكات أو أذون التسوية في حدود الاحتياجات الفعلية ومن واقع تقدير حقيقى لهذه الاحتياجات .

كما يجب مراعاة الدقة في متابعة كتابة عناوين الجهات والوحدات الحسابية التي ترسل عليها طرود هذه الشيكات بحيث تشمل كافة البيانات التي تمكن هيئة البريد من تسليم الطرود الى الوحدات الطالبة تجنباً لاعادة الطرود بدون تسليم نتيجة للنقص في هذه البيانات .

لذا تعلن وزارة المالية أنه يتعين على السادة المسؤولين الماليين بكافة الجهات والمدبرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى عموم الحسابات ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة الالتزام التام بما تقدم .

تحريرا في : ١٩٩٦ / ٩ /

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / عبد الرحمن محمد قابييل)

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
الاداره العامه للشئون الاداريه

(ملف رقم : ٨١٨ - ٧ / ١)

كتاب دورى رقم (٨٤) لسنة ١٩٩٦

بمناسبه صدور القرار الجمهورى رقم ٢٨١ لسنة ٩٥ بإنشاء هيئه عامه اقتصاديه
لمياه الشرب والصرف الصحى بمحافظه الفيوم .

تعلن وزراء الماليه انه تقرر اعتبارا من ٩٦ / ٤ / ١ مايلى :-

أولا : الغاء الكتاب الدورى رقم ١١١ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من إنشاء الوحده الحسابيه
لمرفق مياه الشرب بمحافظه الفيوم .

ثانيا : الغاء الكتاب الدورى رقم ١٨ لسنة ٩٦ فيما تضمنه من تعديل مسمى ومجال اشرف
الوحده الحسابيه لمرفق مياه الشرب بمحافظه الفيوم .

ثالثا : إنشاء الوحده الحسابيه للهيئه العامه الاقتصاديه
لمياه الشرب والصرف الصحى بمحافظه الفيوم
(موازنه هيئه اقتصاديه)

الرقم الكودى
٤٠٨٠٩

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب / عبدالرحمن محمد قابيل)

خاتمه

(ملف رقم: ٨٢٢/١/٩٦ ج ٢)

كتاب دوري رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦

إيماء الى كتاب دوري وزارة المالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٥

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٥/٩/٩٦ مايلي :-

اولا : انشاء وحدة حسابية لكلية الاداب والمدينة الجامعية جامعة جنوب الوادي
بمحافظة قنا

ثانيا : تعديل مجال اشراف وخدمة الوحدة الحسابية لجامعة جنوب الوادي بمحافظته
قنا ليقصر على ادارة الجامعة

ثالثا : تزول للوحدة الحسابية لكلية الاداب والمدينة الجامعية جامعة جنوب الوادي بمحافظته
قنا المشار اليها بمالية الارصد الخاصة بها من الوحدة الحسابية لجامعة جنوب
الوادي بمحافظته قنا
(موازنة هيئات خدمية)

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / عبد الرحمن محمد طنبيل)

القاهرة في: ٩/٩/٩٦

كسح

مايف

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
الإدارة العامة للشؤون الإدارية

ملف رقم: ٩١٢ - ١/٤٠ (

كتاب دوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦

إيلاء إلى الكتابين الدوريين لوزارة المالية رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٧ و ٧٩ لسنة ١٩٧٥

تعلن وزارة المالية أنه تقرر اعتباراً من ١٥/٩/١٩٩٦ ما يلي :-

تعديل مسمى الوحدة الحسابية للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية بمعهد السكر
بالقاهرة ليصبح على النحو التالي :-

الوحدة الحسابية للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية "الإمانة العامة" بالـ

ويكون مجال إشرافها وخدمتها :-

١ - ديوان عام الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية بالقاهرة .

٢ - معهد السكر بالقاهرة .

(ميزانية هيئات خدمية)

القاهرة في: ٧/٩/٩٦

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

محاسب / عبد الرحمن محمد قابيل

١٩٩٦/٩/٩

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

الإدارة العامة للشؤون الإدارية

=====

(ملف رقم ٨٢٢/١/٩٠٢-٢)

=====

كتاب دوري رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٦

=====

بمناسبة صدور قرار السيد الأستاذ / الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٨٤ لسنة

١٩٩٥ المتضمن بمادة الأولى تعديل الحدود الإدارية لمدينة الأقصر بضم مركب

الأقصر بحدوده الحالية التابعة للمديرية المالية لمحافظة قنا إلى مدينة الأقصر *

تعلن وزارة المالية أنه تقرر اعتباراً من ١٥/٩/١٩٩٦ الاتي :

أولاً : إلغاء الكتاب الدوري رقم ٨٤ لسنة ٨٩ فيما تضمنه من إنشاء الوحدات الحسابية

===== الاتية :

١ - الوحدة الحسابية لمدينة الأقصر بمحافظة قنا

٢ - الوحدة الحسابية للإدارة التعليمية لمدينة الأقصر بمحافظة قنا

٣ - الوحدة الحسابية للإدارة الصحية لمدينة الأقصر بمحافظة قنا

ثانياً : ادماج عمل هذه الوحدات سالفه الذكر بالوحدات الحسابية المناظرة لها

===== بمدينة الأقصر على النحو التالي :

- الوحدة الحسابية لمدينة الأقصر بمحافظة قنا

بالوحدة الحسابية لديوان عام مدينة الأقصر بالمديرية المالية لمدينة الأقصر

- الوحدة الحسابية للإدارة التعليمية لمدينة الأقصر بمحافظة قنا

بالوحدة الحسابية للإدارة التعليمية لمدينة الأقصر بالمديرية المالية لمدينة

الأقصر

- الوحدة الحسابية للإدارة الصحية لمدينة الأقصر بمحافظة قنا

بالوحدة الحسابية للإدارة الصحية لمدينة الأقصر بالمديرية المالية لمدينة الأقصر *

ثالثاً : تعديل مسمى ومجال إشراف الوحدة الحسابية لإدارة الشباب والرياضة بمدينة

===== الأقصر *

المشاه بالكتاب الدوري رقم ٢ لسنة ٩٣ لتصبح كالآتي :

(الوحدة الحسابية لإدارة الشباب والرياضة لمركز ومدينة الأقصر بالمديرية المالية

لمدينة الأقصر)

رابعاً : تعديل مسمى ومجال إشراف الوحدة الحسابية للشؤون الاجتماعية بمدينة الأقصر

===== المشاه بالكتاب الدوري رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٥ ليصبح كالتالي :

(الوحدة الحسابية للشؤون الاجتماعية لمركز ومدينة الأقصر بالمديرية المالية

لمدينة الأقصر)

— ٢ —

خامسا : تعديل مسمى ومجال اشراف الوحدة الحسابية للإدارة الزراعية والإدارة البيطرية المنشأه بالكتاب الدورى رقم ٦٨ لسنة ١٩٩٤ ليصبح على النحو التالى :

(الوحدة الحسابية للإدارة الزراعية والإدارة البيطرية لمركز ومدينة الأقصر بالمديرية المالية لمدينة الأقصر ٠)

سادسا : تؤول للوحدات الحسابية المشار إليها بحاليه الارصده الخاصه بها نقلا من الجهات التى كانت تقوم بالصرف عليها .

(موازنه حكم محلى)

~~~~~

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / عبد الرحمن محمد قاسم)

١٩٩٦/٩/١٧

القاهرة في : ٩٦/٩/

~~~~~

م.ع

م.ع

م.ع

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ٩٠٥٤ / ١٨٦)

كتاب دورى رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٦ م

ايضا الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٩٢
تعلن وزارة المالية انه بقرار اعتبارا من ١/١٠/١٩٩٦ مائلى :-

اولا : انشاء وحدة حسابيه جديده باسم :-

الرقم الكودى

٣٠١٠١٠١٠٨ (الوحده الحسابيه لمعهد بحوث الامصال واللقاحات البيطريه بمركز البحوث الزراعيه

بالمراقبه الماليه لوزارة الزراعه ومقرها العباسيه بالقاهره)

ثانيا : تعديل مجال اشراف وخدمه الوحده الحسابيه للهيئه العامه لمركز البحوث الزراعيه "حسابات ثان"

بالمراقبه الماليه لوزارة الزراعه ليصير على النحو التالى :-

١- معهد بحوث وقايه النباتات

٢- معهد بحوث صحه الحيوان

٣- المعمل المركزى للبيدايات

ثالثا : تول الارصده الخاصه بمعهد بحوث الامصال واللقاحات البيطريه الى الوحده الحسابيه المنشأه

من الجبهه التى كانت تقوم بالصرف عليها ،

(موازنه هيئات خدميه)

رئيس

الادارة المركزيه لحسابات الحكومة

(محاسب / محمد الرحمن محمد فليفل)

١٩٩٦ / ٩ / ١٢

تحريرا فى ١٢ / ٩ / ١٩٩٦ م

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية

ملف رقم : ٧٢٥-٧/٣/١٥ مكرر ٢

كتاب دورى رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٦

صدر قرار السيد الاستاذ الدكتور وزير المالية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩٣ بتعديل
أحكام المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم
المناقصات والمزايدات وتضمن الاتى :-

مادة أولى : تضاف الى المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣
الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ٨٣ المشار اليه فقرة جديدة بالان الاتى :
" وكذلك يجب على جهة الادارة ابلاغ مصلحة الضرائب على المبيعات بجميع
البيانات المشار اليها بالاضافة الى رقم التسجيل لدى المصلحة اذا كان التعاقد
مسجلا طبقا لاحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ " .

وقد أصدرت وزارة المالية الكتيب الدورى رقم ٢٥ لسنة ٩٥ بشأن تلافى ما تلاحظ
لمصلحة الضرائب على المبيعات من أن معظم الجهات الادارية تقوم بمخالفة المادة
٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات من عدم ابلاغ المصلحة
بالبيانات المطلوبة المنصوص عليها بالمادة المذكورة .

ونظرا لما تلاحظ للمهينة العامة للخدمات الحكومية من خلال قيامها
بالتفتيش على التعاقدات التى تبرمها وحداتها الجهازي الادارى للدولة بشأن عدم قيام
العديد من الجهات الحكومية بالالتزام بأحكام القانون ٩ لسنة ٨٣ ولائحته التنفيذية
حيث لم يتم ابلاغ مصلحة الضرائب على المبيعات بالبيانات الخاصة بتعاقداتها عند
استيفاء احتياجاتها .

لذا تعلن وزارة المالية أنه يتعين على كافة المسؤولين بالمؤسسات
المختلفة والمديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة
ومديري عموم الحسابات ومديري الحسابات ووكلاتهم بكافة الجهات مراعاة الالتزام بأحكام
القانون رقم ٩/١٩٨٣ ولائحته التنفيذية بابلاغ مصلحة الضرائب على المبيعات عن
البيانات الخاصة بالتعاقدات التى تبرمها ومراعاة تنفيذ ذلك بكل دقة .

تحريرا فى : ١٩٩٦ / ٩ /

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

(يسرى على عبد الباقي)

٩٦ / ٩ / ١٤

كتاب دورى (٩٠) لسنة ١٩٩٣

سبق لوزارة المالية أن أصدرت عدة كتب دورية آخرها الكتاب الدورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦ بشأن ضرورة تلاقى ملاحظات الجهاز المركزى للحسابات عن ختامى العام المالى ١٩٩٣/٩٢

وحيث انه ورد بتقرير الجهاز المركزى للحسابات عن ختامى موازنة الجهاز الادارى - للدولة عن السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ العديد من الملاحظات تبين ان معظمها يتكرر من سنة لآخرى ومن هذه الملاحظات ما يلى :-

اولا : بالنسبة للباب الاول : الاجور :

(١) الخصم على استخدامات الباب الاول بقيمة مرتبات او مكافآت او حوافز غير مستحقه لبعض العاملين ولم يتم صرفها حتى ١٩٩٥/٦/٣٠ لانقطاعهم عن العمل او احوالهم الى المفاش او وفاتهم او حصولهم على اجازات بدون مرتب مقابل التخليه بالحسابات الجارية الدائمه وكان يتم استبعادها من بنود المصروفات السابق الخصم عليها .

(٢) ارجاء الخصم على الباب الاول بقيمة بدلات مستحقه لبعض العاملين لعدم سماح البند المختص .

(٣) تحميل الباب الاول بقيمة مكافآت بالزيادة ودون وجه حق نتيجة مخالفة القرارات والتعليمات الصادره فى هذا الشأن من السلطة المختصة .

ثانيا : بالنسبة للباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية :-

(١) عدم الالتزام بتطبيق احكام المبدأ النقدي لدى تنفيذ الموازنه .
(٢) استمرار مخالفة المبدأ النقدي وذلك بتحويل الخصم بقيمة بعض الاعباء التى تخص ١٩٩٥/٩٤ والسنوات السابقة الى السنوات التالية بسبب نفس الأسباب
الاعتمادات المختصة او عدم كفايتها دون طلب التعزيز قبل انتهاء السنة المالية

(٣) الخصم على بنود الباب الثانى بأعباء يعود الخصم بها على الاستخدامات الاستثنائية بالمخالفة لاحكام قانون الموازنه العامه للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وقانون المحاسيب الحكوميه رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والتشيرات العامه للموازنه للسنة المالية ١٩٩٥/٩٤ .

(٤) تحميل استخدامات الباب الثانى ببعض الاعباء دون مبرر .

ثالثا : بالنسبة للباب الثالث :- الاستخدامات الاستثمارية :-

- (١) اغفال تضمين الاستخدامات الاستثمارية والايرادات الرأسمالية بقيمة ما يتم تنفيذه من اعمال او توريدات خلال السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ وسبق سداد ما يقابلها بدفعات مقدمة خصما على موازنات السنوات المالية السابقة
- (٢) عدم تضمين الاستخدامات الاستثمارية والايرادات الرأسمالية بقيمة المستخدم من المنح والقروض وكذا الهدايا الواردة من بعض الدول والمنظمات الدولية والهيئات والصناديق الخاصة .
- (٣) الخطأ في تطبيق مبدأ الاستحقاق لدى معالجة الاستخدامات الاستثمارية
- (٤) تحميل الموازنة الاستثمارية بمبالغ يعود الخصم بها على الباب الثاني .
- (٥) الخصم على الاستخدامات الاستثمارية مجموعة الاستثمار الثابت بمبالغ عن اعمال لم تتم حتى نهاية السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ بالمخالفة لاحكام الكتاب الدورى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٩٣ .
- (٦) الخصم على بعض المشروعات بمبالغ تخفى مشروعات أخرى .

رابعا :- بالنسبة للباب الرابع: التحويلات الرأسمالية :-

- استمرار عدم قيام الهيئات الاقتصادية برد باقى التحويل الذى حصلت عليه زيادة عما اسقرت عنه حساباتها الختامية بالمخالفة لاحكام المادة ١٧١ - من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ .

خامسا :- بالنسبة للايرادات :-

- (١) قيام بعض الجهات بتجنيب بعض ايراداتها بالحسابات الجارية الدائنة والطرف منها مباشرة خارج الموازنه واغفال تضمين الحساب الختامى ببعض الجهات بقيمة المستخدم من الحسابات والصناديق الخاصة بها ايردا ومصروفا بالمخالفة لمبدأى شمول وصومية الموازنه .
- (٢) الخطأ فى المعالجة المحاسبية لبعض المبالغ حيث اضيفت للايرادات دون وجه حق وسمى تمثل مبالغ مسلاه بالحسابات الدائنة على ذمة قضايا او امانات ولم تعز عليها هذه القانونيه وكذلك اضافة المتحصلات للحسابات الجارية الدائنة بدلا من اضافتها لحساب الايرادات .
- (٣) تضمين ايرادات بعض وحدات الجهاز الادارى بمتحصلات تخفى موازنات اخرى

- (٤) تراخى بعض الجهات فى اتخاذ الاجراءات الواجبه نحو تحصيل الايرادات المنوط بها تحصيلها مما ترتب عليه حرمان الخزانه العامه من هذه الايرادات

سادسا :- بالنسبة للحسابات المدينيه :-

- زيادة بعض ارجحه الحسابات المدينيه المشتركه وخاصه حسابات جارى مبالغ مديته تحت التسويه وجارى التقدير تحت التسويه وجارى الاتماءات التقديره بالخارج .

سابعا :- بالنسبة لحساب الشيكات الماليه تحت التحصيل :-

- تضخم رصيد هذا الحساب بمعظم وحدات الجهاز الادارى نتيجة عدم العناية

بشأن الشيكات الماليه تحت التحصيل

بفحص المبالغ المقيدة به ومتابعة تحصيل هذه الشيكات من البنك المركزى .

ثامنا : - بالنسبة لحسابات النقديه تحت التسويه :-

تبين استمرار بعض الجهات فى مخالفة تعليمات منشور اعداد الحساب —
الختامى للسنة الماليه ١٩٩٥/٩٤ التى تقضى بأنه يجب على جميع
الجهات أن تعنى عناية خاصه بذلك الحساب وأن تتخذ كافة الاجراءات
الكفيله بتسويه المبالغ المقيدة به بحيث لا تظهر له أرصده فى نهاية
السنة الماليه .

ثامنا : - بالنسبة لحساب البنك المركزى الاعتيادى :-

تبين استمرار عدم اهتمام الجهات بتطبيق أحكام اللائحه الماليه —
للموازنه والحسابات بشأن الاجراءات والقواعد الواجب مراعاتها فى معالجه
حسابات البنك المركزى وضبطها ومتابعة حوافظ البنك الامر الذى ترتب عليه
ظهور حسابات البنك عكس طبيعتها بمعظم وحدات الجهاز الادارى فضلا عن
عدم تطابق الارصده الوارده بكشف حساب البنك ببعض الجهات مع ارصده
هذه الحسابات بالدفاتر والاستماره ٧٥ ع ح .

عاشرا : - بالنسبة لحساب جارى المبالغ الدائنه تحت التسويه :-

(١) تضخم رصيد الحساب بالعديد من الجهات بمبالغ تخص حسابات او صناديق
او مستقطعه لحساب جهات أخرى .

(٢) تضمين الحساب ببعض الجهات بالمبالغ المحجوزه من مستحقات المقاولين
على ذمة تقديم وثائق تأمين او نهو بعض الالتزامات يرجع تاريخ بعضها
الى سنوات عديده دون العناية بفحص هذه المبالغ ومتابعة تنفيذ الاعمال
المحجوزه على ذمتها او الزام المقاولين بتنفيذها .

(٣) تضمين رصيد هذا الحساب بمبالغ وارده بكشوف البنك المركزى لم يستدل
على طبيعتها لعدم كفاية بياناتها او لا تخص الجبهه وعدم اتخاذ الاجراءات
الواجبه للتحقيق من هذه المبالغ وتسويتها .

(٤) تضمين رصيد الحساب بمبالغ تخص الايرادات دون العناية بفحص هذه
المبالغ وتسويتها لبلود الايرادات المختصه .

حادى عشر : - بالنسبة لحسابى جارى التأمينات المؤقته والنهائيه :-

تبين استمرار بقاء مبالغ مقيدة بالتأمينات المؤقته والنهائيه والمتنوعه —
رغم عدم رسو العطاءات على مقدميها او انتهاء الغرض منها بتنفيذ الاعمال
المقدم عنها هذه التأمينات واستلامها نهائيا او سحب الاعمال المقدمه
عنها من المقاولين لتراخيهم فى التنفيذ مما يستوجب مصادرتها .

ثانى عشر : - بالنسبة لحساب جارى المبالغ الدائنه تحت التسويه بأسم بنك الاستثمار :-

تبين بقاء مبالغ معلاه بدفاتر بعض الجهات دون تسويه تعثل المتبقى من
المبالغ الوارده من بنك الاستثمار لتمويل الاستخدامات الاستثماريه —

ولم يتم استخدامها إلا من الذى كان يقتضى ردها للبنك أو إخطاره لخصمها من
المستحق فى السنة التالية •

ثالث عشر: بالنسبة لحسابى الديون وتسوية المظالمات المستحقة للحكومة
(متأخرات) :

(١) تراخى بعض الجهات فى قيد بعض الديون المستحقة للحكومة
بالمساهين المشار إليهما فضلا عن تسوية بعض الديون طرف بعض

الدائنين والجهات بالرغم من عدم تحصيلها •

(٢) شيد ظاهره التراخى فى تحصيل المبالغ المقيده بحسابى الديون
وتسوية المظالمات المستحقة للحكومة بين وحدات الجهاز

الإدارى رغم قيدها منذ فترات طويلة •

رابع عشر: بالنسبة لحسابات المبالغ المدفوعة مقدما وما يقابلها :

تبين تسخيم أرصده هذه الحسابات وتزايدها من سنة لاخرى
وذلك لاستمراره عدم العناية بفحص المبالغ المقيده بهـ
الحسابات وتسويتها وخاصة تلك المقيده منذ فترة طويلة بلغت فى
بعض الحالات أكثر من عشر سنوات رغم أن الكثير من هذه المبالغ تتم
توريد المشتريات أو إنجاز الأعمال المدفوعة عنها ولم يتم تسويتها بسبب
تراخى الجهات فى الحصول على المستندات المؤيدة لذلك •

خامس عشر: بالنسبة لحسابى الأصول والمال العام الممثل فى أصول :

تبين استمرار عدم العناية بحصر الأصول المملوكة لبعض الجهات
أو المشتراء أو الأعمال المنفذة خلال السنة المالية وعدم قيدها بالحسابين
المشار إليهما أو قيدها بمبالغ تقل عن قيمتها الحقيقية •

لذا توجه وزارة المالية نظر السادة المستشارين والماليين بكافة
وحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات
العامه والأجهزة المختلفة وكذا السادة المديرين الماليين بالمحافظات
والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات والأجهزة المختلفة ومديرى
عموم الحسابات ومديرى الحسابات وكلائهم ضرورة اتخاذ اللازم نحو
تلافى هذه الملاحظات والعمل على عدم تكرارها مستقبلا •

رئيس قطاع
الحسابات والمديرية المالية

"محاسب/ يصرى على عبد الباقي"

٩٦ / ٩ / ١٥

وزارة المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
ملف رقم : ٢٢٣ - ١٨ / ١٦٢٢ م

كتاب دورى رقم (٩١) لسنة ١٩٩٦

صدر قرار السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٣٣ لسنة ١٩٩٦
بترشييد الاتفاق الحكومي متضمنا ما يلي :-
المادة الأولى :-

يحظر على الوزارات والمصالح الحكومية والأجهزة التي لها موازنات خاصة ووحدات
الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام
ما يأتي :-

- ١- إنشاء أية أجهزة أو هيئات أو صناديق جديدة *
- ٢- شراء سيارات ركوب جديدة *
- ٣- تركيب تليفونات جديدة اكتفاء بما هو موجود منها وإعادة توزيعه إذا لزم الأمر *
- ٤- شراء الاثاث بجميع أنواعه عدا اللازم للمستشفيات والمدارس والمعاهد والجامعات
وفي حدود الاعتمادات المدرجة لذلك بالموازنة ولا يدخل في مفهوم الاثاث أجهزة
الحاسب الآلى والوقاية من الحريق *
- ٥- نشر النشائي في المناسبات المختلفة ونشر التعازي وكل ما من شأنه الاعلام عن
أشخاص المسئولين بالجهات المذكورة أو الجهات التابعة لها أو التي تشرف عليها
أو تساهم فيها وذلك في شكل اعلانات مدفوعة الاجر سواء في الصحف أو المجلات
أو وسائل الاعلام الأخرى *

المادة الثانية :-

استثناء من احكام المادة السابقة يجوز لرئيس مجلس الوزراء الاذن بشراء سيارات
ركوب جديدة وتركيب تليفونات جديدة وشراء الاثاث وذلك في الحالات الضرورية التي
يبدونها الوزير المختص *

المادة الثالثة :-

يستمر العمل بالقرارات والكتب الدورية السابق صدورها للحد من أوجه الانفاق
الحكومي فيما لا يتعارض مع احكام هذا القرار ويلغى كل نص يخالف احكامه *

المادة الرابعة :-

يعمل بهذا القرار حتى نهاية السنة المالية ٩٦ / ٩٧ وعلى
الجهات المختصة تنفيذه *

كتاب دوري رقم (٩٢) لسنة ١٩٩٦

سبق لوزارة المالية انه صدرت عدة كتب دورية بشأن التعامل بالشيكات الحكومية وتحريرها وما يتبع عند قدحها سواء على بياع أو محرورة وأخرها الكتاب الدوري رقم (٨٢) لسنة ١٩٩٤ . الكتاب رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٦ ولكن تلاحظ عدم التزام المالية العظمى من الجهات بتطبيق التعليمات لذلك فانه يتعين ضرورة مراعاة ما يلي :-

١ - استخدام الشيكات الحكومية المسطرة ذات اللون البنّي والاخضر في غير الافراد المخصصة لها حيث يجب ان يراعى استعمال الشيكات ذات اللون البنّي في المعاملات القاءه بين الجهات الحكومية وبعضها البعض وكذلك في معاملات الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وصناديق التمويل الخاصة .

٢ - استخدام الشيكات الحكومية المسطرة ذات اللون الاخضر في الحالات المخصصة لها وهي :
أ - المعاملات القاءه بين الجهات الحكومية وبين شركات القطاع العام وكذلك فسي تحويل المرتبات والمعاشات على البنوك التجارية .

ب - المعاملات القاءه بين الجهات الحكومية وصناديق التمويل الخلاء المفتوح حساباتها بالبنوك التجارية التابعة للقطاع العام .

ج - البالغ المسحوقه لصالح شركات القطاع الخاص أو الافراد والتي تزيد قيمتها على مبلغ (خمسة الاف جنيه) .

د - البالغ المسحوقه لصالح شركات القطاع الخاص أو الافراد بناء على طلب اصحاب الحق وذلك في حدود مبلغ (خمسة الاف جنيه) .

٣ - عدم تجزئة الصرفيات أو استخراج عدة شيكات لمستفيد واحد بذات التاريخ ومبالغ غل قيمة كل منها عن ثلاثة الاف جنيه تفاديا لسحب اخطارات عنها (استمارة ٤٩ ح) .

٤ - ختم الشيكات واذون التسوية واخطارات السحب بخاتم معار الجمهورية الخاص بالجهته واستعمال الكريون ذو الوجهين عند تحرير الاخطارات مع مراعاة ارسالها بالبريد السجل في نفس يوم سحب الشيك الى البنك المركزي او فروعه .

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهاز الاداري للدولة ووحدات الادارة المحلية بالمطافظات والهيئات العامة والاجهزة المركزية والمستقاء والسادة مدبري المديريات المالية بالمطافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومدبرو عموم الحسابات ووكلاء قسم ضرورة الالتزام بما تقدم ومراعاة تلافى كافة الملاحظات السابق اذاعتها بالكتب الدورية ارقام ٣٤ لسنة ٨٨ ، ٦١ لسنة ٩٢ ، ٨٢ لسنة ٩٤ ، ٨٠ لسنة ٩٦ مع الالتزام التام بما ورد باللائحة المالية للموازنة والحسابات في شأن استخدام الشيكات الحكومية والحفاظ عليها .

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(مطب / عبد الرحمن محمد قابيل)

١٩٩٦ / ٩ / ٢٦

في : ١٩٩٦ / ٩ / ١

م

وزارة المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

ملف رقم : ٢٢٤ - ١ / ٦٦ / ١١

كتاب دورى رقم (٩٣) لسنة ١٩٩٦

بناءً على ما اتلاحظ للبنك المركزى المصرى فى الفترة الاخيرة كثرة الشيكات المفقودة على بياض من الوحدات الحسابية وكذلك التزايد فى طرق التلاعب فى الشيكات واستخدا م البطاقات الشخصية المزورة فى صرف الشيكات لاشخاص وهميين .

فقد أصدرت وزارة المالية الكتاب الدورى رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن المحافظة على الشيكات الحكومية .

وحيث أن البنك المركزى المصرى يرى ضرورة توافر الضوابط والمعايير التالية فى نماذج التوقيعات التى تحد من اساءة استعمالها وهى :-

- ١- يكون التوقيع على مقطع واحد بمعنى عدم تجزئته .
- ٢- " " معقدا يصعب تقليده بمجرد النظر .
- ٣- لمكانية المضاهاه عند دفع الشيكات .
- ٤- البعد عن الخطوط المستقيمة والاشكال الهندسية .
- ٥- عدم التوقيع بالحروف اللاتينية .

وفى ضوء ما تقدم تعلن وزارة المالية أنه يجب مراعاة الشروط الواجب توافرها فى نماذج التوقيعات التى تبلغ الى البنك المركزى المصرى وأيضا ما تنضى به المادة ٢٥٢ من اللائحة المالية فى هذا الخصوص فيما يتعلق باستلام وحفظ واستعمال دفاتر الشيكات والمحافظة عليها .

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المركزية والاجهزة المستقلة والسادة مديري المديريات المالية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات ومديرو عموم الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة الالتزام بما تنضى به التعليمات واللوائح المالية فى هذا الشأن .

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب/ عبد الرحمن محمد فايز)

تحريرا فى : ٢٠ / ٩ / ١٩٩٦

كتاب دورى رقم (٩٤) لسنة ١٩٩٦

سبق لوزارة المالية أن أصدرت عدة كتب دورية آخرها الكتاب الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٩٦ بشأن الملاحظات التى تبين للجهاز للجهاز المركزى للحسابات وكذا ماورد بتقرير لجنة الخطة والموازنة بجلوس الشعب عن المدة من ٩ نوفمبر ٩٤ وحتى ١٠ يونيو ١٩٩٥ .

وحيث تلاحظ للجهاز المركزى للحسابات ملاحظات عند فحص حطب ختامى موازنة الجهاز الادارى للدولة عن السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ ومن ضمنها :-

- ١- عدم الالتزام بأحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والتعليمات المقررة وشروط التعاقد وبعض فتاوى مجلس الدولة وذلك لدى محاسبة المقاولين والموردين على بعض عقود الاعمال والتوريدات مما يؤدى الى صرف مبالغ مستحقة لهم دون وجه حق أو استحقاق مبالغ طوفهم .
- ٢- التراخي في اتخاذ الاجراءات القانونية الواجبة حيال تقاعس بعض المقاولين والموردين عن اتمام الاعمال والتوريدات المستندة اليهم في المواعيد المقررة والرجوع عليهم بكافة الغرامات والمصاريف والتعويضات المقررة .
- ٣- ائتمال تحصيل قيمة التامينات النهائية أو تحصيلها بأقل من المقرر بالمخالفة لاحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية .
- ٤- عدم سلامة اجراءات البت والقرارية فضلا عن تعيين بعض العقود شروطا تخالف التعليمات المقررة .
- ٥- عدم مراعاة تقديم وثائق التأمين ضد المسؤولية المدنية عن الاضرار التى تلحق بالغير بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته
- ٦- ائتمال فرض وتحصيل غرامة عدم تواجد المهندس النقائى المختص بالاعراف على مراحل تنفيذ بعض العمليات وكذلك غرامة عدم توفير سيارة للمرور على بعض الاعمال بالمخالفة لشروط التعاقد .
- ٧- استمرار عدم العناية بفحص المبالغ المقتدة بالحسابات المدنية المشتركة وخاصة الارصدة المتراكمة منذ سنوات وكذا عدم القيام بدراسة الارصدة المدنية واتخاذ الاجراءات المناسبة لتصويبها .
- ٨- تبين انشاء حسابات جارية خاصة وصناديق خاصة لا فراض غير المنصوص عليها بقانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ / ١٩٧٣ ويتم تجنب جانب من ايرادات الدولة بهذه الحسابات الخاصة والصناديق الخاصة دون سند قانوني ودون الحصول على الموافقات اللازمة وعدم تضمين الحساب الختامى بالعديد من الجيات بالمصرف من حصيله هذه الحسابات والصناديق ايزاداً ومصرفاً .

٩ - تبين تضخم رصيد حساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية بمبالغ تخص حسابات أو صناديق أو مستقطعة لحساب جهات أخرى مثل مصلحة الضرائب والنقابات والتأمينات الاجتماعية ... الخ .

١٠ - تم تضمين الحسابات الجارية الدائنة بالمبالغ المحجوزة من مستحقات المقاولين على ذمة تقديم وثائق تأمين أو نهو بعض الالتزامات .

١١ - تضمن حساب المبالغ الجارية الدائنة بمبالغ أو حوافظ اضافة واردة من البنك المركزى لم يستدل على طبيعتها لعدم كفاية بياناتها او لا تخص الجهة وعدم اتخاذ الاجراءات الواجبة للتحقق من هذه المبالغ وتسويتها .

١٢ - تضمن ح/ جارى المبالغ الدائنة بمبالغ تخص الايرادات دون العناية بفحص هذه المبالغ وتسويتها البنود الايرادات المختصة .

١٣ - استمرار بقاء مبالغ مقيدة بالتأمينات المؤقتة والنهائية والتنوع رغم عدم رسمو الحطرات على مقدميها أو انتهاء الخوض منها لتنفيذ الاعمال المقدم عنها هذه التأمينات واستلامها نهائيا أو سحب الاعمال المقدمة عنها من المقاولين لتراخيهم في التنفيذ مما يستوجب مصادرتها .

١٤ - عدم قيد خطابات ضمان من تأمينات نهائية بالحساب الختامى .

١٥ - تبين وجود مبالغ معالاه بحساب جارى المبالغ الدائنة تحت التسوية باسم بنوك الاستثمار تمثل المستبقى من المبالغ الواردة من بنك الاستثمار لتمويل الاتخدامات الاستثمارية ولم يتم استخدامها الامر الذى كان يقتضى ردها للبنك أو اخطاؤه لخصمها من التمويل المستحق في السنة التالية .

لذلك تعلن وزارة المالية أنه يتعين على السادة المسؤولين الماليين بكافة الجهات والمديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين ومديرى عموم الحسابات ومديرى الحسابات ووكلائهم بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والاجهزة المستقلة ووحدات الادارة المحلية وكافة مستويات التنفيذ بها العمل على وضع ملاحظات الجهاز المركزى للحسابات موضع التنفيذ واتخاذ اللازم لتلافى تلك الملاحظات .

تحريرا في ١٩٩٦/٩/٢٩

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

(يسرى على عبد الباقى)

٩٩/٩/٩٩

وزارة المالية
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
الاداره العامه للشئون الاداريه

م

كتاب دورى رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٦

م

ايما الى كتاب دورى وزارة الماليه رقم ٩٨ لسنة ٧٥ * كتاب دورى رقم
١٦ لسنة ١٩٨٤ وكتاب دورى ٧ لسنة ١٩٨٨ م

تعلن وزارة الماليه انه تقرر اعتبارا من ١/١٠/١٩٩٦ الاتى :-

م

تعديل مجال اشراف الوحده الحسابيه لكليات جامعة حلوان بالجزيره - القاهره

٢٠٩٠٤٠٨٠

ويقتصر مجال اشرافها على

- ١- كلية التربيه الرياضيه بنات
- ٢- كلية التربيه الرياضيه بنين
- ٣- كلية الاقتصاد المنزلى
- ٤- كلية الفنون الجميله
- ٥- كلية السياحه والفنادق
- ٦- كلية الحاسبات والمعلومات

موازنة هيئات خدميه

رئيس
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
(محاسب / عبد الرحمن محمد قاييل)

القاهره فى : ٩/٩/١٩٩٦

م

م

م

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم ٧٢٢ - ١/١ - ح ٤)

كتاب دورى رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦

ايما الى الكتب الدورية لوزارة المالية ارقام ٦٢ لسنة ٨٨ ، ٢٥ لسنة ١٩٩٦ والكتاب
الدورى رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٦ .

تعلن وزارة المالية انه تقدر اعتبارا من ١٩٩٦/١٠/١ م ما يلى :-

اولا : تعديل مجال اشراف وخدمه الموحده الحسايبه الفرعيه للاداره العامه
للشئون الهندسيه والبحوث والايرادات المخصصه ومعهد الليزر بمعهد الاحصاء
بجامعة القاهره .

ليصير على النحو التالى :-

- ١ - معهد الاحصاء
- ٢ - الاداره العامه للشئون الهندسيه بجامعة القاهره
- ٣ - المعهد القومى لعلوم الليزر
- ٤ - كلية الحسابات والمعلومات

(موازنة هيئات خدميه)

القاهره فى ١٩٩٦/٩/

رئيس
الاداره المركزيه لحسابات الحكومة
(محاسب / عبد الرحمن محمد فاضل)
١٩٩٦/١٠/٥

مخمس

مخمس

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم: ٢٤٤/١/١٩٩٦)

كتاب دورى رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦

ايضا الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٩٣ المتضمن انشاء وحدة حسابية باسم :
الوحدة الحسابية لاقليم القناة وسيناء الثقافي بمدينة القنطرة شرق بحافظة الاسماعيليه وشمل
مجال اشرافها على :

محافظات جنوب سيناء - شمال سيناء - السويس - بورسعيد - الاسماعيليه
تعلم وزارة المالية انه تقر اعتبارا من ١/١٠/١٩٩٦ م اياها على :

تعديل مبنى الوحدة الحسابية ما افه الذكر ليصير على النحو التالي :
الوحدة الحسابية لاقليم القناة وسيناء الثقافي بمدينة الاسماعيليه وشمل مجال اشرافها على
محافظات جنوب سيناء - شمال سيناء - السويس - بورسعيد - الاسماعيليه

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(مخاطب / عبدالرحمن محمد فايز)

١٩٩٦/١٠/١٦

القاهرة في: ١٦/١٠/٩٦

مدير

شعب

کتاب دوری رقم ۹۸ لسنه ۱۹۶۶ م

62

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم : ٨١٠ - ٤ / ١)

كتاب دورى رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٦ م

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/١/١٩٩٧ م مايلى :-

اولا :- انشاء وحدة حسابيه باسم :-

الوحده الحسابيه للحسابات والصناديق الخاصه بالوحد المحليه لمركز ومدينه شبين الكوم

الرقم الكودى

٢١٦٠١٠٥٠١٠١

بمحافظة المنوفيه

ويكون مجال اشرافها وخذ متنها الاتى

١- حساب الخدمات والتنمية المحليه لمدينه ومركز شبين الكوم

والوحدات القرويه التابعه لها .

٢- حساب مشروع تجميل المدينه

٣- حساب مشروع توزيع الخبز

٤- حساب مشروع سيارات السرفيس للمدينه

٥- حساب مشروع نظافه المدينه والقري

٦- حساب مشروع مرفق النقل الداخلى بالمحافظه

(موازنه / حكم محلى)

ثانيا :- تؤول للوحد الحسابيه المشار اليها بحاليه الارصده الخاصه بها نقلا من الوحدة

الحسابيه القائمه بالصرف حاليا .

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(مطاسب/عبد الرحمن محمد قاييس)

١٩٩٦/١٠/٤٤

تحريرا فى ٤٤/١٠/١٩٩٦ م

رئيس

مدير

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشؤون الادارية

(ملف رقم: ٧٤٤ / ١ / ١١ ج ٢)

كتاب دورى رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦ م

تعلن وزارة المالية انه تقررا اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٩٧ م مايلى :-

انشاء وحدات حسابية بالاسماء الاتية بالمراقبه الماليه لوزاره الدفاع
الاسماء الكودى

- ١-الوحده الحسابيه للمنطقه الجويه الشرقيه ومقرها الاسماعيليه ١١٢٠١٠١٢٦
- ٢-الوحده الحسابيه للمنطقه الجويه الغربيه ومقرها مرسى مطروح ١١٢٠١٠١٢٧
- ٣-الوحده الحسابيه للمنطقه الجويه الجنوبيه ومقرها الاقصر ١١٢٠١٠١٢٨

(موازنه جهاز ادارى)

رئيس

الادارة المركزيه لحسابات الحكومه
(محاسب / عبدالرحمن محمد قابيل)

القاهره فى : ١٠ / ١٦

ما ع

كتاب دورى رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦
تتبع

الحاقا للكتب الدوريه الصادره من هذه الوزاره وأخرها الكتاب الدورى رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٥ بشأن تحصيل مقابل التأخير عن المبالغ المحصله وباقي السلف المؤقته التى يتأخر توريدها فى المواعيد المقرره ويسراعى فى تقدير ذلك المقابل ان يكسبون معادلا لسعر الاقراض والخصم المعلن بمعرفه البنك المركزى المصرى (ما دة ١٧ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبه الحكوميه والماده ٢٩ من لائحته التنفيذيه) ويستحق هذا المقابل عن المده من التاريخ المحدد للتوريد الى يوم التوريد الفعلى .

وبناء على كتاب البنك المركزى المصرى الدورى رقم ٨٧/٦٢٦٦ فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩٩٦ المتضمن انه مازال العمل سارى بسعر البنك المركزى للاقراض والخصم والبالغ قدره ٥ ر ١٣ % وذلك طبقا لما ورد بالخطاب الدورى رقم ٥٨/٣١٠ والصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٩٥ .

لذا توجه وزارة الماليه نظر الساده المسئولين الماليين بكافة الجهات المختلفه والمديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات ومديرى عموم الحسابات ومديرى الحسابات ووكلائهم مراعاة تنفيذ ما تقدم بكل دقه .

رئيس
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب / عبد الرحمن محمد قابيل)
١٩٩٦/١١/٢٠

حاسب
فى : ١٩٩٦/١٠/٨٧

رئيس
رئيس

قطاع الحسابات والمدريات المالي
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
الاداره العامه للشئون الاداريه

(ملف رقم : ٣٥٠/٩/٨٠٤ ج٥)

كتاب دورى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٦ م

تعلمن وزاره الماليه أنه تقرر اعتبارا من ١/١/١٩٩٧ م مايلى :-

أولا : انشاء وحده حسابيه باسم :-

الرقم الكودى

الوحده الحسابيه لاداره البساتين ودار السلام الطيبه بمحافظه القاهره ٢٠٨٠١٠١٢١

(موازنه حكم محلى)

ثانيا : تؤول للوحده الحسابيه المشار اليها بحاليه الارصده الخاصه بها من الوحده الحسابيه
القائمه بالصرف .

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب/ عبد الرحمن محمد قابيل)

١٩٩٦/٨/٢١

القاهره في : ٩٦/١٠/

مدير

عائده 4

قطاع الحسابات والمديرية المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
الإدارة العامة للشئون الإدارية

(ملف رقم: ٦٣٩ - ١ / ١)

كتاب دوري رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٦

بمناسبه صدور القرار الجمهوري رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بتنظيم صندوق مكافحه وعلاج
الادمان والتعاطي

تعلن وزارة المالية انه تقر اعتبارا من ١٩٩٦/١٢/١ انشاء وحدة حسابيه
الرقم الكودي

باسم

٣٠١٣٠٦

(الوحده الحسابيه لصندوق مكافحه وعلاج الادمان والتعاطي - برئاسة مجلس

الميزان والقائم

(بوازيه حينات خدميه)

رئيس

القائم في ١٩٩٦/١١/٢

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(مطابق) عبد الرحمن محمد قايكل

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
الاداره العامه للشئون الاداريه

=====
(ملف رقم ٦٩١ - ١ / ٥ / ١)
=====

كتاب دورى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٦

=====

ايما الى كتاب دورى وزارة الماليه رقم ١٣٢ لسنة ١٩٩٣ فيما تضمنه فى البند
رقم " ٢ " المتضمن انشاء الوحد الحسابيه للهيئه العامه للابنيه التعليميه بمحافظة

البحر الاحمر .
الرقم الكودى

٣٠٩١٧١٩ : تعلن وزارة الماليه انه تقر باعتبارا من ١٩٩٦/١٢/١ ما يلى :

اولا : الغاء الوحد الحسابيه للهيئه العامه للابنيه التعليميه بمحافظة البحر الاحمر
المشار اليها بعاليه .

ثانيا : تحويل الاعمال والارصد الخاصه بالوحد الحسابيه الملغاه الى الوحد الحسابيه
للهيئه العامه للابنيه التعليميه بمحافظة قنا والمتضمنه بالكتاب الدورى رقم

٥٢ لسنة ١٩٩٣ .

رئيس

القاهره فى ١٩٩٦/١١/٧

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب / عبد الرحمن محمد قابيل)

١٩٩٦/١١/١٠

ك

=====

مجمع

كتاب دورى رقم (١٠٥) لسنة ١٩٩٦ م

اياء الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٩٨ لسنة ١٩٢٥ وكتاب دورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٥ م

٩٥ لسنة ١٩٩٦ م

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٩٢ م الاتى :-

١- تغيير مسمى الوحدة الحسابية الفرعية لكلية التربية الفنية والتربية الموسيقية لجامعة حلوان

بمعين حلوان بالقاهرة ليصير باسم :-

(الوحدة الحسابية الثانية لجامعة حلوان بمعين حلوان بالقاهرة ومجال اختصاصها

واشرافها وخدماتها الكليات الاتية :-

١- كلية الاداب

٢- كلية الصيدلة

٣- كلية الحقوق

٤- كلية التربية الفنية

٢- تغيير مسمى الوحدة الحسابية الرئيسية للادارة العامة لجامعة حلوان بالقاهرة ليصير باسم :-

(الوحدة الحسابية الرئيسية لجامعة حلوان بالقاهرة) ومجال اختصاصها واشرافها وخدماتها

الكليات الاتية :-

١- الادارة العامة لجامعة حلوان

٢- كلية الفنون التطبيقية

٣- كلية التربية الموسيقية

موازنه هيئات خدميه

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب عبد الرحمن محمد قابيل)

١٩٩٦ / ١١ / ١٠

تحريراتى / ١١ / ١٩٩٦ م

محمد العلام

mahmoudmr2015

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة العامة للشئون الاداريه

(ملف رقم: ٨٢٠-١/٥ ج ٣)

كتاب دورى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٦م

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/١/١٩٩٧ مايلي

انشاء وحده حسابيه باسم :-

الوحده الحسابيه للصناديق والحسابات الخاصه والوحدات ذات الطابع الخاص
الخاص بالاداره العامه لجامعه اســـــيوط - بأســـــيوط

(موازنه هـ / خدميه)

القاهره في: ١٠/١/١٩٩٦م

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب / عبد الرحمن محمد قابيل)

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الاداره العامه للشئون الاداريه

(ملف رقم: ٨٢٠-١/٥ ج ٣)

كتاب دورى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٦م

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/١/١٩٩٧ مايلي :-

انشاء وحده حسابيه باسم :-

الوحده الحسابيه للصناديق والحسابات الخاصه والوحدات ذات الطابع الخاص بالاداره العامه
لجامعه اســـــيوط - بأســـــيوط .

(موازنه هـ / خدميه)

القاهره في: ١٠/١/٩٦م

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب / عبد الرحمن محمد قابيل)



وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية
لحسابات الحكومة

(ملف رقم : ٨٢٢ - ١ / ٩ ح ٢)

كتاب دورى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٦ م

ايضا الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٦ م فيما تضمنه في البند ثالثا ، رابعا

خاصا .

تعلن وزارة المالية أنه تقرر اعتبارا من ١٩٩٦/١٢/١ م مايلى :-

اولا :- تعديل مسمى الوحدة الحسابية لادارة الشباب والرياضة لمركز ومدينه الاقصر بالمديرية

المالية لمدينه الاقصر لتصبح كالآتى :-

(الوحدة الحسابية لادارة الشباب والرياضة لمدينه الاقصر بالمديرية المالية لمدينه

الاقصر)

ثانيا :- تعديل مسمى الوحدة الحسابية للشئون الاجتماعية لمركز ومدينه الاقصر بالمديرية المالية

لمدينه الاقصر لتصبح كالآتى :-

(الوحدة الحسابية للشئون الاجتماعية لمدينه الاقصر بالمديرية المالية لمدينه الاقصر) .

ثالثا :- تعديل مسمى الوحدة الحسابية للادارة الزراعية والادارة البيطرية لمركز ومدينه الاقصر

بالمدينه المالية بالاقصر لتصبح كالآتى :-

(الوحدة الحسابية للادارة الزراعية لمدينه الاقصر) .

ويشمل مجال اشرافها الادارة البيطرية لمدينه الاقصر .

(موازنه حكم محلى)

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب/ محمد الرحمن محمد قابييل)

١٩٩٦/١١/١٢

تحريرا في ١١ / ١١ / ١٩٩٦ م

مخبر

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم ٧ / ١ / ٨١٧ ج ٢)

كتاب دورى رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٦

بمناسبه صدور القرار الجمهورى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٥ بإنشاء هيئه عامه

اقتصاديه لمياه الشرب والصرف الصحى ببعض المحافظات *

الرقم الكودى

٤٠٧١٠

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ١٢ / ٩٦ إنشاء وحده حسابيه

باسم :

اولا- (الوحده الحسابيه للهيئه العامه لمياه الشرب والصرف الصحى بمحافظه

بنى سويف)

ثانيا- توول للوحده الحسابيه الجديده الارصده الخاصه بها من الوحده الحسابيه

التي تقوم بالصرف *

(موازنه هيئات اقتصاديه)

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومة

(محاسب/ عبد الرحمن محمد قابيل)

١٩٩٦/١١/١٢

القاهره فى ٩٦/١١/١٢

ك

ر

ما

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية

ملف رقم ٧٢٥ - ١٥/٦/٧

كتاب دورى رقم (١٠٩) ١٩٩٦

نتشرف بالاحاطه أنه فى اطار التوجيه المشترك بين وزارتى المالية والدوله للتنميه تحقيقا للتوازن المنشود بين الارتفاع بمستوى اداء الخدمات للمواطنين ورفع الكفاءه الانتاجيه وضبط وترشيد الانفاق الحكومى وبحث ودراسته تنظيم استخدام السيـارات الحكوميه .

ولما كان وضع الخطط ورسم السياسات يتركز بصورة اساسيه على مدى شمولية وتكامل قاعدة البيانات المتوافره فى هذا الصدد .

فقد وجهت الهيئه العامه للخدمات الحكوميه كتابها المؤرخ ١٩٩٦/٧/٢٥ لكافة الجهات لطلب استيفاء النماذج المرفقه به وموافاة الهيئه بها خلال اسبوعين .

وحيث ان عديد من الجهات لم تقم بموافاة الهيئه المذكوره بالبيانات المطلوبه او موافاتها ببيانات غير مستوفاه .

لذا توجه وزارة المالية نظر كافة المسئولين الماليين بالجهات والمديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين ومديرى عموم الحسابات ومديرى الحسابات ووكلاتهم بكافة الوزارات والجهات التابعه لها والهيئات العامه ووحدات الاداره المحليه وكافة الاجهزه مراعاة سرعة موافاة الهيئه العامه للخدمات الحكوميه بالبيانات المطلوبه بكل دقه وحسب النماذج المحدده بمعرفتها فى هذا الخصوص .

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

فى : ١٠/١٩٩٦

(يسرى على عبد الباقي)

٩٦ / ١١ / ١٩

١١/٨

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكم
الادارة العامة للشؤون الادارية

(ملف رقم: ١٢٠ / ١ / ٢٥)

كتاب دري رقم ١١٠ لسنة ١٩٩٦ م

ايما الى كتاب دري وزارة المالية رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٤ م

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٩٩٧/٧/١ م مايل :

الرقم الكودي

انشاء رحد حسابيه با :

الرحد الحسابيه لقطاع الطلاب الممارسين للمنطقه الطبيه الارلى بالهيئه العامه للتأمين
الصحي فرع وسط الصعيد با :

ثانيا : تؤزل للرحد الحسابيه المشار اليها بعاليه الارصد الخاصه بها من الرحد الحسابيه القائمه بالصرف
"موازنه هيئات اقتصاديه"

رئيس

الادارة المركزيه لحسابات الحكم

محاسب / عبد الرحمن محمد قنابيه (

١٨ / ١١ / ١٩٩٦

القاهره في : ١١ / ١١ / ٩٦

شيرين / مالهيه

ع



وزارة المالية

إدارة الحسابات والمديريات المالية

مكتب رئيس القطاع

الإدارة المركزية للتفتيش المالي

الإدارة العامة للمطابقة
عام ١٤٠٦ / بحوث (مؤقتة)

كتاب دوري رقم (١١١) لسنة ١٩٨٦

تلاحظ لجهاز المتابعة بالإدارة المركزية للتفتيش المالي نشوء خلافات ومشاكل عديدة بين الوحدات الحسابية وفروع البنوك والشركات التجارية في اخضاع الشيكات المسددة لتلك الجهات بأجمالي الاقساط المستقطعة من مرتبات العاملين مقابل شراء سلع معمرة أو قروض اسكان وخلافه لضريبة الدفعة النوعية بواقع ثلاثون قرشا بالإضافة الى عشرة قروش رسم تنمية (دفعة الشيك) وفقا لنص المادة ٥٣ من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته . وترفض الجهات المذكورة الشيكات التي تصدر لها شهريا بعد خصم (دفعة الشيك) بدعوى أن المادة ٥٣ المشار اليها تنص على أن عبء الضريبة يقع على (الساحب) وهو في هذه الحالة الوحدة الحسابية . ولما كانت الوحدات الحسابية ليست المستفيدة أو صاحبة المصلحة وأن الجهات المذكورة غير معفاة من ضريبة الدفعة وفقا لاحكام المادة ١٢ من القانون . فقد قامت هذه الإدارة المركزية للتفتيش المالي بأستطلاع رأى جهة الاختصاص ممثلة في الإدارة المركزية للبحوث والقضايا الضريبية - الإدارة العامة للبحوث الدفعة ورسم التنمية بمصلحة الضرائب - لحسم هذا الخلاف .

وقد أنتهت بالرأى بكتابتها رقم ١٨٢ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٦ الى : -
" يقع عبء الضريبة على الساحب وفقا لنص المادة ٥٣ السالفة الذكر وفي حالة ما اذا كان الساحب جهة حكومية يتم نقل عبء الضريبة على الجهات المتعاملة وفقا لنظرية (نقل العبء) وذلك وفقا للفقرة التاسعة من المادة ١٢ وهي في هذه الحالة البنوك التجارية والشركات وغيرها من الجهات الخاضعة للضريبة ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك وفقا لنص المادة ٥ من القانون ١١١ - لسنة ١٩٨٠ " .



وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
مكتب رئيس القطاع

و على السادة المسؤولين الماليين بالجهات و ممثلى وزارة المالية بهـ
مراعاة ذلك بكل دقة .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

تحريرا فى : ١٩٩٦/١١/

رئيس قطاع
الحسابات و المديريات المالية
محاسب / يسرى على عبد الباقي
٩٦ / ١١ / ١٤

كتاب دورى رقم (١١٩) لسنة ١٩٩٦

سبق أن أصدرت وزارة المالية الكتاب الدورى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ متضمنا قيام الجهات التابع لها السادة المتدربين الملتحقين بالبرامج التدريبية بصرف ما يعادل ٥٠ % من قيمة بدل السفر الذى يستحقه كل منهم وذلك خصما على حساب جارى المبالغ المدينه تحت التسوية طرف السيد المتدرب وعند اجتيازها الدورة التدريبية بنجاح يتم تسوية المبالغ المعقودة بهذا الحساب .

وناء على ماقرره اللجنة الفنية الدائم للنظام المحاسبى الحكومى بجلستها فى ١٩٩٦/١٠/٩ .

تعلمن وزارة المالية مايلسى :

- ١- إلغاء الكتاب الدورى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ .
- ٢- تصرف سلفة على ذمة بدل السفر بما يعادل ٥٠ % من قيمة البدل للمتدرب مقدما وذلك بالخصم على البند المختص مباشرة .
- ٣- يتم اثبات ما يصرف مقدما فى الحسابين النظاميين التاليين لمراقبة تسويته كالتالى :

- من ح/ المبالغ المدفوعة مقدما على ذمة بدل السفر طرف الى ح/ الخدمات المدفوعة عنها بمبالغ مقدما " بدل سفر " .
- ٤- يؤخذ الاقرار اللازم على المتدرب بتقديم مستندات تسوية ما صرف له من بدل سفر مقدما فور اجتياز الدورة التدريبية أو البرنامج التدريبى بنجاح أو سداد ما صرف اليه سواء نقدا أو بالخصم من المرتب وملحقاته فى حالة عدم اجتياز الدورة التدريبية بنجاح ويرفق هذا الاقرار باستمرار صرف السلفه .

وعلى السادة المسئولين الماليين بكافة الجهات ومثلى وزارة المالية بها مراعاة تنفيذ ذلك بكل دقة .

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

(يسرى على عبد الباقي)
٩٦ / ١٢ / ١

فى : ١٩٩٦ / ١١ / ١

كتاب دورى رقم (١١٣) لسنة ١٩٩٦

نظرا لما تلاحظ للجهاز المركزى للمحاسبات من اختلاف الجهات فى المعالجة المحاسبية لبدل الانتقال النقدى الثابت لشاغلى وظائف الادارة العليا والمقرر لهم هذا البدل وذلك فى حالة استخدام سيارة الركوب الحكومية .

وبناء على ما أرتأته اللجنة الفنية الدائمة للنظام المحاسبى الحكومى بجلستها فى ١٩٩٦/١٠/٩ .

تعلن وزارة المالية انه تقرر ان تتم المعالجة المحاسبية التالية :-

اولا : فى حالة استخدام سيارات الركوب الحكومية للساده المقرر لهم بدل انتقال نقدى ثابت يتم الاتى :

١- عدم الخصم على بند ٦ نوع ٣٧ راتب انتقال نقدى ثابت بقيمة البدل المقرر لشاغلى وظائف الادارة العليا والمقرر لهم هذا البدل .

٢- خصم مبلغ ستة جنيها من المرتب و اضافتها لحساب الايرادات وذلك فى حالة استخدام سيارة ركوب حكومية منفردا .

ثانيا : فى حالة عدم استخدام سيارات الركوب الحكومية فانه يتم الخصم على البند ٦ نوع ٣٧ راتب انتقال نقدى ثابت بقيمة البدل المقرر .

وعلى الساده المسئولين الماليين بكافة الجهات وممثلى وزارة المالية بهـ
مراعاة تنفيذ ذلك بكل دقة .

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

(مستلم)

(يسرى على عبد الباقي)

٩٦ / ١٢ / ١

فى : ١٩٩٦/١٢/١

ملف رقم : ٢٢٤ - ١٥ / ١ / ٣ مكرر

كتاب دورى رقم (١١٤) لسنة ١٩٩٦

سبق ان أصدرت وزارة المالية الكتاب الدورى رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن استخدام الوحدات الحسابية المختلفة للشيكات المطبوع عليها ارقام الحسابات المكونه من ثلاث مقاطع . ١٩ / ٠٠٠ / ٠٠

ونظرا لما تلاحظ للبنك المركزى المصرى من ان كتابه رقم الحساب الجديد على الشيك بمعرفة الجهات الساجبة يؤدى الى وجود توقيعات أول وثان زيادة بالشيك مما قد يفسر على التلاعب فى بيانات الشيك اعتمادا على هذه التوقيعات .

كما تلاحظ ان بعض الوحدات الحسابية لاتزال تستخدم هذا النوع من الشيكات رغم تعديل ارقام الحسابات المدرجة عليها منذ عشر سنوات وان الاستمرار فى ذلك يشكّل صعوبة فى التعامل بموجبها عند تحديث نظام صرف الشيكات باستخدام الحاسب الالى الجديد .

وحيث ان البنك المركزى المصرى اصدر تعليماته بالاتى :-

- ١ - عدم استخدام الشيكات ذات المقاطع الثلاثة حيث ان البنك سيتوقف عن قبول مثل هذه الشيكات اعتبارا من ١٩٩٦ / ١٢ / ١ .
- ٢ - سرعة طلب دفاتر الشيكات ذات المقاطع الجديدة اللازمة لتعاملها من البنك المركزى المصرى حيث سيكون مديرجا عليها رقم الحساب الجديد .

لذا تعلن وزارة المالية الالتزام بالتعليمات الصادرة من البنك المركزى ومراعاة الاتى :

- أ - اعادة مالم يستعمل من الشيكات ذات الارقام القديمة للبنك المركزى وفقا للتعليمات المتبعة فى هذا الشأن .

- ب - عدم مغالاة الوحدات الحسابية فى عدد دفاتر الشيكات التى تطلبها وان يكون هذا العدد مناسباً مع مقتضيات وابواب الصرف بكل جهة .

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهات المختلفة وممثلى وزارة المالية بها مراعاة تنفيذ ما تقدم بكل دقة .

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومية

(محاسب/عبدالرحمن محمد قابيل)

١٩٩٦ / ١٢ / ٥

فى : ١٩٩٦ / ١٢ / ٥

تمت

يل

(هـ)

mahmoudmr2015

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشؤون الادارية

(ملف رقم: ٢٧/٤)

كتاب دوري رقم: ١٥ / لسنة ١٩٩٦ م

ايضا الى كتاب دوري وزارة المالية رقم ٢١ لسنة ١٩٩٣ .

تعليق وزارة المالية اته تقرر اعتبارا من ١٦/١٢/٩٦ بايلي :-

اولا : تعديل مسعى الرحده الحسابيه لادارة التموين والتجاره الداخليه

بمدينه الاقصر لتصير على النحو التالي .

الرحده الحسابيه لادارة التجاره والتموين بمدينه الاقصر

"موازنه حكم محاسن"

ثانيا : تزول للرحده الحسابيه لادارة التجاره والتموين بمدينه الاقصر الارصده الخاصه بها

من الرحده الحسابيه قائمه بالصرف حاليا .

القاهره في: ٩٨ / ١١ / ٩٦

رئيس
الادارة المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب / عبدالرحمن محمد قاييكل)

١٩٩٦/١٢/١

س

٦٠

ما.م.م.م.

وزارة المالية

~~~~~

~~~~~

تعلن وزاره العاليه انه تقـرر اعتبارا من ١٩٩٧/١/١ م مايلى :-

البناء والاسكان •

والا سكان ليصير على النحر التاليس :-

ب۔ صندوق الاقراض التعاونی بالہیئۃ العامہ لتعاونیات البناء والاَسْـمَـكَان۔

~~~~~

~~~~~

9.14

1997/10/8

ملف رقم : ٢٢٤-٣ / ١ / ١٦ م

كتاب دورى رقم (١١٧) لسنة ١٩٩٦

الحاقاً للكتاب الدورية الصادرة من هذه الوزارة وأخيراً الكتاب الدورى رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ بشأن تحصيل مقابل التأخير عن المبالغ المحصلة وباقي السلف المؤقتة التى يتأخر توريدها فى المواعيد المقررة ويراعى فى تقدير ذلك المقابل أن يكون معادلاً لسعر الاقراض والخصم المعلن بمعرفة البنك المركزى (مادة ١٧ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١) بشأن المحاسبة الحكومية والمادة ٢٩ من لائحته التنفيذية) ويستحق هذا المقابل عن المدة من التاريخ المحدد للتوريد الى يوم التوريد الفعلى .

وبناءً على كتاب البنك المركزى المصرى الدورى رقم (٥٩/٣١٠) المتضمن أن سعر الاقراض والخصم أصبح ١٣٢٥ ٪ اعتباراً من ٢١ نوفمبر ١٩٩٦ .

لذا توجهت وزارة المالية نظر السادة المسؤولين الماليين على مستوى كافة الوحدات التنفيذية للجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والاجهزة المركزية والمستقلة لتنفيذ ماتقدم مع مراعاة أى تغيير فى سعر الاقراض والخصم سيصدره البنك المركزى المصرى مستقبلاً .

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهات المختلفة والمديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات ومديري عموم الحسابات ومراقبي الحسابات ووكلائهم بالهيئات العامة والاجهزة المركزية والمستقلة مراعاة تنفيذ ماتقدم بكل دقة .

فى : ١٩٩٦/١٢/٢

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

فقيهم

سـ

(محاسب/ عبد الرحمن محمد قابيـمـ لـ)

١٩٩٦/١٢/٢



وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية
لحسابات الحكومة

(ملف رقم : ٨١٤ - ١٣/١ - ٣)

كتاب دوري رقم ٨ / لسنة ١٩٩٦ م

تعلن وزارة المالية أنه تقرر اعتبارا من ١/١/١٩٩٧ م ما يلي :-

أولا :- إنشاء وحدة حسابيه باسم :- الرقم الكودي

الوحده الحسابيه لمستشفى الاطفال بجامعه المنصوره بمحافظة الدقهليه ٣٠٩٠٦١٥

(موازنه هيئات خدميه)

ثانيا :

ينهى اشراف الوحده الحسابيه بمستشفى المنصوره الجامعي والوحده الحسابيه بالاداره

العامه لجامعه المنصوره على حسابات مستشفى الاطفال بجامعه المنصوره .

ثالثا :

تؤول للوحده الحسابيه لمستشفى الاطفال بجامعه المنصوره بمحافظة الدقهليه الارصده الخاصه

بها نقلا من الوحده الحسابيه لمستشفى المنصوره الجامعي والوحده الحسابيه بالاداره العامه

لجامعه المنصوره .

تحريرا في ٤ / ١٢ / ١٩٩٦ م

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب / عبد الرحمن محمد قابيل)

١٩٩٦ / ١٢ / ٥

١٣٨

كـ



وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية
لحسابات الحكومة

(ملف رقم : ٨٠٩ - ١ / ٦ ح ٣)

كتاب دورى رقم ١١٩ لسنة ١٩٩٦ م

تعلمن وزارة المالية أنه تقرر اعتبارا من ١/١/١٩٩٧ م مايلي :-

أولا : إنشاء وحدة حسابيه باسم :-

الرقم الكسودى

٢١٣٠١٠٧

الوحده الحسابيه لمد يريه التنظيم والاداره بمحافظه القليوبيه

(موازنه حكم محلى)

ثانيا :

ينتهى اشراف الوحده الحسابيه لد يوان عام محافظه القليوبيه على حسابات مد يريه التنظيم

والاداره بمحافظه القليوبيه .

ثالثا /

توول للوحده الحسابيه لمد يريه التنظيم والاداره بمحافظه القليوبيه الارصده الخاصه بها

نقلا من الوحده الحسابيه لد يوان عام محافظه القليوبيه .

تحريرا فى ٤/١٢/١٩٩٦ م

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب / عبد الرحمن محمد فابيل)
١٩٩٦/١٢/٥

م

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشئون الادارية

(ملف رقم: ٨١٢ - ١/٨ ج ٣)

كتاب درى رقم (١٢٠) لسنة ١٩٩٦م

ايضا الى كتاب درى وزارة المالية رقم ٢٤ لسنة ٨٤ والمتضمن
انشاء الرصد الحسابية بالمستشفى العام بالمحلة الكبرى بمحافظة الغربية

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/١/١٩٩٧م مايلى :-

١- تعديل مجال اشراف رصده الرصد الحسابية بالمستشفى العام بالمحلة الكبرى بمحافظة
الغربية ليصير على النحو التالى :-

- ١- المستشفى العام بالمحلة الكبرى لمحافظة الغربية
- ٢- المدرسه الثانويه الفنيه للتمريض بالمحلة الكبرى بمحافظة الغربية
- ٣- المركز الاقليمى لامراض القلب بالمحلة الكبرى بمحافظة الغربية

ثانيا : ينتهى اشراف مديريه الشئون الصحيه بالغربيه على حسابات المركز الاقليمى لامراض القلب
بالمحلة الكبرى بمحافظة الغربية

ثالثا : تؤزل الارصد الخاصه بالمركز الاقليمى لامراض القلب بالمحلة الكبرى بمحافظة الغربية
الى الرصد الحسابية للمستشفى العام بالمحلة الكبرى بمحافظة الغربية

القاهرة فى: ١٦/١٢/٩٦

مدير
م

م

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
(محاسب / عبد الرحمن محمد قاسم)

١٩٩٦/١٢/٨

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات الماليه
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
الاداره العامه للشئون الاداريه

(ملف رقم : ٢٧/٤)

كتاب دورى رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦

ايما الى كتاب دورى وزارة الماليه رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٣ المتضمن انشاء الوحده
الحسابيه للصناديق والحسابات الخاصه بمجلس مدينة الاقصر •

تعلن وزارة الماليه أنه تقرر اعتبارا من ١٩٩٧/١/١ ما يلى :-

أولا : قيام الوحده الحسابيه للصناديق والحسابات الخاصه بمجلس مدينة الاقصر
م. بالاشراف على :-

ح/ صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بمدينة الاقصر

ثانيا : تؤول للوحده الحسابيه للصناديق والحسابات الخاصه بمجلس مدينة
الاقصر الارصده الخاصه لصندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى
بمدينة الاقصر •

القاهره فى : ١٩٩٦/١٢/٨

رئيس
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب / عبد الرحمن محمد قاييل)

١٩٩٦/١٢/٨

mahmoudmr2015

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات الماليه
الاداره المركزيه لحسابات الحكومه
الاداره العامه للشئون الاداريه

م

(ملف رقم : ٨١٢ - ٨ / ١ ج ٣)

م

كتاب دورى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٩٦

م

تعلمن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٩٧ ما يلى :-

أولا : إنشاء وحدتين حسابيتين بأسم :-

م

الرقم الكودى

٢١٦٠١٠٧٠٤٠٢

الوحده الحسابيه لحي أول المحله الكبرى بمحافظه الغربيه

٢١٦٠١٠٧٠٤٠٣

الوحده الحسابيه لحي ثانى المحله الكبرى بمحافظه الغربيه

(موازنة حكم محلى)

م

ثانيا : تهول للوحدتين الحسابيتين المذكورتين الارصده الخاصه بهما نقلا

من الجبهه التى كانت تقوم بالصرف عليهما .

رئيس

الاداره المركزيه لحسابات الحكومه

(محاسب / عبد الرحمن محمد قابيل)

١٩٩٦ / ١٢ / ١٩

القاهره فى : ١٨ / ١٢ / ١٩٩٦

م

ع

ع

mahmoudmr2015

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
الادارة العامة للشؤون الادارية

(ملف رقم: ٧٦١ - ٢/١)

كتاب دورى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٩٦ م

اهاء الى كتاب دورى وزارة المالية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٩٢ م

تعلن وزارة المالية انه تقررا اعتبارا من ١/١/١٩٩٧ م

"الغاء الوحدة الحسابية لحساب الخدمات والتنمية المحلية ومشروعاته وصندوق الاسكان
الاقتصادى بمحافظه جنوب سيناء"

القاهرة ن: ٩٦/١٢/

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب/ محمد الرحمن محمد قابيل)

١٩٩٦/١٢/٤

امع

ملف رقم : ٢٢٣-١/١-٢٠٠

كتاب دورى رقم (١٢٤) لسنة ١٩٩٦

سبق أن أصدرت وزارة المالية الكتاب الدورى رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٠ بتحديد الحالات التى يخضع بها على حساب جارى المبالغ المدينة تحت التسوية وذلك طبقا لما وافقت عليه اللجنة الفنية الدائمة للنظام المحاسبى الحكومى وذلك على سبيل الحصر .

كما صدر الكتابين الدوريين رقمى ٣٤ ، ٤١ لسنة ٩١ بإضافة الحالات التى تمت الموافقة على صرفها خصما على حساب جارى المبالغ المدينة تحت التسوية .

وبناءً على موافقة اللجنة الفنية الدائمة للنظام المحاسبى الحكومى بجلستها فى ١١/١٢/١٩٩٦ .

فقد تقرر اضافة الحالة الاتية الى الحالات الواردة بالكتب المشار اليها :

— قيام المحافظات بقيد الفرق بين الاستخدامات الجارية والايرادات الجارية شاملة الاعانة المسددة وأيضا الفرق بين التحويلات الرأسمالية والايرادات الرأسمالية شاملة الاعانة الرأسمالية المسددة خصما على حساب جارى المبالغ المدينة تحت التسوية طرف وزارة المالية مقابل الاضافة لحساب الايرادات " اعانة خدمات سيادية " حرصا على التوازن الحسابى .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالمحافظات والمديرين الماليين بالمديريات المالية والمراقبين الماليين ومديرى عموم الحسابات ومديرى وكلاء الحسابات بالمحافظات مراعاة الالتزام بتنفيذ ما تقدم .

فى : ١٩٩٦/١٢ /

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية
(يسرى على عبد الباقي)
٩٦ / ١٢ / ٢٠

